الفصل الثالث

إسطنبول: من عاصمة إمبراطورية إلى عاصمة محيطية

إدهم إلدم

فرسخان ونصف الفرسَخ. تلك هي المسافة الممتدة بين رأس القديس إسطفان (Cape Saint Stephano)[1] والأبراج السبعة (The Seven Towers)[2]. وأيّاً كانت حال الريح، لَيِّنة لا تحرك شجراً ولا تَعفي أثراً أو عاتية طاغية، فللرحَّالة إمكانية التوقف وارسوّ في أي مكان شاء بين الأبراج السبعة والسراي السلطاني (Seraglio)[3] حيث المراسي الجيدة الرابضة على عمق ستة عشر قدماً، لوقوع أعظم جزر الأمراء (Princes Islands)[4] إلى الجنوب والجنوب الشرقي (SSE) فيما ينتؤ رأس القديس إسطفان إلى

---

(1) آية إسطفان (Aya Stephano) المعروفة اليوم باسم يزيلكوي (Yesilköy).

(2) كانت قلعة «يديكول» (Yedikule) تقع إلى جنوب أطراف أسوار القسطنطينية، وهي كانت تأوي كلاً من الخزينة الإمبراطورية والسجن الحكومي حيث كانت تتم استضافة المبعوثين الأجانب، خصوصاً في زمن الحرب.

(3) وتدل هذه التسمية على قصر السلطان أي «ينّي سراي» (Yeni Saray) أو «توپكاپي سرايي» (Topkapi Sarayi).

(4) أو ما يُعرف بـ «پرينكيپو» (Prinkipo) أو «بويوكادا» (Büyükada).

obeikandl.com

الجنوب الغربي فالجنوب (SW1/4W). وإذا ما شاء القبطان الإقلاع ناحية القسطنطينية (Constantinople)، فعليه، متوخياً حماية نفسه من قناة البحر الأسود (Black Sea Channel)[5]، اعتماد أحد المسلكين: إما الانطلاق من الجانب الآسيوي حيث القوة ليست من صفات التيَّارات هناك، وإما الطواف حول سيراغليو الكبير، وإن لم تبلغ سرعة الرياح معدل ثلاثة فراسخ في الساعة، فإنه سوف يتكبَّد مشقَّة صَدْ التيار القادر على القذف به على السراي الكبير (Grand Seraglio)، حتى وإن كان من الممكن الإبحار بمحاذاته في مراكب كبيرة الحجم. ولكن إن شاء القبطان إعتاق نفسه من جبروت ذلك المكان، فسوق يتحتَّم عليه إنزال طاقم سفينته براً، ويقوم بقطرها مستعملاً لإنجاز الأمر الأمراس والأقلاس سعياً منه للولوج في نهر القسطنطينية (The River of Constantinople)[6]. وقد يستعين القبطان في مغامرته هذه بمرساة مزودة بسلسلة ضخمة للقطر تدفع بسفينته أمام «توپانا» (Topana)[7]. ولكن إذا ما شاء اجتناب كل هذه المشقة، فعليه أن يطوف حول آسيا، فيقع بصره على «برج ليندرز» (Leander's Tower)[8] الذي ينتصب وحيداً. وبسبب عدم

---

(5) أي القرن الذهبي (The Golden Horn) أو «حاليش» (Haliç) في اللغة التركية.

(6) ويعني البوسفور.

(7) والمقصود «توفاني أميري» (Tophane-i Amire) أي المسْبَك الإمبراطوري حيث كان يُعمل على سبك المدافع. ويقع هذا المسبك على مقربة من الشاطئ، شمالي أسوار غلطة (The Wallo of Galata).

(8) أو ما يُعرف باللغة التركية بـ «كيز كوليسي» (The Maiden's Tower) أي

وجود مجاز فاصل بين البر والجزيرة، باستثناء ممر ضيِّق يَتَّسع لمرور المراكب الصغيرة الحجم، فسوف يكون على القبطان أن يلتف حول البرج الآنف الذكر، على مسافة لا تتعدى طولاً كَبْلياً واحداً، لوجود ضحل رملي على مسافة نصف هذا الطول من الجزيرة. وما أن يجتاز القبطان البرج المذكور أعلاه، حتى يكون عليه الإنطلاق ليجد له مرسى أمام «توپانا»، على عمق خمس وعشرين قامة(*)، حيث القعر موحِل، نظراً لوقوع رأس سراي السلطان الأكبر (The Point of the Seraglio of the Grand Signor) إلى الجنوب الشرقي، ولانتصاب برج غلطة (The Tower of Galata) إلى الشمال الغربي. وفي هذه النقطة، يجد القبطان نفسه أمام خِيارين: إما التقدم بمحاذاة هذين الصرحين إلى الداخل أو الخارج، وإما الرسوّ بسفينته مستعملاً لهذه الغاية مرساتين، فيلقي بالأولى في زاوية الغرب والجنوب الغربي، ويلقي بالثانية في زاوية الشرق والشمال الشرقي، ثم يقوم بسحب كل منهما، ذلك أن القعر أملَسٌ موحِلٌ، مما لا يعني أنه إذا وطئ اليابسة تفادى الإصابة بأي مكروه أو أذى، فكل السفن التجارية تحرص، ما إن ترسو هناك، أن يكون الشاطئ قِبْلَة قَيدُومِها(9).

برج العذراء، وهو بناء صغير يقع على صخرة بعيدة عن الشاطئ الآسيوي، قبالة «سالاكاك» (Salacak).

(*) والقامة مقياس لعمق المياه يساوي ستة أقدام.

(9) انظر: Paris, Archives Nationales, 3 JJ 223, Movillages tant dans le Canal des Dardanelles que dans la mer Marmara et la Mer Noire, 1716.

«إن الميناء هي من أجمل الموانىء التي زرتها في حياتي وأكثرها أماناً. فهي وبحكم موقعها، تتمع بحماية من الرياح المحيطة، علىٰ نحو يَحْسَبُ معه المرء، وما إن يَدْخُلَ حَيزها، وكأنّه يَلِجُ عُبَّ المدينة أَو يَحِلُّ في أرض مُنْبسطة أَكْتَنَفَتْها الكثبان من جميع جهاتها، فأَضْفَتْ علَيها مناخاً دافئاً. يبلغ طول الميناء خمسة أرباع الفرسخ، فيما يمتد عرضها علىٰ عمق مئة وثلاثين قدم، وذلك في أَكثر زواياها ضيقاً، مما يَسْمَح لها باستيعاب عدد لا يُستهان به من المراكب والسفن، التي تستطيع، وأيّاً بلغت ضخامتها، التقدّم بِقَيْدُومِها ناحية الشاطىء. أما رصيف الميناء فهو مصنوع من تراكمات النفايات التي درج سكان المدينة والمناطق المحيطة بها علىٰ الإلقاء بها فيها؛ ولولا قيام تيّار البحر الأسود (Black Sea) المتردّد بِحَمل البعض منها بعيداً، مؤمّناً بذلك نظافة الميناء الآنفة الذكر، لكانت هذه النفايات ملأتها وسَدَّت منافذها. ويعود السبب في ذلك إلىٰ عاملين: أَولهما اعتياد السكان علىٰ الإلقاء بأوساخهم فيها منذ زمن بعيد؛ وثانيهما، تلكؤ الأتراك في بذل أي جهد لتنظيفها. وتكثر في هذه الميناء الزوارق الشبيهة بتلك التي اشْتُهِرت بها البندقية (أي الغندول)[10]، والتي يعمل عدد من العبيد علىٰ الطُّواف بها ناقلين مَنْ كانت لديهم أعمال إلىٰ أحد جانبي الميناء[11]».

---

(10) انظر:

Many of its exponents are «postcolonial» intellectuals who repudiate «orientalist» scholarship (on which see Arif Dirlik, «The Post-Colonial Aura: Third World Criticism in the Age of Global Capitalism,» Critical Enquiry 20 (1994): 328-57). Their Western educations and modernist outlooks, though, sometimes induce them to consider exclusively western sources and models-certainly a fascinating paradox.

(11) انظر:

Paris, Archives Nationales, ZJJ 223, Mémoire concernant le détroit de

هل تعني عبارة «المدينة المرفئية» بمقارَبَةِ ما كان عليه واقع القسطنطينية/ إسطنبول خلال الأزمنة العثمانيَّة؟ هل من الممكن، في حال من الأحوال، تَبيان الأسباب الكامنة وراء التعقيد والكثافة اللذين آمتازت المدينة بهما علىٰ ضوء ما يبدو وكأنّه إلىٰ حد بعيد وظيفة تجارية، لا تشكِّل سوى ظاهرة واحدة من بين مجموع الظواهر التي أمْكَنَ لحاضرة الإمبراطورية الاختصاص بها. بالطبع لا، لا سيما وأنّه قد يَنْتُجُ لا محالة عن اعتماد تفسير مماثل، إفراطاً في التبسيط إلىٰ حدٍّ يؤدي معه إلىٰ أكثر أنواع التشويه خطورة. هذا من جهة؛ أما من جهة أُخرى، وبناءً لما نَضَح به المقتطفان السابقان، فكيف يمكن للمرء تجاهل واقع التفاف العاصمة العثمانيَّة حول «القرن الذهبي» (The Golden Horn)، الذي أجمع العديد من الرَّحّالة علىٰ اعتباره أحد أفضل الموانىء الطبيعية المحمية من كافة الرياح المعاكسة، والمؤمّنة، علىٰ نحو منقطع النظير، للطمأنينة والسلامة للسفن؛ أيّاً كانت أنواعها وأحجامها.

لا شك أنّه يستحيل تصوّر إسطنبول مدينة مبتورة لا مرفأ لها، لا سيما عندما ندرك أَن أسباب العيش وسبل الرزق فيها آعتمدت علىٰ ما كان يَزْخر به مرفأها من إمكانيات. ومع ذلك، فإننا سوف نعمد إلىٰ تفادي التفسير الحرفي للكلمة ضمن حدود

---

l'Elespont, ou des Dardanelles... de la ville, port et environs de Constantinople... par le Sieur de Combes, 1686.

النشاط التجاري والبحري مفضلين اعتمادها فقط ضمن حدود ما قد يبدو تلاعباً لفظياً سهلاً لأصلها اللاتيني. ذلك أَن لفظة «پورتس» (portus,-us) التي تعني المرفأ أَو الميناء، إِنما تفيد في الأصل «معبراً» أَو «مدخلاً» أَسْوَةً باللفظة المشتقة منها «پورتا» (Porta,-a)[12]. وتتجاوز هذه الدلالة ما يحويه عالم التجارة والتبادل والمقايضة من مادية، لتشمل مفهوماً أوسع من الاتصال والتواصل في مضامير السياسة، وحقول الثقافة وميادين السلطة بأشكالها كافة. والجدير ذكره أَن هذا الوجه البارز لإِسطنبول هو ما يميزها عن غيرها من المراكز العمرانية والتجارية في الإِمبراطورية خصوصاً وفي المنطقة عموماً، وذلك أَكثر من أي اختلاف كميّ في حقول نشاطها الاقتصادي.

وأَيّاً كانت وجهة النظر التي يرغب المرء اعتمادها لمقاربة الحياة المادِّيَّة للمدينة، ولبناها التجارية والمالية ولهيكلياتها الاجتماعية وحتى تلك الثقافية، فيبدو وكأن طابعها الإِمبراطوري هو الذي لعب الدور الحاسم.

ومن هنا، فإِذا ما أراد المرء أَن يجد جذوراً مشتركة لكل هذه الحقول، أي القاسم المشترك الذي يرتكز عليه مجموع الوظائف المتنوعة، من سياسية واجتماعية، واقتصادية وثقافية،

---

(12) بطريقة مماثلة، يصعب علىٰ المرء مقاومة الإِغراء الذي توحي به سهولة التلاعب اللفظي ـ الفصيح البليغ إِلىٰ حدٍّ ما ـ بتسمية «إِسطنبول»، مفضلاً المدينة المرفئية علىٰ مدينة الباب.

فإنّه يبدو له أَن لفظة «اتصال» «contact» ـ مع كل ما تكتنف عليه من غموض وإبهام ـ إنما هي قادرة علىٰ تأمين مفهوم ملائم إلىٰ حدٍّ ما. إذ يمكن قراءة كلمة «اتصال» بطُرق شتى غالباً ما تكون متشابكة أَو مترابطة، إذ قد تفيد بجملة الأمور التالية:

- اللقاءات بين الثقافات والإثنيات؛
- النزاعات بين الأهداف السياسيَّة والمصالح الاقتصاديّة؛
- الاختلاط والتمازج بين العقائد والعقليات؛
- التوازن القائم بين النزاعات المتضادة والمتنافرة.

وعلاوة علىٰ ذلك كله، فإن هذه اللفظة تعني دوام عملية السَّمْسَرة والتوسّط بين القِوى المتنافسة سواءَ كانت فعلية واقعية أَو كامنة محتملة كـ:

الشرق والغرب

نقطة الدائرة المركزية ومحيطها

الإسلام والمسيحية

الدولة والمجتمع

الحداثة والتقليد

النُّخبة والجماهير

الإمبراطورية والجمهورية.

فبهذا المعنى، كانت إسطنبول ولم تزل مدينة غير اعتيادية وبالتالي غير قابلة للتقليص بحيث تؤدي وظيفة عادية. فلا عجب والحالة هذه أن تكون قد بَدَت على الدوام وكأنها أسطورة أو رمزاً حتى ولو كان من المفترض بهذا الرمز أن يبدو غالباً وكأنه أزيل تماماً من أرض الواقع.

ولا بد أن نسارع إلى القول هنا، إن القصد الذي ترمي إليه هذه الدراسة لا يكمن في تحليل كل هذه الأوجه للمدينة، وإنما التركيز على بعض الأبعاد ـ لا سيما منها في الدرجة الأولى تلك الاقتصادية والاجتماعية ـ للتطوّر الذي شهدته المدينة في ظِل الحكم العثماني. كما وأننا لا نعتزم إجراءَ تغطيةٍ شاملةٍ لمرحلة طَالَتْ فَعدَّت ما يُقارب القرون الممتدة بين فتح المدينة والاستيلاء عليها من ناحية، واحتلالها من قبل القوات الحليفة في نهاية الحرب العالمية الأولى، من ناحية أُخرى، مفضلين على ذلك تسليط الضوء على قرنين حاسمين لما اتُّصِفا به من دقّة، ونعني بهما القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، اللذين خَبِرت المدينة خلالهما ما يبدو وكأنّه كان أكثر التغيرات عنفاً وتطرّفاً في ظل تأثير بروز ترتيب جديد للسلطة حَلَّ ليس فقط داخل الأَراضي الخاضعة للإمبراطورية العثمانيَّة وإنما أيضاً ـ إلى حدٍّ ما وعلى نحو أكثر حسماً ـ بين الإمبراطورية والعالم الغربي.

إذاً، وضمن حدود هذه البيئة المكانية وهذا الحيز الزمني،

سوف يتلازم تحليلنا والطريقة التي يُدرك بها الغرب المدينة، ومع تفاعل هذه الأخيرة والعالم الغربي، مولياً بالتالي الأولوية إلىٰ دور إسطنبول كنقطة التقاء بين أوروبة والعالم العثماني. وفي هذا الصدد، يكون من السهل الادعاء بأن الموضوع الطَّاغي في تحوّل المدينة ووظائفها وهيكلياتها خلال الحقبة الخاضعة للدرس والبحث والتمحيص، إنما هو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية الاندماج مع الغرب، مع العلم أنّه ينبغي إدراك لفظة «اندماج» المستعملة هنا، في أكثر دلالاتها واقعية وحيادية، وذلك تفادياً لأي دلالة توحي بالاكتتال والانصهار أو بالإحاطية، أو بهذين المفهومين علىٰ حدٍّ سواء[13]. في الواقع، وفي

(13) شكل اندماج الإمبراطورية العثمانيّة في النظام العالمي وما نتج عنه من تنمية للأطراف الموضوع الأساسي في نموذج النظام العالمي الذي وضعه «والرستاين» (Wallerstein) وهو قام باعتماده كمنظور درس من خلاله ما تأخّر من التاريخ العثماني. وللقارىء إمكانية العودة، علىٰ سبيل المثال، إلىٰ الدراسة التي وضعها كل من:

I. Wallerstein, H. Decdeli and R. Kasaba,

بعنوان:

«The Incorporation of the Ottoman Empire into the World Economy»

والتي صدرت في المؤلّف التالي:

The Ottoman Empire and the World Economy ed. Islanoğlu-Inan, H. (Cambridge and Paris, 1987), pp. 88-100; I. Wallerstein and R. Kasaba, «Incorporation Into the World-Economy: Change in the Structure of the Ottoman Empire, 1750-1839», in Economies et Sociétés dans l'Empire Ottoman (fin du XVIII^{e}- début du XX^{e} siècle), ed. Jean-Louis Bacqué-Grammont and Paul Dumont (Paris, 1983), pp. 335-354).

والجدير ذكره أن هذه المدرسة المذكّرة علىٰ نطاق واسع بنظرية «أندريه

معرض حرصنا على تأمين إدراك الاستمرارية الناشطة على مستوى التقارب التدريجي وما ينتج عنه من اندماج وتكامل مع الغرب، فإن الرأي الذي نحن بصدد إبراز صوابيته، يؤكّد على التقلّص الفجائي الذي حَلَّ بنسبة الاستقلالية أَن كانت المدينة بها، المدينة ونخبتها، على كل من الصُّعد السياسيَّة والماليَّة أَو حتى الاقتصاديَّة، وذلك في سياق التكيّف أَو التوافق مع الظروف المتغيِّرة للعالم الخارجي. وبكلام آخر، وبالرغم من أَن المدينة بقيت تنعم ببعض من القوّة الكامنة داخلياً والقادرة على التغيير ـ وذلك قبل ظهور حركة التنظيمات للعيان (the Tanzimat movement) ـ اندفعت إسطنبول في عملية بات من الصعب عليها إيقافها، ولكنها بذلت قصارى جهدها للتكيّف معها (أَو لتكييفها).

يمكن لهذه الملاحظات أَن توحي بأنها تتضمّن رسالة تفيد بالإحاطية، وأنها تشكّل بالتالي، وإلى حدٍّ بعيد، نسخة عن التحليل الذي أتى به «والرستاين» (Wallerstein) في نموذجه؛ ولكن إدراكنا للتطوّر الذي شهدته إسطنبول في القرن التاسع

غوندر فرانك» (André Gunder Frank) في التخلّف، تركّز خصوصاً على الرؤيا الاقتصادية للإحاطية في المجتمعات غير الغربية، من خلال إقامة الاقتصاديات الرأسمالية على مركز ناشط صناعياً. ومن هنا عدم قدرتها على دمج الديناميكيات أَو القوى المحركة المحلية في تفسير التخلّف التدريجي الذي طال الوحدات المتواجدة في الأطراف أَو المحيط. ولهذا السبب، كانت غالباً عُرضة للانتقادات.

عشر يتوافق إلىٰ حدٍّ بعيد، مع الرُّؤيا التي تجعل من الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي وما ينتج عنه من تَبَعِيَّة محوراً لها. وبالفعل، فإن الحيثيات التي تستهدف نموذج الإحاطية ترتبط عموماً باكتشاف جيوب المقاومة المتصدية لكل من الاختراق والاندماج، والمتموضع عادة في المناطق المحيطة بالإمبراطورية والمرتبطة سواءً بالإنتاج الزراعي أو بالأشكال البدائية للصناعة.

ولكن عاصمة الإمبراطورية، اكتنفت علىٰ عاملين تضافرا علىٰ نحو جعلا معه هذا النوع من المقاومة أكثر صعوبة، وهما:

- من جهة، الفورية التي اتُّسِمت بها الاتصالات بين القوى الاقتصادية المحلية والوجود التجاري الغربي؛
- ومن جهة ثانية، هيمنة نماذج الاستهلاك التي عكست، إلىٰ حدٍّ بعيد، وجود نخبة راقية آخذة في الاستغراب ـ أقلّه من الناحية الثقافية ـ الذي ساعد وضعها السياسي والاجتماعي علىٰ تحديد التوازن الاقتصادي والمالي والتجاري ضمن المدينة.

وعلىٰ الرغم من ذلك، وحتى مع قبول التحوّل التدريجي للعاصمة في ظل تأثير عملية الاندماج في القرن التاسع عشر، فإننا لا نزال نرتاب حول ما إذا كان بإمكاننا اعتماد حالة إسطنبول كمثال نموذجي يعكس لسيطرة مُرْتكز النشاط الاقتصادي، الذي اتصف في ما مضى بالاستقلالية والهيمنة. إن

ما نحن في صدد مناقشته هنا، يكمن في ملاءمة تقليص ديناميكيات المدينة أَو قواها المحرّكة لمجموعة من المحدِّدات أَو الأسباب الموجبة الاقتصادية، أَكثر مما يكمن في العملية الإِحاطية عينها.

إِن السؤال الذي افْتَتَحْنا به مقدمة هذا الكتاب ـ وهو على سبيل التذكير «هل يمكن لنا أَو هل يتوجب علينا تصنيف إِسطنبول كمدينة مرفئية؟» ـ هو في الواقع سؤال يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقضايا المُثارة والمطروحة للنقاش على بساط بحثنا هذا، كما إِنَّه يَمُتُّ بصلة مباشرة بمفهوم الإِحاطية. إِن التأريخ في أيامنا هذه يظهر ميلاً واضحاً إِلى اتخاذ المدن المرفئية كَتَشَكُّلات منفصلةٍ عن بعضها البعض ومغايرة إِلى حدٍّ ما، طُعِّمَت بها البُنى الاقتصادية والسياسيَّة خلال عملية الاندماج أَو الدَّمج القَسْرية في النظام العالمي. ومؤخراً ظهرت هذه النزعة جَلِيَّة واضحة في أحد المقالات الذي ارتكز على مقاربة نظرية للمدن المرفئية العثمانيَّة، والذي يلقي الضوء، من خلال اعتماده المناقشات المثمرة والتَّوْليف المفاهيمي، على التحوُّلات الأساسية الكبرى التي خضعت لها هذه البُنى طوال القرن التاسع عشر، الذي شهد دخول الرأسمالية الغربية إِلى الأسواق العثمانيَّة[14].

(14) انظر «شاغلار كَيْدير» (Çağlar Keyder)، و«إِيوپ أوزڤيرين» (Y. Eyüp)

غير أنّنا نود هنا لفت انتباه القارىء إلىٰ استبعاد عاملين جديرين بالذِّكر من هذا النموذج، وهما علىٰ التوالي: القرن الثامن عشر، ومدينة إسطنبول. غير أَن هذا الإسقاط ليس دالاً علىٰ إهمال أَو غَفْلَةٍ من قِبَلِنا وإنما هو ـ وِفاقاً لرؤيتنا للأمور ـ إدراك واعٍ ولكن ضِمني للواقع الذي يفيد بأن هذا النموذج لا يَصُحّ كلياً في حالة إسطنبول، خصوصاً وأن العملية الإحاطية لا تفسّر بعضاً من هذه التحوّلات (إن لم نقل أَكثرها) التي خَبِرَتْها العاصمة في القرن التاسع عشر والواقع أنّه ينبغي البحث عن أصول تغيرات من هذا النوع في بعض الديناميكيّات أَو القِوى المحرِّكَة، ولا سيما تلك الداخلية منها والتي طبعت القرن المنصرم. ومن هنا فإننا نجد ضرورة للتركيز علىٰ القرن الثامن عشر أَكثر من القرن التاسع عشر، وذلك سعياً منا لتسليط الضوء علىٰ الاختلافات الأساسية التي هيأت الأرضية الملائمة لأحد أشكال الإحاطية والاندماج اللذين، وإن كانا غير متنازع عليهما، فإنهما يبقيان مختلفين عن النموذج لأَكثر مواقع الاندماج المحيطي أَو الإحاطي، مثل إزمير (Izmir)، و«سالونيكا»

«Port-Cities in the Ottoman Empire: some Theoretical and Historical Perspectives», Review 16.4 (Fall 1993): 519-558. (Donald Quataert) و«دونالد كواتائيرت» Özveren)،

إن هذا العدد من الصحيفة مُكَرَّس كلياً (بمجمله) إلىٰ المُشكلة التي تطرحها المدن المرفئية في شرقي المتوسط أي:
«Port Cities of the Easter Mediterranean, 1800-1914».

(Salonika) و«بيروت» (Beirut)، وأية مدينة مرفئية أُخرى واقعة في شرقي الحوض المتوسطي.

والجدير ذكره إن أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت بالاندماج وما يؤدّي إليه من اختلافات كامنة، إلىٰ اختيار هذا السبيل، إنما يكمن في وجود الدولة ومُلْحَقَاتها، من عسكرية وبيروقراطية ومالية، وما ينتج عن هذا الوجود من حقيقة مفادُها دوام خضوع هوية المدينة المرفئية، التي دُمِغَت بها إسطنبول، للتعديل أَو التغيير بتأثير من مفهوم هوية العاصمة الذي غالباً ما يكون مركَّباً ومتداخلاً وبالتالي متضارباً. ولقد ساعدت هذه الطاقة السياسية، التي زوِّدت بها الوظائف والبُنى المختلفة في المدينة، علىٰ تميّز إسطنبول عن سواها من مدن الإمبراطورية، وذلك من خلال إثقال كاهِل صورتها التجارية والاقتصادية والاجتماعية، وإخضاعها لزخم عقلاني غير اقتصادي أَو خارج عن هذا المجال. أضف إلىٰ ذلك عدم اقتصار هذا الوضع علىٰ القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ذلك أَنَّه، ومذ أَن فتحها «محمَّد الثاني» (Mehmed II)، وإسطنبول دائمة الخضوع لهندسة سياسيَّة واجتماعية أدَّت في أكثر الأحيان إلىٰ تحويل التطورات الاقتصادية إلىٰ مُتَغَيِّرات مستقلَّة في مُعادَلةٍ سيطرت عليها الاعتبارات السياسيَّة.

وتُعيد هذه الصورة إلىٰ أَذْهَانِنَا تِباعاً النموذج الشّائع بين المؤرخين الأَتراك الذين عُنِيوا بالإمبراطورية؛ وهي تَشْتَمِل علىٰ

فَرْضٍ واع من قبل الدولة لنموذج يَرْتَكِزُ على رفضها المطلق لآليات السوق وما ينتج عنها من خُضُوع الاقتصاد للأولويات السياسيَّة والاجتماعيَّة. إن هذه الرؤيا، التي تتعلَّق تحديداً باقتصاد سياسي عثماني والتي تدور حول مفاهِيمَ التموين الاحتياطي، السياسة الضريبيَّة والتقليدية أو الامْتِثَالِيَّة، تبدو وكأنها سَيْطَرَةٌ عَصْرِية سابقة لِزَمانها للاقتصاد، تَسْتَلْزِمُ بالتالي ضِمْناً قُدْرَةَ الدولة على وَضْعِ مثل هذه السياسات التقليديَّة موضِع التنفيذ بالقوَّة في أَيِّ من الأَراضي الخاضعة للإمبراطورية[15]. وبالرغم من إنَّه لا جدال في أنَّ النُّخْبَة السياسيَّة كانت قد طَوَّرَت مثل هذا النموذج الذي ٱعْتَمَدَتْهُ كركيزة لسياساتها الاقتصادية فكانت السبَّاقة إلى تطبيقها بشيء من الفعَّالية أحياناً، إلاَّ أَن ذلك لم يمنع الوَهَن من إصابة هذه الرُّؤيا، وهو كَمَنَ في مَوْطِنَيْن أساسيين:

- أولهما، إهْمال هذه النخبة للواقع القائِم على الأرض حَيْثُ معظم تَشَكُّلاَت الدولة المعاصرة تَعْتَبِرُ الاقتصادَ «بقرة حلوب» تَسْتَدِرّ منها ما يحلو لها من منافع.

---

(15) انظر «محمد جنش» Mehmet Genç,
«Osmanli Imparatorluğu'nda Devlet ve Ekonomi», V. Milletlerarasi Türkiye Sosyal ve Iktisat Tarihi Kongresi. Tebliğler (Ankara, 1991) pp. 13-25.
وانظر كذلك:
«Somanli Iktisadî Dünya Görüsünün Ülkeleri», in Istanbul Üniversitesi Edebiyat Fakültesi Sosyologi Dergisi 1 (1989), pp. 176-185.

obeikandl.com

- وثانيهما، نَزْعَةُ هذه النخبة إلىٰ اسْتِنْتَاجِ التَّعمِيم من وضع بدا مُقتصراً جوهرياً علىٰ حالة إسطنبول.

وبكلام آخر، تُشَكِّل إسطنبول انحرافاً ذي طبيعة تَنَاقُضِيَّة إلىٰ حدٍّ ما: إذ وفيما تَتَّفِقُ أو تتلاءمُ مع إدراكِ الدولة العثمانيَّة الأيديولوجي والمثالي لوضعها الاقتصادي، تُمَثلُ هذه المدينة أكثر الاستثناءات لَفْتاً للأنظار للقاعدة العامة القائلة بانعدام قُدْرَةِ الدولة علىٰ فَرْضِ هذا النموذج علىٰ الأَراضي الخاضعة لسلطتها. وجاءت نتيجة هذه الرُّؤيا أَن عَكَسَ التأريخُ الذي عُنِيَ بالإمبراطورية، النَّزْعَة السَّاعِيَة إلىٰ تعميم النموذج الإسطنبولي وإسْقَاطَهُ علىٰ مجمل الإمبراطورية؛ ومن هنا، عقدنا العزم، في هذه الدراسة، علىٰ المقارنة بين التفكير الرَّغْبي الذي تَمَلَّك من الدولة نفسها ومواجَهَتِها للواقع المُرّ والقاسي الذي غَلَبَ علىٰ الفُسَيْفُساء الإقليمية التي انْضَوَت تحت لِوائها، والتي لِكَثَافَتِها وشِدَّةِ تَعْقِيدها صَعُبَ إلىٰ حدٍّ ما الإمْسَاك بِزِمامِها والتَّحكم بها.

وبالنسبة للدولة وللهيكلية البيروقراطية اللتين اعتمدتا حَيْثِيَّةً أساسيةً دارت حول مواضيع إخْضاع القِوى الطَّرْدْ بمَرْكَزِيَّة (أي القِوى المندفعة بعيداً عن نقطة الدائرة المركزية) للتوحيد القياسي وللمراقبة، ما لبث مبدأ الإمساك المحْكَم بزِمام أُمور وشؤون الحاضرة (المدينة ـ العاصمة) أَن تَطَوَّرَ إلىٰ رَمْز أَسْكَنَ من رَوْع الطموحات المصابة بالإحباط والتي كانت تَصْبُو إلىٰ تحقيق

المركزية في إمبراطورية كانت، وعلىٰ نحو مُتَعَذر اجْتِنَابه، آخذة في الاندفاع نحو ما يشبه نظام رابطة شعوب الكومونويلث (commonwealth). ومن ناحية ثانية، ما يلبث إنطواء «حركة التنظيمات» (The Tanzimat movement) علىٰ أكثر من مجرد الولاء للنموذج الغربي أن يُصْبِحَ جلياً واضحاً عندما يُعْتَمَد في مُقَارَبَتِه علىٰ الكَمّ الهائل من الجهود التي بذلَتْها في سبيل إعادة إحياءٍ واضحة لحلم دَغْدَغَ مُخيلة العثمانيين لما يقارب ثلاثة قرون من الزمن، وهو يتلخّص بإعادة توطيد السيطرة الحازمة علىٰ تَنَامي مطالب الضَّواحي المحيطة بالعاصمة، بالاستقلالية أَو حتى بالانفصالية، ليس فقط علىٰ الصُّعُد السياسيَّة والإثنية ـ العِرقية والدِّينيَّة، وإنما أيضاً علىٰ الصعيد الاقتصادي.

ومن هنا، سوف يكون علىٰ دراستنا اتّباع مَسَارَيْن مُزْدَوِجين يَكْتَنِفُهُما الغموض والالتباس بعض الشيء، وهما في آن واحد: المسار الذي اتَّبَعَتْه المدينة في تطوّرها، وذلك الذي اتَّبَعَهُ عُنْصُرُها البشري في تَصَدِّيه للسياسة المتّبَعَة من قبل الدولة العثمانيَّة والتي سعت من خلالها إخفاء الوضع المتغيّر الذي طال سلطتها، سواء في الأَراضي الخاضعة للإمبراطورية أَو في تلك الواقعة خارج نطاق سلطانها. ويُشَكِّل تلازم هذين المسارين ضرورة لا مَفَرَّ منها في ظل استحالة فصل قدر المدينة عن قدر الدولة العثمانيَّة ككل. ومن هنا، اتّصاف مقاربتنا لإسطنبول بالانتقائية والانطباعية، إذْ يأتلف فيها السَّرد التاريخي بالترجمات

الاتفاقية لوثائق وقع خيارنا عليها لما اشتملت عليه من تمثيل لواقع الحالة الاتصالية والتواصلية الملموسة، وللوضع الفكري، حتى ولو كان هذا الأخير صعب التوثيق نظراً لندرة ما حوته أدبيات البيروقراطية من إفادات شخصية شكّلت شواهد على الحِقَب أو المراحل التي سبقت أفول القرن التاسع عشر، ونظراً لما زخَرَت به من دلالات ومقولات أيديولوجية مُقَوْلَبَة وفارغة المضمون لكثرة ما طالها من تكرار. إذن، ليس للغرض الأسلوبي أو البلاغي أي دور في اختيارنا اعتماد المغامرة من حين إلى آخر، في عملية إعادة إحياء البيئة الإنسانية التي كانت موجودة في ذلك الزمن، وإنما ندرة الإنتاج الفكري الشخصي، وهي بحد ذاتها تشكّل خطراً لا يمكن اجتنابه في تأريخ عالم مضى، غلب عليه الفقر في التوثيق الفكري، وبات معرضاً والحالة هذه، للإسقاطات الاستعادية.

تعدُّد الأمم:

في الثاني عشر من شهر كانون الأول/ ديسمبر من العام ألف وستمائة وثلاثة وتسعين (1693)، كان «دومينيك فورنيتي» (Dominique Fornetti)، الترجمان[16] الثاني في السفارة الفرنسية

(16) كانت لفظة «Drogman» الفرنسية المشتقة من اللفظة العربية «ترجمان» (terdjuman) والتي تعني في الإنجليزية «interpreter»، الاسم الذي أعطته السفارات والقنصليات الأوروبية للمترجمين الرسميين في المشرق. وفي

المعتمدة في القسطنطينية، يُهَرْول مسرعاً تلك الهضبة الشديدة الانحدار التي تربط بين «پيرا» (Pera) و«غَلَطَة» (Galata)، والقلق يَتَملّك به إلىٰ حدٍّ ما لما كان يتوقعه من نقاشات مُضْنية تفرض عليه مهامُهُ الدبلوماسية أَن يُكَابِدها، بعد نصف ساعة تقريباً. إنها المرة الثانية ـ بل قلْ الثالثة في الحقيقة ـ التي كان عليه فيها ذلك العام مواجهة جمع غفير من الرجال الذين اتّصفوا بالبأس والتهور (Levend)[17] ومن لَفَّ لَفَّهم منم واكبهم من أَقاربهم ـ أَو

سياق الجهود التي بذلها «كولبير» (Colbert) في مجال تنظيم التجارة الفرنسية في المشرق، واستجابة للشكاوى المستمرة التي كان التجّار يتقدمون بها مُعَبِّرين فيها عن ارتيابهم بالمترجمين المحليين، عمدت الإدارة الفرنسية إلىٰ إنشاء مؤسَّسة أُطلق عليها اسم «شباب اللغة» (Les jeunes de la langue)، وهي تشبه إلىٰ حد بعيد تلك التي سَبَقَهم البندقيون إلىٰ إنشائها تحت اسم «giovani della lingua». ولقد عُنِيت هذه المدرسة بتلقين الأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين الست والتسع سنوات، اللغات الشرقية، مثل التركية والعربية والفارسية، وذلك تمهيداً لإرسالهم إلىٰ الموانىء المشرقية حيث كان يتم استخدامهم كمترجمين. وما لبثت هذه المدرسة التي أُنْشِأَت في الأصل في باريس أَن انتقلت إلىٰ إسطنبول، حيث وضعت تحت وصاية الآباء الكبوشيين. ومع نهاية القرن الثامن عشر، شهدت هذه المؤسَّسة تطوّراً نوعياً انتقل بها من ما كانت عليه من مؤسَّسة جَنينية إلىٰ ما أصبحت عليه اليوم، إذ باتت تُعْرف بالمعهد الوطني للغات والحضارات المشرقية (Institut National des Langues et Civilisations Orientales).

(17) إن لفظة «Levend» المشتقة من الأصل البندقي، تدل علىٰ رجل يتمتع بالقوة والاستقلالية إلىٰ حدٍّ يصبح معه في بعض الأحيان متهوراً وغير مسؤول عن تصرفاته. ولقد استعملت هذه اللفظة في المحيط العسكري

علىٰ الأقل ممن ادَّعَوْا المَتَّ إليهم بصِلة القُربى ـ وقد جاؤوا جميعهم يطالبون بتعويضات ـ والعلم عند الله وحده ـ عن الضرر الذي أَلْحَقه بَحَّارة فرنسيون بحقّهم. فمنذ ما يقارب الثمانية شهور، شهد أُسْبوعٌ واحد عِراكَيْن من هذا النوع. وفي وقائع الأول، اصطدام بحارة ينتمون إلىٰ كل من الطاقمين العاملين علىٰ متن كل من سفينة «السنونو» (L'Hirondelle)، وسفينة «القديسة إيليزابث» (Sainte Elizabeth) ببعض من الرجال الأشداء والمتهورين التابعين للمتَّحد اليوناني، أدَّى إلىٰ سقوط قتيل واحد وإصابة اثنين آخرين بجروح، فيما وقع للفرنسيين في هذا العراك الدامي ثلاثة جرحى[18]. وفي وقائع العراك الثاني الذي نشب بعد يومين فقط علىٰ وقوع الأول، بدأ اثنان من البحّارة المنضوين تحت إمرة «القبطان رينو» (Captain Reynaud) و«القبطان مارتن» (Captain Martin)، شجاراً عنيفاً مع مجموعة من البحارة اليونانيين وذلك في جوار «القديس ديميتري» (Saint Dimitri)، فقاما بَنِحْر أحدهما فيما تركا الآخر يعاني الجروح

العثماني للدلالة علىٰ الفرق العسكرية غير المنضبطة وعلىٰ التجار العاملين علىٰ متن القوادس الإمبراطورية، والذين غالباً ما كان يتم تجنيدهم من بين السكان اليونانيين في الإمبراطورية العثمانيَّة.

(18) انظر:

Archives de la Chambre de Commerce de Marseille (ACCM), J 182, Correspondance des députés, March 28, 1683; J 147, Correspondance de Châteauneuf, April 28, 1693.

الخطيرة التي أُصِيب بها[19]. وفي ذلك اليوم المشؤوم، بعث السفير «شاتونوف» (Châteauneuf) إلىٰ «دومينيك فورنيتي» (Dominique Fornetti) برسول حمل إليه علىٰ جناح السرعة تعليمات صارمة يدعوه فيها إلىٰ العمل علىٰ تهدئة الوضع، وحَلّ المسألة أيّاً كانت التكاليف؛ والهدف من ذلك كلّه الوصول إلىٰ مسرح الجريمة قبل السلطات المحلية، بغية تفادي تعقيدات أكثر خطورة، والحؤول خصوصاً دون مثول أي فرنسي أمام محكمة محلية، إذْ في هذا الإجراء ما يتنافى وشروط الامتيازات الأجنبية. ولم يكن من السهل بمكان إقناع الرَّعَاع المحتشد بالنية الفرنسية بالتعويض عن الأضرار والخسائر، وبدفع مال الدِّيَّة (diyet) لمن كان مخولاً حق الحصول عليه. وأمّا ما هال المبعوث الفرنسي (ونعني به هنا الترجمان «فورنيتي» (Fornetti)) فهو افتقاره إلىٰ أي من الوسائل التي تضمن له التَّحَقُّقَ من هوية المدَّعين: فهل كانت لتلك الثَّكالى من صِلةِ قرابة حَقَّة مع ذلك المتهور البائس (Levend) الذي قضى في العراك، أم كان الأمر كلّه مجرد مكيدة دُبِّرَت خصيصاً لانتزاع المال من الأمة الفرنسية؟! لم يكن باستطاعة «فورنيتي» (Fornetti) تَبَيُّن صحّة الأمر، ولكن ذلك لم يكن ليشكِّل في الواقع أيَّة أهمية طالما

(19) انظر:

ACCM, J 147, Correspondance de Châteauneuf, April 29, 1693; J 182, Correspondance des députés, March 30, 1693.

obeikandl.com

كان باستطاعة مُرْتَكِبَيّ الجريمة خصوصاً والفرنسيين عموماً تفادي المثول أمام هيئة المحكمة في «غَلَطَة» (Galata). وما لبثت أَن برزت مَعْضِلَةٌ أُخرى تمثَّلت بوجود مسافرين أَتراك علىٰ متن السفينة، وبإمكانية أَن يقوم موظفون رسميون بِتَفَقُّدِ السفن الفرنسية الراسية في ميناء المدينة بأمر من الباب العالي، وهو ما كان رفع من نسبة الخطر المحدق بالفرنسيين لو هم ارتأوا العودة بالمتهمين إليها. فما كان منهم إلاَّ أَن أخذوا القرار بنقل البحّارين الاثنين إلىٰ مبنى السفارة المعروف باسم «قصر فرنسا» (the Palais de France) حيث تَمَّ إيداعهما السجن بانتظار الوقت الملائم لنقلهما خفية إلىٰ سفينة أُخرى. وما زاد الطين بَلَّة والأَمْر تعقيداً، كمن في صعوبة التواصل اللغوي: إِذْ ومع أَن البَحَّارَيْن «الفرنسيين»، انْتَمَيا بجذورهما إلىٰ مدينة البندقية، وبالرغم من أنّهما لم يجيدا التحدّث إلاَّ بلهجتهما المحلية أَو في أفضل الأحوال، باللغة المحَرَّفة المتداولة بين البحّارة أينما حَلّوا في حوض البحر الأبيض المتوسط، فما كان للأَتراك أَن يلحظوا الفرق أَو الاختلاف لاعتيادهم علىٰ اعتبار كل من ركب البحار من الأجانب والدُّخلاء، فرنسياً. ولم تكن هذه حال «فورنيتي» الذي كان يشعر بارتياح أكبر في التواصل مع اليونانيين أَو الأَتراك ـ ألم يكن هو نفسه إغريقي المَنْبَت والجذور ـ، إلاَّ إنَّه كان يواجه صعوبة جَمَّة في إدراك الألفاظ والعبارات الاصطلاحية المكونة «للغة البحر» كما كان يحلو له أَن يسمي

ذلك الـ«صبير» ـ وهي لغة مزيج من العربية والفرنسية والإسبانية والإيطالية ـ الغريب المتداول في المتوسط. وبالرغم من أَن الفرنسيين لم يتمكنوا من تفادي مثولٍ شكلي أمام القاضي، إلاَّ أَن المسألة ما لبثت أَن سُوِّيَت خلال يوم أَو يومين، وذلك بفضل ما بذله الترجمان من جهود لإنجاح الوساطة، ولكن خصوصاً بفضل الحَلّ الذي خَلُصَت إليه الأمة الفرنسية أَو على الأصح الذي فرضته إذ قامت بإسداء الأمر بتوزيع ما يكفي من المال لتهدئة خواطر الضحايا من الجرحى، وعائلات أولئك الذين سقطوا في النزاعات، ولاسترضاء السلطات القضائية التي كان قد تناهى إلى مسامعها معلومات عن القضية. فإذا بكلفة العراك تبلغ خمسمائة وأربعة وخمسين من الحديد (وهي عملة تركية قديمة تساوي 1/120 من القرش) ومئة من القروش دفعت إلى ربَّاني سفينة «السنونو» (L'Hirondelle)، وهما «رينو» (Reynaud) و«فوغاس» (Fougasse)، فيما كان على ربان سفينة «القديسة إليزابث» (Sainte Elisabeth)، وهو «مارتن» (Martin)، أَن يستحصل على تغطية تؤمّنها له هِبَةٌ أَو مساهمة يتقاضاها من تجّار الأمة[20]، الذين لم تكن الفكرة لتحوز على استحسانهم

(20) انظر:

ACCM, J 182, Correspondance des députés, April 7, 1693

استعملت كلمة «أمة» (nation) للدلالة على متّحد الفرنسيين المقيمين في المشرق.

لأنهم شعروا وكأنهم مُكْرَهون عليها «من أجل مصلحة التجارة» علىٰ حد قول السفير؛ لا شك أَن ادعاءه هذا ارتكز علىٰ بعض من الحقيقة، ولكن هذا لم يمنعهم من اعتباره نَزَّاعاً إِلىٰ اعتماد تجار الأمة كمصدر يَسْهُل استدرار الأموال منه، تلك الأموال التي كان نادراً ما يعيدها، متذرّعاً بضرورة مراعاة هيبة الملك ورونق صورته في الأذهان، أَو مصالح التجارة الفرنسية في المشرق. ويكمن مثال نموذجي علىٰ تبذير المال، في التساؤل الذي أثاره بناء حوض للاستحمام في «القصر» (مبنى السفارة)، إِذْ هل كان بناء هذا الحوض مهماً لدرجة اقتضى معها الطلب من رَبَابِنَةِ السفن والتجّار مبلغاً فاق قدره الأربعة آلاف ليرة تورّية (وهي صفة نقد فرنسي قديم مسكوك في مدينة «تور» (Tour) علىٰ الطراز الملكي) في شهر تموز من ذلك العام[21]؟!

وفيما كان شارد الذهن، اجتاز «فورنيتي» (Fornetty) بوابة «كوشُك كول كابيسي» (Küçük Kule Kapisi) المتواجدة مباشرة قرب برج «غلطة» (Galata) المهيب. ومن هناك كان بإِمكانه النزول إِلىٰ مداخل ميناء المدينة المسَوَّرة، عابراً سوق «پيرشمبي پارازي» (Persembe Parazi). كل هذه الأماكن كانت مألوفة لشخص اعتاد لزوم التعامل والتعاطي اليومي تقريباً مع مِحَن وبَلِيّات التجارة، ودوام الذهاب والإِياب كالمكوك بين الميناء

(21) انظر: ACCM, J 147, Correspondance de Châteauneuf, July 27, 1693.

المتواجدة بمحاذاة بوابة «كاراكوي» (Karaköy)، ومخازن التجّار في «بيريكيتزاذ» (Bereketzade)، ومبنى السفارة القائم في «بيرا» (Pera). ولكن، وحتى بالنسبة لمن نشأ في المحلّة، فإن «فورنيتي» (Fornetty) لم يكن يَقْوَى علىٰ منع نفسه من الإنْشِداه أمام تنوّع واختلاف الشعوب الدائرة في فلك «غلطة» (Galata)، والمنجَذِبَة إلىٰ مركزها التجاري الحيوي. وبالرغم من إنَّه كان مدركاً لبعض الاختلافات الأساسية القائمة بين المسشرقين أنفسهم، إلاَّ إنَّه غالباً ما كان يجد نفسه في حَيْرة من أمره لدى محاولته وصف وشرح ذاك التنوّع للأجانب، ولا سيما منهم أولئك الذين كانوا يحطّون رحالهم فيها ـ كالرَّحّالة والمسافرين ـ قادمين من فرنسا لاكتشاف المشرق أَو ما كانوا يعتقدون إنَّه المشرق.

في الواقع لم يكن لهؤلاء المغامرين أيَّ اهتمام حقيقي بذلك الجزء من المدينة، بل جُلَّ ما كانوا يبتغونه من رحلة استكشافية له هو تحقيق رغبتهم في زيارة ورؤية الجانب الآخر من القرن الذهبي الذي يشتمل علىٰ ميدان سباق الخيل (The Hippodrome)، وكنيسة القديسة صوفيا (Saint-Sophia)، وبالطبع سراي السلطان الأعظم، (The Seraglio of the Grand Signor). ولكن ما أمكن لأحد رؤيته، ـ بل قل إن رؤية السراي لم تكن كافية لوحدها لإدراك ما كان يجول في أرجائه ـ، فكان من الطبيعي أَن يعود المغامرون الزائرون أدراجهم من حيث أَتَوا، إلىٰ كل من «مارسيليا» أَو «باريس»، حاملين توصيفات ورسوم

لا جديد فيها، تكتفي بتكرار ما كان قاله غيرهم ممن سبقوهم إلىٰ زيارته، ولا شيء غير ذلك. وبالنسبة إليهم، لم تكن «غلطة» (Galata) سوى مكاناً مملاً نوعاً ما، لما كانت تَتَقَاسمه علىٰ الأرجح من أَوْجُهِ الشّبه مع الكثير من المدن الشرق أوسطية، مثل البندقية (Venice)، وجَنَوا (Genoa)، أو حتى مارسيليا. ومن هنا، اقتصر ما كانوا يُدْهَشون له في «غَلَطَة» (Galata) (وهو ما كان يشك الترجمان ـ أي فورنيتي ـ في اكتنافه علىٰ بعض من الخيبة)، علىٰ ما اشتملت عليه من كنائس ومواكب زيّاح، وسكان ضمّوا في عديدهم التجّار والبحّارة من الأجانب، مما جعلها تبدو كالفردوس في نظر المسيحيين: وبهذا المعنى، بدت «غالاتا» مألوفة جداً لتكون حقيقية واقعية، وزاخرة بالمواطنية العالمية لدرجة لم يكن يمكن لها معها أَن تكون فقط مَشْرِقية. وإِذْ بخاطر غامض يعود إِلىٰ ذاكرة الترجمان، شكّل استثناءاً للقاعدة، وتمثّل في ذلك القسيس الإنكليزي الذي عقد العزم، قبل عقدين من الزمن، علىٰ كتابة شيء خاص بعد؛ ولكنه ما لبث أَن مشى هو الآخر في رِكاب من سبقوه، فجعل من وضع الرسوم والمخططات عن الأسوار، ومن العمل علىٰ فَكّ المغالِق الغامضة التي أنطوت عليها الكتابات الجَنَوِيَّة علىٰ بواباتها وجدران معاقِلها[22] موضع

(22) انظر «جون كوڤيل»،
John Covel (F. W. Hasluck, «Dr. John Covel's Notes on Galata», in Annual of the British School at Athens 11 [1904-05]: 54).

اهتمامه. أما بالنسبة للآخرين، فلم تكن «غَلَطَة» (Galata) سوى موقف في رحلة؛ ولكنها، والحق يقال، كانت موقفاً ملفتاً للنظر مُسْتَوْقِفَة لما زخر به من كنائس ومواخير أَكثر من أية معالم أُخرى. ومما لا شك فيه أنهم كانوا يُسْقِطون عليها تلك الفكرة الغريبة القائلة بأن «غالاتا» هي قلب القسطنطينية التجاري. كان بإمكانهم طرح السؤال عليه أَو علىٰ أي من الرواة المحليين بُغية استيضاح الأمر: فلو فعل الفرنسيون ذلك لكانوا اجتنبوا الحرج، ولكانوا سخروا من أنفسهم لو علموا أنهم أخطؤوا التقدير فأَوْلَوْا هذا الملحق الصغير، الذي يسمى «غالاتا»، أهمية لا يستحقها بحيث رَأَوْا فيه ما يشبه المركز التجاري، فيما امتدت خانات و(çarsis) إسطنبول علىٰ الجانب الآخر من المدينة.

مَرَّ «فورنيتي» (Fornetty) بمَحَالّ الأمة، وهي منشئات صلبة البناء انتصبت في المقاطعة، في خضم بيوت من الخشب؛ وتجاوز كنيسة القديسين بطرس وبولس، فيما مشى في إِثره كل من مساعده الفتي والمطيع «باربيه» (Barbier)، والـ (Yasakçis) الذين كانوا يعملون في خدمة السفير. والجدير ذكره أَن هؤلاء الرجال كانوا كالجند الإِنكشارية، إِذ كان يتم تعيينهم لخدمة وحماية المبعوثين من الأجانب. ولقد اقتصرت مهامهم علىٰ درء أي خطر ممكن عن المُسْتَئْمَنين (müste'mens) الذين كانوا موكلين أمر حمايتهم. غير أَن ذلك لم يَعْنِ أَن الأخطار كانت فعلاً ذات أهمية. فالمسألة في الواقع لم تكن سوى مسألة إِبراز

للشهامة والفخامة، وبالتالي لشيء من الفوقية، بالنيابة عن الباب العالي، وهي الفوقية عينها التي كانت تصاحب تعيين السفير من قِبل السلطان، مقابل أجر يُدْفَعُ له سنوياً (the tayin). أما المُعَيَّنون البؤساء فقد عاشوا في وضع غلب عليه الالتباس، إذ كان الأولاد في الشوارع يطلقون علىٰ واحدهم تسمية «خنزير الراعي» (domuz çobani pig shepherds). وبالرغم من أن هذه الإهانة لم تكن لتستهدف إلاَّ الأشخاص الذين وُضِعوا في عهدتهم وفي ظِل حمايتهم، فإن بعضاً من هؤلاء الإنكشارية كانوا يُبْدون امتعاضهم من هذه السخرية. ومع ذلك، كان وضعهم هذا أفضل بكثير من مقارعة النمساويين، خصوصاً وأن ما كانوا يتقاضونه من أجر كان يُتَمَّمُ بِنَثْريات يمنحها السفير لهم. في واقع الحال ـ وهذا كان اعتقاد فورنيتي (Fornetty) علىٰ الأقل ـ، بدا وكأن الإدارة الفرنسية فضلت هي أيضاً الإبقاء علىٰ هذا النظام كوسيلة تمنع بواسطتها رعاياها من الاختلاط كثيراً بالسكان المحليين. ألَم يُحَظِّر الملك بوضوح وجلاء علىٰ رعاياه ارتداء الزيّ المشرقي والزواج بالنساء من بنات الأوطان التي يحطون الرحال فيها. ولكن الحقيقة أَن ما من أحد امتثل لهذه الأوامر والمحاظير، فمارسيليا وباريس كانتا بعيدتين كل البعد، مما لم يمنع السفير من بَذل قُصارى جهده لوضع هذه القوانين موضع التنفيذ، والإفادة من ما كان متاحاً من إمكانيات لإبراز الاختلاف والتمييز. وبطريقة ما، كان السفير علىٰ حق فيما كان

يفعله. أما «فورنيتي» (Fornetty)، فكان يعرف حق المعرفة أنه، وما أَن يدخل المرء الشبكات التجارية والسُّلْطَوِيَّة المحلية، حتى يَسْهُل عليه تناسي الولاء للدولة الأم.

اجتاز «فورنيتي» (Fornetty) «بِيْرشَمْبي پازاري» (Persembi Pazari)، والسوق التابعة له، فوصل أخيراً «باليك پازاري» (Balik Pazari) أَو ما كان يعرف ببوابة سوق الأسماك. وهنا كان عليه الاستعداد لولوج هذه المجاهل القائمة علىٰ أطراف الحضارة، أي هذه المساحة الممتدة طولاً والضيِّقة، وقد حَدَّها البحر من جهة وأسوار المدينة من جهة ثانية، فأُقْحِمَت بينهما. ولم يكن مستاءً أبداً لمواكبة الرعيان، الذين يتولون رعايته، له، في هذا العالم الزاخر بالمقاهي والخمّارات والحانات، والنزل والمواخير التي تأوي طواقم السفن الوافدة إِلىٰ المدينة، والعمّال والحرفيين العاملين في الميناء من صانعي وبائعي الحبال، والحمّالين، وصانعي البراميل والحِلْفَاظ، وذلك الحشد الخطير من البَحَّارة وعمال مصنع ومستودع الأسلحة الموجود في «قاسمباشا» (Kasimpaça). وترافق اصْطِخَاب الضجيج الطالع من السفن والشاطىء مع انبعاث رائحة النتانة، فإِذا بهما يَنْقَضّان علىٰ حواس الترجمان. وفي استدارة منه، وقع نظر هذا الأخير علىٰ مساعده «باربيه» (Barbier) المسكين، الذي لم يكن قد بلغ سوى الثمانية عشر من عمره، فبدا له وكأنه علىٰ وشك أَن يصاب بالإِغماء، وسط مواكبة ضمت خمسة من (yasakçis).

كم كان يمقت هذا الجزء من عمله، وكم كان كل ذلك

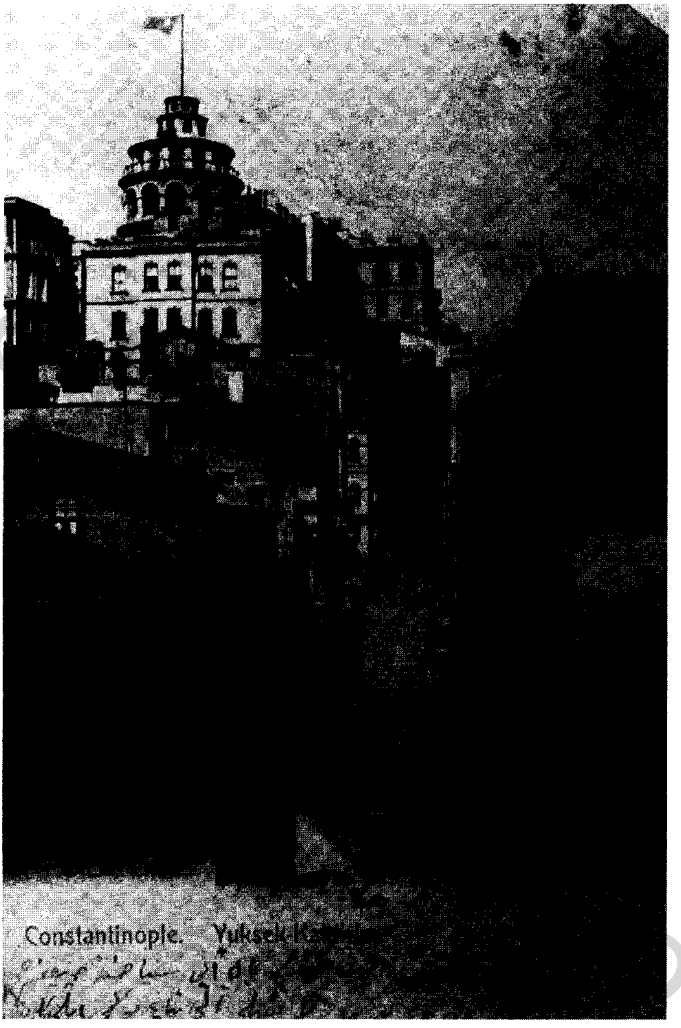

رسم توضيحي رقم 5:

يبرز هذا الرسم سلالم «يوكسيك كالديريم» التي تؤدي إلىٰ قلب إسطنبول الغربية المعروفة باسم «بيرا». ولقد كان لهذا الدرج الطويل أن ربط المركز التجاري والمالي في إسطنبول الحديثة بالمنطقة السكنية القائمة في «بيرا».

مختلفاً عن وتيرة المهام العادية التي كان يُعْنَى بها، ولا سيما الترجمة الفورية التي قام بها ومساعده «باربييه» (Barbier) في المقابلة الرسمية التي جرت منذ بضعة أيام خلت بين نائب الأمة «دايڤيد ماينار» (David Meynard)، وقائم مقام القسطنطينية[23]، وهي مقابلة نال علىٰ إِثْرها فَرْو سَمُّور تقديراً وامتناناً لجهوده... والجدير ذكره أَن البهجة التي غَمَرت قلبه، لم تتأت فقط من الفَرو أَو أية هدية مُشَرِّفة أُخرى، وإِنما من الشعور بالسلطة التي كان يمنحها له دوره كوسيط بين شخصين ما كانت لهما إِمكانية التواصل والحوار لو لم يكن موجوداً بينهما. ومن هنا كان لمقامه امتيازاً خاصاً؛ غير أَنّه لم يكن بالطبع ليجرؤ أبداً علىٰ استغلاله لمصلحته الشخصية؛ ولكنه، في بعض الأوقات، كان يجيز لنفسه إِضافة حَصْوَتِه الخاصة علىٰ ترجمة الحوار دون أَن يشتبه أي من الفريقين بذلك. أما الآن، فالالتباس كان يتملك منه، إِذْ لم يكن يعرف ما إِذا كان قادراً علىٰ إِدراك ما سوف يقوله كل من الفرقاء المتنافسين؛ ومع ذلك، كان عليه أَن يواجه هؤلاء الرجال الذين لم يكن ليضمر لهم سوى الاحتقار ـ إِذْ كانوا في نظره حُثالة البَرّ، أَو بالأحرى حثالة البحر ـ محاولاً إِيجاد حلّ لجدالهم الضَّار والفظّ.

وبعد أَن مَرَّ بالمرفأ مستعرضاً، وحذاؤه ينغرز في الوحل

(23) انظر: ACCM, J 182, Corespondance de députés, Novembre 30, 1693.

مع كل خطوة، ما حفل به من سفن كقَيْدوم البَرْك (وهو مركب بثلاثة صوار) والمراكب الوحيدة الصاري، وغيرها من السفن التي اختلفت أنواعها وتعدَّدت فعجز عن إحصاءها وتحديدها، وصل «فورنيتي» (Fornetty) أخيراً المكان حيث رسا مركب القبطان «سيرين» (Seren) الوحيد الصاري. فلاحظ على الفور أَن الوضع كان أقل درامية من ما كان عليه في شهر آذار الماضي، إذ تمكن قبطان السفينة وطاقمها من السيطرة عليه تقريباً؛ وفي التفاصيل أنهم نجحوا في كبح جماح الحشد بوعد قطعوه له وتمثَّل باستعدادهم دفع تعويض فوري ما أَن يصل الترجمان. لحسن الحظ إنَّه لم يكن هناك من إصابات تُذكر؛ فعلى حدِّ قول القبطان، قام أحد أفراد طاقمه، وهو يدعى «آلليغري» (Allègre)، بإصابة أحد الأَتراك ممن اتُّصِفوا بالشدَّة والتهور (Levend)، بجرح سطحي في ذراعه، فما كان من زملاء البحَّار إلاَّ أَن سارعوا إلى دفعه بخشونة على متن السفينة حيث قاموا بإخفائه؛ وبالتالي كان من الممكن الإرسال في طلبه ووضعه وجهاً لوجه مع ضحيته. وما لبث «فورنيتي» (Fornetty) أَن أدرك بكثير من الارتياح إجادة الجاني الفرنسي للغة الفرنسية، بالرغم من كونه بروڤانسي المنبت (أي ينتمي إلى مقاطعة بروفانس (Provence) في فرنسا). فحصل منه الترجمان على روايته للحادثة، وهي رواية لم تكن صعبة التصديق، وفيها أَن التركي كان قد نعته بـ (Sensa fide) ـ وهي عبارة اصطلاحية أُخرى من

تلك التي تزخر بها لغة البحر، غير أنّها هذه المرة كانت سهلة الفهم علىٰ الأقل ـ، فما كان منه إلاّ أن رَدَّ علىٰ الإهانة برميه بسكينه. وكان لافتقار التركي أقارب يتحلقون حوله ويدافعون عنه، ولنجاح الترجمان في إقناع مرافقي هذا الأخير من اليونانيين بالفوائد المتأتية من تسوية سريعة للنزاع، أَنْ سَهَّلا حل المسألة، فَحُدِّدَ التعويض بأَربعمائة غرش. ولكن «فورنيتي» (Fornetty) كان واثقاً من قدرته علىٰ المساومة في الأيام القادمة بما يضمن تخفيض المبلغ إلىٰ ثلاثمائة أَو ثلاثمائة وخمسين غرشاً. وبهذا، أَتَمَّ الترجمان مهمته ضامناً عدم تدخّل الباب العالي أَو القاضي في هذه المسألة بعد الآن. وَلَكَمْ كان ارتياحه عظيماً لفراغه منها، إذ كان بإمكانه الآن الرحيل عن هذا المدْرَق، ليعود فيستمتع بما كانت تقدمه «بيرا» (Pera) من راحة وأمان.

لا شك في أَن ذلك اليوم من حياة الترجمان «فورنيتي» (Fornetty) العامل في خدمة سفير فرنسا المعتمد في إسطنبول الدولة العليّة، لم يكن استثنائياً فقط، وإنما شَكَّل أيضاً تمثيلاً واضحاً لما كانت تجسّده مقاطعة «غلطة» (Galata) من مساحة مشتركة تتقاطع فيها التجارة والثقافة، عاكسة تلاقح الغرب والعالم العثماني، في وقت كان فيه القرن السابع عشر آخذ بالأفول، مما أضفى علىٰ هذه المقاطعة ـ أَو هذه المدينة كما يحلو للبعض تسميتها ـ وربما لأنها كانت لا تزال محاطة

بالأسوار، هوية خاصة، إذ شكَّلَت قلوب الوجود الأوروبي، السياسي والدبلوماسي والتجاري على حدٍّ سواء، بارزة بالتالي ككينونة منفصلة مستقلَّة، في نظر العاصمة العثمانيَّة على الأقل، لما كانت تمتاز به خصوصاً من طبيعة أجنبية وغير مسلمة، اسْتوقَفَت معظم الرحالة القادمين إِلى الشرق خلال القرنين السابع والثامن عشر، وهي طبيعة اعتادوا عَزْوَها دائماً، بطريقة أَو بأُخرى، إِلى الطابع الإِفرنجي (Frankish) الذي كانت المدينة تنضح به. ولا رَيْبَ في أنهم أَرْسَوْا هذه الصورة على أرضيات ثابتة صلبة، تمثَّلت في عاملين اثنين، كمن أَولهما في وجود التجَّار الأوروبيين والسفراء مع من لَفَّ لَفّهم من مساعدين وفرقاء عمل، فيما برز ثانيهما في الواقع الجغرافي الذي وضع شواطىء القرن الذهبي (The Golden Horn) حصرياً في تصرّف السفن سواء شَقَّت عُبَاب اليَمِّ منطلقة نحو الغرب أَو وافدة منه، وما نتج عن هذا الذهاب والإِياب بين رحاب هذين العالمين الحضاريين من اختلاط للتجار والحرفيين المنتمين إِلى كل المتوسط، مما أعطى انطباعاً عن وجود بوتقة ثقافية التقى في فلكها كل من الشرق والغرب حول التجارة وكل أنواع الخدمات المتعلّقة بها. فنتج عن هذا التلاقح عالماً حافلاً بالتناقضات التي احْتَلَّت حيزاً حَدَّه من ناحية فضاء الميناء الهادر بالعنف والضوضاء والفوضى، ومن ناحية أُخرى، كروم «پيرا» (Pera)، المتصفة بهدوئها وأمنها النسبيين، والممتدة إِلى شمالي المدينة

المسَوَّرة حيث تأوي معظم ممثلي السلطات والقِوى الغربية أسوة ببعض التجَّار الفاحشي الثراء ممن انْتَمَوا إلىٰ المتَّحد التجاري في «غالاتا» وكانوا من غير المسلمين. وداخل أسوار «غالاتا»، اتخذت المدينة التجارية مُسْتَقَرّاً لها، امتازت بأسواقها ومتاجرها ومخازنها حيث درج التجَّار الأوروبيون علىٰ تخزين بضائعهم تمهيداً لبيعها لنقابات التجَّار والصّنّاع المهيمنين علىٰ معظم التجارة بالتجزئة. وكان لهذا العالم الدبلوماسي والتجاري الناشط أَن تَفَيّأَ في ظل الكنائس اللاتينية التابعة للمتَّحد الغربي أَو الإفرنجي، والتي نذكر منها كلاً من: كاتدرائية القديس فرنسيس (Saint Francis)، كاتدرائية القديسين بطرس وبولس (Saints Peter and Paul)، كنيسة القديس جاورجيوس (Saint George)، وكنيسة القديسة بنيدكت (Saint Benedict)، وقد قام معظمها مقام الأبرشيات لما بدا وكأنه نقطة حدود متقدمة كاثوليكية تتمركز فيها الحضارة الغربية في الشرق.

أما ما ساهم أيضاً في تشكيل الصورة المسيحية لـ«غَلَطَة» (Galata)، أَو علىٰ الأقل غير المسلمة، فهو ما كمن في الوجود الواضح لمتَّحدات ضَمَّت سكاناً محليين ممن انْتَمَوا إلىٰ متَّحدات لم تكن تدين بالإسلام، كتلك اليونانية، والأرمنية واليهودية. ولقد احتل المتَّحد اليهودي نطاقاً أقل امتداداً من المتَّحدين الأولين، غير أنّهم أقاموا جميعاً في المدينة، فاشتغلوا فيها بالتجارة وتواصلوا فيما بينهم، مقيمين العلاقات الشخصية

والاجتماعية وبطُرق مختلفة مع من انتموا إلىٰ المتَّحد الأوروبي. وفي غالب الأحيان، ربط الأوروبيون وجود هؤلاء بالغرب، بسبب المماثلة الدينيَّة بين الغرب المسيحي والشرق غير المسلم الذي نحى بشيء من الانسيابية ناحية الأوروبيين، حَدَّ من إمكانية الشقاق الثقافي بين الغرب والشرق، بصرف النظر عن الولاءات الطائفية. وبالرغم من أَن هذه الصورة شكَّلت انعكاساً جَلِيّاً للوضع في «غالاتا» علىٰ وجه التحديد وكجزء من التشكيلة السكانية المُدُنية للإمبراطورية عموماً، فإنّها قَصَّرت عن إظهار الوقائع التي كانت تتحكّم بمعظم السكان من غير المسلمين في شرقي المتوسط، إن المشادّات المتكرّرة التي كانت تَنْشُب في ميناء «غلطة» (Galata) بين البحارة الأوروبيين والأشاوس المتهورين الذين انْتَمَوا في مَنَابتهم إلىٰ جذور مختلفة، والصراع الدائم بين التجَّار الأوروبيين وأولئك الذين اختلفت مشاربهم الدِّينيَّة والعرقية فضموا في صفوفهم كلاً من المسلمين والأرمن أَو اليهود، وغرضهم من ذلك السيطرة علىٰ السوق، إضافة إلىٰ الاضطهاد، أَو لنقل المضايقة، التي كان متّحد الأرمن الكاثوليكي يتعرض لها بإيعاز من الإمبراطورية العثمانيَّة والكنيسة الأرمنية الغريغورية علىٰ حدٍّ سواء، إنما هي أمثلة نموذجية تتنافى والقبول المستمر للتأويل القائل بالتعاون مع العدو المستغل للعلاقات القائمة بين المصالح الغربية والمتّحدات غير المسلمة في مثل هذه الحِقبة المبكرة.

والجدير ذكره أَن كيفية النظر إِلىٰ «غلطة» (Galata) واعتبارها كينونة منفصلة إِلىٰ حد ما، لما كانت تتمتّع به من استقلال ذاتي ضمن عاصمة الإِمبراطورية، ارتكزت علىٰ خلفية تاريخية جوهرية لما زخرت به من جذور اجتماعيَّة وسياسيَّة تُفَسِّر واقعها هذا. وكان المالكون الجَنَويون للمدينة قد سَلَّموا المدينة إِلىٰ الفاتح العثماني، السلطان محمَّد الثاني (Sultan Mehmed II)، متفادين بالتالي حصاراً دموياً للاستيلاء عليها وإِخضاعها؛ وأهم من ذلك كله أنهم أتاحوا لأنفسهم، باعتمادهم هذه الطريقة، إِمكانية الحصول علىٰ سلسلة من الامتيازات كنتيجة لخضوعهم الطَّوعي. وتَمَّ توقيع الاستسلام الشهير في الأول من شهر حزيران/ يونيو من العام أَلف وأربعمائة وثلاثة وخمسين (1453)، وفيه وعد السلطان العثماني الامتناع عن الإِنقضاض عليهم ودَكّ قلعتهم، ضامناً لهم حق الإِبقاء علىٰ كنائسهم وحق ممارسة شعائرهم الدِّينيَّة المألوفة ومقترحاً عليهم انتخاب أحدهم بحرية فَيُوكَلَ أمر تمثيلهم والنظر في شؤونهم ورعاية مصالحهم[24]. والجدير ذكره أَن قام هذا

(24) انظر «حليل إِينالسيك»،
Halil Inalcik, «Ottoman Galata, 1453-1553», in Pre,ière Rencontre Internationale sur l'Empire Ottoman et la Turquie Moderne, Institut National des Langues et Civilisations Orientales, Maison des Sciences de l'Homme, 18-22 Janvier 1985. I. Recherches sur la vill Ottomane: le cas du quartier de Galata. II. La vie politique, économique et socio-culturelle de l'Empire Ottoman à l'époque jeune-Turque, ed. Edhem Eldem (Istanbul, 1991) pp. 18-19.

obeikandl.com

الاتفاق ـ الميثاق مقام الاعتراف الضمني باستمرارية الطابع الغربي أَو الأجنبي (أي الجَنَوي وبالتالي الإفرنجي) للمقاطعة في ظل سلطة الاستقلال الذاتي الجزئي لما كان يُعْرَف بـ«متَّحد پيرا العظيم» (Magnifica Communit di Peyra)، ولمجمعه أَو محفله (Loggia)، حتى ولو وقعت «غلطة» (Galata) شرعاً تحت الإدارة المباشرة للوالي (voyvoda) والقاضي العثمانيين. ولقد كان لهذه الامتيازات أَن تجدَّدت مرة على الأقل، عام ألف وستمائة وعشرة (1610)[25]، مؤكدة بالتالي على الازدواجية والالتباس القانونيين اللذين كان يَكْتَنِفُ عليهما وضع المدينة، الذي استمر على حاله حتى العام ألف وستمائة واثنين وثمانين (1682)، عندما اتخذ الباب العالي قراره الرافض بتجديد البراءات (berât) الذي كان من شأنه أَن يضفي الشرعية على «المتّحد العظيم» (Magnifica Communità)[26].

أَضفْ إِلى ذلك ما شكله التوزيع العِرقي للسكَّان من انعكاس واضح وجلي للطابع الديموغرافي غير المسلم للمدينة، خلال العقود الأولى من الحكم العثماني: فإِن الإِحصاء الرسمي

(25) انظر «محمود شاكيروغلو»،
Mahmut Sakiroğlu, «Fathi Sultan Mehmed' in Galatalilara verdiği Fermanin Turkçe Metinler», Tarih Arastirmalari Dercyisi (1983): 211-16.

(26) انظر «لويس ميتلير»،
Louis Mitler, «The Genoese in Galata: 1453-1682», International Journal of Middle East Studies 10 (1979): 73-74.

obeikandl.com

الضرائبي الذي ارتقى إلىٰ مرتبة الشهرة لكثرة ما شهده من فرط في الاستعمال، عَدَّ خمسمائة وخمس وثلاثين (535) من العائلات المسلمة فقط مقابل تسعمائة وست وثمانين (986) من تلك التي لم تكن تدين بالإسلام، وهي اشتملت علىٰ خمسمائة واثنين وتسعين (592) عائلة يونانية الجذور، وعلىٰ ثلاثمائة واثنَتَين وثلاثين (332) عائلة إفرنجية الانتماء[27]. وكان لما زخرت به المدينة من وفرة ساحقة للكنائس، في نهاية القرن الخامس عشر أن تضمن التأكيد علىٰ هذا التفاوت العرقي

(27) انظر:

Istanbul, Topkapi Palace Archives, manuscript E 9524, March 6-16, 1578. Cf. Süheyl Ünver, Vatan, July 4, 1948; Rifki Melul Meriç, «Birkaç muhim arsiv vesikasi», Istanbul Enstitüsü Dergisi 3 (1957): 34; Inalcik, «Istanbul Galata», pp. 96-98.

إن العائلات المقصود بها هنا هي الأسرة «الضرائبية»؛ فليس من السهل الربط بينها وبين تعداد السكان علىٰ الصعيد الديموغرافي. فلم يكن من معظم المؤلفين إلاَّ أن اتّبعوا اعتماد «عمر لطفي باركان» لِمُعَامِل التمدّد السكاني الذي يعادل خمسة، وذلك في الشروع بعملية حسابية تُفَكّكُ الأُسَرُ بموجبها إلىٰ أعضاء يَدْخُلُ إحصاءُ عَدَدِهم في التعداد السكاني. وفي ظل هذا الافتراض، يمكن لمجموع سكان المقاطعة أَن يكون قد عادل اثني عشر ألفاً وخمسمائة (12,500). غير أَن القبول المتهور والمفتقر إلىٰ وضوح الرؤيا، لهذه الأرقام والعلاقات القائمة بين هذين العاملين، قبل القيام بالأبحاث المناسبة والانتهاء إلىٰ استنتاجات، تمكننا من التعامل الموضوعي والمتحرّر من النزعة إلىٰ اعتماد الحدس، مع المواضيع الديموغرافية في الأراضي العثمانيَّة خلال الحِقبة التي سبقت القرن التاسع عشر، هو أمر ينطوي علىٰ الكثير من المخاطرة.

الطابع، إذ عَدَّت «غَلَطَة» (Galata): إحدى عشرة كنيسة كاثوليكية، تسعة كنائس روم أورثوذكس وكنيسة أرمنية واحدة، مقابل مجموع لم يَعُدّ سوى جامعين اثنين، انتصب كل واحد منهما خارج أسوار المدينة[28].

ومن هنا، لا ينبغي علىٰ المرء أن يُدْهَشَ للمدى الذي شدَّد فيه الكتّاب أو المؤلّفون العثمانيون علىٰ مفهوم الآخرية أو الغَيْرِيّة الطاغي، لوضوح معالمه، علىٰ «غَلَطَة» (Galata)، ولا سيما إنَّه كان يُنْظَرُ إلىٰ هذا الاختلاف من خلال المنظور الثقافي والديني خصوصاً، فيما تَمَحْوَرَت معظم المراجع التي وضِعَت عن «غلطة» (Galata) حول موضوع قَرَن الخمرة باللذاذة في إطار ارتباط نموذجي بين الخطيئة والمسيحية. فالسلطان العثماني محمَّد الثاني (Sultan Mehmed II) نفسه، الذي كان أكثر شعراء القرن الخامس عشر العثماني زَهْواً ورفعة شأنٍ ومقام، خَصَّ «غَلَطَة» (Galata) في إحدى قصائده الغزلية بوصف أَقَلُّ ما يُقال فيه إنَّه يستثير قارئه ويمارس عليه سحراً خاصاً:

«مَنْ رأى غَلَطَةَ لم يُعَلِّلِ النَّفْسَ بالحنان

لا يُرَاودُ طَيْفَ الموتِ ذِهْنَ مَنْ شاهَدَ ذلك اللُّطْفَ البهيّ

(28) انظر:

A.M. Schneider and M. Is. Nomidis, Galata. Topographisch-archaeologischer Plan mit erlauterndem Text (Istanbul, 1944).

obeikandl.com

قَدْ رَأَيْتُ بِها شِبْهَ مَسِيحٍ إِفْرَنْجِيٍّ الخُلُقِ، يقول من شَاهَدَ المسيحَ إِنه صُورتُه الحَيَّة.

كَيْفَ سَبِيْلُ المرءِ إِلىٰ حِفْظِ عَقْلِهِ وصَوْنِ دينه وإِيمانِهِ

أَفَيَرِدُّ المسْلِمون إِذا هُمْ أَبْصَرُوا ذلك النصراني؟

لا يَخْطُرُ الوَتَرُ في بَالِ ٱمْرِىءٍ ذَاقَ السُّلافَةَ التي شَرِبَها

ولا يَقْصِدُ مَسْجداً مَنْ رَأَى البِيْعَةَ التي أَمَّها

أَيْ أَثْنِي[29]، إِنَّ مَنْ أَبْصَرَ الزُّنَّارَ حول الخَصْرِ والصَّليبَ في العُنُقِ لَيُدْرِكُ أَنَّهُ يُشَاهِدُ بَعْضَ حِسَانِ الفِرَنْج»[30].

والجدير ذكره أَنه تَمَّ حِفْظُ وتواتُر هذه الرؤيا الإِغرابية، كما برزت من خلال ناظِريّ سيد المدينة الجديد، علىٰ مدى القرون اللاحقة للحكم العثماني الذي خضعت له «غَلَطَة» (Galata) رمزاً يُمَثِّلُ، علىٰ نحو فيه الكثير من الازدواجية الصعبة الإِدراك، تَلازُمَ الإِزدراء بالرذيلة والفساد والفسوق بالتَّحَرقِ الشبق والرغبة الجامحة في ممارسة الملذّات الجسمانية المحظورة، وهو ما يظهر بوضوح في هذا القول:

---

(29) مَخْلَصٌ أو لقب يَتَخَلَّصُ به، أي يَخْتَصِرُ أَسْمَاء الرجل وألقابَه، وهو هنا الاسم القَلَمِيّ، أي الاسم المستعار الذي كان السلطان محمَّد الثاني يتخذه لنفسه فَيَمْهر به نِتَاجَهُ الشِّعري.

(30) انظر «إِسماعيل حامي دانيشمند» Ismail Hami Danismend, Destan ve Divan Edebiyatlarinda Istanbul Sevgisi (Istanbul, 1941, p. 9).

obeikandl.com

«أَيُّها السَّاقي

ما يَخْشَى النَّشْوانُ من جَحْفَلِ الهموم؟

فما من حِصْنٍ أَمْنَعَ له من غَلَطَة!

لا تَمِلْ إِلىٰ كأَس النَّقاءِ إِنْ كُنْتَ نَشْوَانَ،

بَلْ إِن كُنْتَ حَكِيماً يَمِّمْ شَطْرَ غَلَطَة».

حتى الرحَّالة العثماني الشهير «إِفْليا شلبي» (Evliyâ Çelebi)، وبالرغم من كونه كان أقل ميلاً إِلىٰ الاستعارات والمجازات الشعرية مفضِّلاً عليها التأويل المُتْعِيّ (أَو الأبيقوري)، القائل بأن اللذة أَو المتعة هي الخير الأوحد في الحياة، لم يستطع الإِحجام عن وصف «غَلَطَة» (Galata) فيما بدا وكأنه مزيج غريب من الإِعجاب والاشمئزاز، إِذْ يتضمَّن وصفه للمدينة شجباً لوجود الثمالى يَهيمون علىٰ وُجُوهِهِم في شوارع المدينة الرئيسة وقد أَثقلت الخمرة خطاهم، وتَثْميناً لنوعية ما يُقَدَّم فيها من طعام وتسهيلات وسِلَع تضمن الراحة وتؤمن الانشراح؛ وفي توصيفه هذا، يَعْمُدُ «إِفْليّا شلبي» (Evilyâ Çelebi) إِلىٰ تسمية ثمانية من أشهر خَمَّاراتِها وستة من أفضل ما أنتجته من نبيذ، دون أَن يُغْفِل التعبير عن افتتانه بجمال من قطن فيها. زِدْ علىٰ ذلك توصيفه العددي لسكان المدينة، والذي يتجلَّى فيه ضبطه للإِيقاع الرقمي: فبحسب إِحصائياته، تأوي «غَلَطَة» (Galata) مائتي ألف من الملحدين مقابل ستين ألف من المسلمين فقط، وحوالي

سبعين بِيْعَة (أَو كنيسة) مقابل أربعة مساجد. ولكن، وبالرغم من المغالاة التي ترشح عنها الأرقام الخاصة بالمسح الديموغرافي، فإن الصورة المنقولة عن هذه المدينة تُظهر خصوصاً محيطها النصراني[31].

ولكن المفاجأة تكمن في أنَّ مثل هذه الرؤى عن مدينة إفرنجية وغير مسلمة، كانت في الحقيقة عُرْضة للتحريف وسوء التأويل الذي لحق بها. إذ بالنسبة للأوروبيين والعثمانيين علىٰ حدٍّ سواء، فإن «غَلَطَة» (Galata) نقلت رسالة رمزية عَبَّرت عن النصرانية والعالم المسيحي، علىٰ نحو أثارت معه العواطف والذكريات، وذلك باستقلالية تامة عن بنيتها العرقية والاجتماعية الحقيقية. فلقد بدت هذه الرسالة ـ الرمز لعبت دوراً خاصاً في تشكيل البُنى العقلية التي سادت ذلك الزمن. إذ وفيما أَوْهَمَت الأوروبيين باحْتِواء «غَلَطَة» (Galata) علىٰ جَنَّةٍ يَسُود فيها السلم والأمان فيطمئنون إليها في محيط غير مألوف لديهم اضطرهم غالباً لمكابدة الشعور بالغربة ـ مع العلم أَن الأمر لم يكن وَهْماً في كُلِيَّتِهِ إذ وَجَدَ الفردوس له حيزاً في «غَلَطَة» ـ، أَعطت العثمانيين ولا سيما منهم المسلمين، صورة ملموسة عن مفهوم الآخرية والغيرية، وهي صورة أمكن لهم الإفادة منها كلما أرادوا

(31) انظر «إفْليا شلبي»،
Evliyâ Çelebi, Seyhantname (Istanbul, 1314/1898), vol. I, pp. 426-435.

الرجوع إلىٰ مصدر الإغرابية أَو كلما شاؤوا الدلالة سلباً علىٰ وجود الملحدين ـ أي من كانوا من غير المسلمين ـ في عاصمة إمبراطورية تدين بالإسلام. وواقع الحال أَن التطوّر الذي شهدته كل من «غَلَطَة» (Galata) و«پيرا» (Pera) جاء نتيجة للنزعة التي تَحَكَّمَت بكيفية النظر إلىٰ كل منهما. فإذا استهل الفكر العثماني عهده باعتبارهما آخراً استعمارياً أَو مستعمرة، فإنه انتهى إلىٰ اعتبار هاتين المقاطعتين جسماً قابلاً للاندماج المتنامي في الحاضرة إسطنبول، التي كانت ولا شك أعظم منهما. وهذا أمر ما لبثت السنون أَن أعطت الإثبات عليه إذ وبعد خمس وعشرين سنة انقضت علىٰ استيلاء العثمانيين عليها، كانت «غَلَطَة» (Galata) لا تزال مدينة مسيحية علىٰ نطاق واسع، وإن اكتنفت علىٰ متَّحد كبير من اليونانيين كان قد حَلَّ محل الغالبية الإيطالية التي كانت في معظمها جَنَوِيَّة المَنْبَتِ[32].

ولكن قَدَر «غَلَطَة» (Galata) كان أَن تقع في قبضة المسلمين من سكان المدينة (أي إسطنبول) شيئاً فشيئاً، وهو ما يعمل التحليل التالي علىٰ إلقاء الضوء عليه: فالجدير ذكره أَن عملية الاحتلال هذه الذي تَمَّ بموجبها الاستيلاء علىٰ أَراضي الفرنجة (ويُعنى بهم هنا الجنويين)، ادّعت ارتكازها علىٰ حق شرعي ينبغي وضعه حيز التنفيذ استباقاً لنشر الإسلام في

(32) انظر المسح السكاني المشار إليه في المتن والذي وُضِعَ عام ألف وأربعمائة وثمانية وسبعين (1478).

المقاطعة قبل الفتح العثماني، وهو ٱدعاء جاء نتيجة عاملين اثنين: أولهما الزعم بوجود أول نقطة ترسيخ تمركزت حول جامع أَو مسجد «يَرَالْتي» (Yeralti Camii) الواقع تحت الأرض، وثانيهما استيطان اللاجئين المغاربة الفارين من إسبانيا في مستهل القرن السادس عشر[33]. ولكن الواقع لا ينطبق تماماً والادعاء إذ إن عملية الاحتلال هذه أتت نتيجة لعملية أُخرى، طبيعية إلىٰ حد ما، تمثَّلت بالتمدد الديموغرافي الذي أفاد كثيراً من وجود ثلاثة أقطاب جاذبة نشطت في الجوار المباشر أَو القريب للمدينة المسَوَّرة. وهذه الأقطاب الثلاثة الجاذبة هي التالية:

1 ـ مستودع ذخائر «قاسم باشا» (The Arsenal of Kasimpasa).

2 ـ مَسْبَك المدافع الواقع في «طوفان» (Tophane).

3 ـ مدرسة «آسيميوغلان» (Acemioğlan) في سراي «غَلَطَة» (Galata).

ولقد كانت كلها منشآت للدولة، مشكِّلة بالتالي النتائج المباشرة لمحاولة السلطان محمَّد الثاني الفاتح (Sultan Mehmed II) إعادة هيكلة المدينة مباشرة بعد استيلائه عليها. وما لبثت هذه

(33) لقد تَمَّ مصادرة كنيسة القديس بولس (the Church of Saint Paul) وتحويلها إلىٰ مسجد، أطلق عليه اسماً مُعَبراً هو «جامع العرب» (Arab Camii) لكي يَؤُمَّه المتَّحد المغاربي الذي جعل من «غلطة» مستقراً له بعد أَن طُرِد من إسبانيا.

المؤسَّسات، التي جذبت عدداً لا يُستهان به من العاملين والموظفين الذين ألحِقوا بوظائفهم الصناعية والإدارية، أَن اَسْتَحَثَّت تدفقاً مضطرداً لهؤلاء السكان داخل «غَلَطَة» ولا سيما إلىٰ تلك المناطق القريبة جداً من مواقع عملهم، ونعني بها المناطق الغربية والشرقية من المقاطعة. وتكمن الدلالة علىٰ هذه الظاهرة في التشييد التدريجي للجوامع ونوافير المياه حول وداخل أسوار «غلطة» (Galata)؛ ولقد كان لكل واحد من هذه الأبنية الجديدة أَن أشار إلىٰ وجود متَّحد قوي من المسلمين.

ومع نهاية القرن السَّابع عشر، وبعد اندلاع حريق عام أَلف وستمائة وستة وتسعين (1696) وما اسْتَتْبَعَهُ من مصادرة لكنيسة القديس فرنسيس (The Church of Saint Francis) التي تَمَّ تحويلها إلىٰ جامع، تغيّرت الهيئة العرقية والطائفية للمقاطعة بمجملها؛ إذ باتت المتَّحدات المسلمة تملك الآن ما مجموعه سِت بِيَع فقط، ثلاث منها إفرنجية، واحدة يونانية، وأُخرى أرمنية، مقابل ما يقارب اثني عشر مسجد، وقع ستة منهم داخل أسوار المدينة. وفي ظل هذه الظروف، يصبح الحديث عن هيمنة نصرانية علىٰ الحي غير ممكن، بل قل غير واقعي، علىٰ الأرجح: إذ إن العكس كان هو الصحيح تماماً، فالسكان من غير المسلمين باتوا الآن مُقْحَمين في مناطق مركزية من المقاطعة ـ مثل «بيريكيتزاد» (Berektzade) التي كان يشغلها الفرنجة، و«كاراكوي» (Karaköy) التي يقطنها اليهود، وفي محيط بِيْعَة

«القديسة بنديكت» (Saint Benedict) ـ وهي كنيسة تابعة للأرمن واليونانيين ـ، فلم يكن لهم الخِيار إلاَّ بالتمدّد باتجاه الشمال، متبعين في مسارهم قنّة هضبة «پيرا» (Pera) ومشكلين بالتالي نواة ما كان من الممكن له أَن يصبح في القرن التاسع عشر مقاطعة يَغْلُبُ عليها بشكل فادح طابعٌ لا قَرَابة له والإِسلام[34].

والجدير ذكره أَن دَلَّت هذه النزعة في الواقع علىٰ نموذج مَثَّل التوزيع الإِثني أَو العرقي في طوپوغرافيا حاضرة الإِمبراطورية.

وفي شبه الجزيرة المثلثة الشكل التي شكَّلت الحيِّز الجغرافي لإِسطنبول، سعت المجموعات الإِثنية أَو العرقية والدِّينيَّة بمجملها إِلىٰ الاحتشاد والتجمّع ضمن حدود مقاطعات وأحياء محدَّدة، مؤدِّية بذلك إِلىٰ توزيع السكان شكلياً إِلىٰ فئات مستقلَّة تواجدت علىٰ طول الخطوط العرقية الواضحة المعالم والتحديد. فكان لهذه الاستثناءات الوحيدة للقاعدة القائلة بطوپوغرافيا محدَّدة دينياً أَن استقرَّت في هذه المقاطعات التي اقتضت خليطاً من العقائد الدِّينيَّة والأصول، في سبيل تأدية وظيفة خاصة، وأُخرى اقتصادية وتجارية عامة. فمناطق المرفأ

(34) انظر «اسطفان يراسيموس»،
Stéphane Yerasimos, «Galata à travers les récits de voyage (1453-1600)», in Eldem, Première Rencontre Internationale, pp. 117-137; Edhem Eldem, «The Ethnic Structure of Galata», Biannual Istanbul 1 (1993), pp. 28-33.

obeikandl.com

الممتدة من «إيمينونو» (Eminönü) إلىٰ «أونكاپاني» (Unkapani)، إضافة إلىٰ قلب المدينة التجاري المتموضع داخل وحول الـ«شارشي» (Çarsi) ـ وهي سوق شرقية مسقوفة ـ كانت أساساً تمتاز بمزيجها العرقي المتنوّع، إذ أعادت حَشْدَ الطبقة التجارية للمدينة بغضّ النظر عن المَنَابت العرقية والأصول العقائدية الدِّينيَّة التي ٱخْتُصَّ بها كل من ٱنضم إليها. أما فيما خَصَّ ما تبقَّى من المدينة ـ وهي في معظمها سكنية الطابع والوظيفة ـ فإن العوامل المحدّدة للاستيطان والاستقرار فيها كانت في جوهرها إثنية ودينيَّة فيما لم تكن اجتماعية واقتصادية إلاَّ علىٰ نحو ثانوي. ومن هنا كان للبطريركيات التابعة لكل من متَّحدي اليونانيين والأرمن المتواجدين علىٰ التعاقب في كل من «فينير» (Fener) و«كومكابي» (Kumkapi)، أن حدَّدت طبيعة الاستقرار في هذه الأحياء إلىٰ حدٍّ بعيد، وما نتج عنه من عزل لمجموعات أُخرى، فيما بقيت ضاحية «أيوب» (Eyüb)، التي تشتق اسمها من وجود مقام ومزار «أبي أيوب الأنصاري» (Ebu Eyüb Ensârî)، والجامع التابع لهما، إسلامية الطابع علىٰ نحو شبه حصري. وبكلام أعَمّ، تعرّضت المتّحدات غير المسلمة إلىٰ الدفع ناحية أطراف المدينة وضاحيتها الخارجية علىٰ الشكل التالي، إذ انتشر اليونانيون علىٰ امتداد القرن الذهبي (the Golden Horn) وشواطىء مرمرة (Marmara Shores)، واستقر الأرمن في كل من «ينيكابي» (Yenekapi)، «ساماتيا» (Samatya) و«طوپكاپي» (Topkapi)،

واستوطن اليهود على جانبي «القرن الذهبي» (Golden Horn) وخصوصاً بمواجهة أحياء «بلاط» (Balat) و«هاسكوي» (Hasköy)، فيما غلب العنصر البشري المسلم على الأجزاء الوسطى من المدينة، حيث حرصت الطوبونيما على تسمية الأحياء بأسماء المناطق التي انضوت تحت لواء الإمبراطورية والتي ارتحل منها السكان الأوائل طلباً للاستقرار في إسطنبول. ومن هنا تعود أسماء مثل «آكسراي» (Aksaray) و«شارشامبا» (Çarsamba) في أصولها، إلى المناطق التي انتمى إليها المسلمون الأوائل الذين أتى بهم السلطان محمَّد الثاني إلى عاصمته، متبعاً بذلك سياسة الهجرة الإلزامية التي اندرجت في سياق محاولاته لإعادة إحياء المدينة في السنوات والعقود الأولى التي تلت استيلاءه على إسطنبول[35].

(35) إن الأبحاث الأخيرة التي تمّت بإشراف «كام بهار» (Cem Behar) حول جوار، محال (Mahalle) «قصب إلياس» (Kasab Illyas) قرب «سيراهباشا» (Cerrahpasa) تظهر أن هذا النموذج للتماسك العرقي والمنطقي والالتفاف حول النواة المركزية استمر طويلاً وحتى أواخر القرن التاسع عشر؛ إذ أن أكثر من نصف سكان ذلك الحي ـ في الثمانينات من القرن التاسع عشر (1880) ـ أنتَمَوْا في جذورهم إلى مدينة «آرابكير» (Arabkir) الأناضولية وشكّلوا نماذج للتعاون والتكافل راسخة الأسس ضمن البُنى الاجتماعية والاقتصادية لهذا العالم الذي ما هو إلاّ صورة مصغرة عن العالم الكبير. والجدير ذكره إن المناطق المحيطة، التي تنشأ على تخوم المدينة نتيجة للهجرة القروية التي بدأت خلال العقود الأربعة الماضية، لا تزال تتبع في أيامنا هذه النماذج الاستيطانية التي تحددها الولاءات المناطقية والدينية والقوى المتكافلة المتضامنة.

ولقد كان لهذا التَّفَتُّت أَو التَّشَرْذم الطوپوغرافي لسكان المدينة أَن وجد في ما نتج عنه من حدٍّ للتحركية ضمن النسيج العمراني تثبيتاً وتعزيزاً له. إِذ عاش معظم سكان المدينة ضمن الـ«مَحّال» (mahalles) أَو الجوار القائم علىٰ مفهوم الاندماج والاكتفاء الذاتي النسبيين. وفي وسط هذه الوحدات، أُنْبَثَقَت بُنَىً ضَمِنَت لشاغليها الحد الأدنى من التنظيم الساعي إِلىٰ إِرساء سياسة هادفة إِلىٰ تحقيق الاكتفاء الذاتي، واشتملت عموماً علىٰ مركز ديني (سواء كان مسجداً (mescid)، أَو بِيْعَةً أَو معبداً يهودياً)، وعلىٰ نافورة مياه مُعَدَّة للاستعمال الشعبي، وعلىٰ بضع محال تجارية مختصة بتلبية الحاجات الأساسية، مثل محلات البقالة والحلاقة، والأفران، وهَلُمَّ جراً[36]. أما السِّلع

(36) في العام ألف وتسعمائة وثمانية وسبعين (1978)، طرح «أكرم حَقّي آي ڤردي» (Ekrem Hakki Ayverdi) عرضاً يجعل من خريطة تظهر مدينة إِسطنبول كما كانت داخل الأسوار (intra muros) في أواخر القرن التاسع عشر، محوراً له. فيستعيدُ فيه، علىٰ نحو فيه الكثير من التَّوق والحنين إِلىٰ الماضي، بُنْيَةَ أَو هيكليةَ الجوارِ («المحال» mahalle) فيها، بالكلام التالي: «كم كان هذا الحيزُ، الذي يُطلق عليه اسمَ الجوار أَو الـ«محال» داخل المدينة، كاملاً متكاملاً. كم هو عَميقٌ ومؤثرٌ الانطباعَ الذي يَتْرُكُه في نفس رَائيه، وقد بدا مُلْتَحِفاً العرائش، التي يُسْتَخْدم ما تدرّ به من عِنَب في صناعة النبيذ، وازْدَانَ بالوستارية، هذا النبات المعترش الذي تَتَدلّى منه عناقيدُ الزهر الأزرق والأبيض والأرجواني. وكم كان للقيم المبعثة منه من تأثير علىٰ النفوس، وقد اشتمل علىٰ مدرسة، وسبيل للشرب إِلْتَمَّ علىٰ نفسه في كَنَف زاوية وانْبَجَسَت منه الماء، ومسجد قام بجوار هذا السبيل، ومدافن عَلَت الزخرفةُ حجارتها، وكثرت فيها الأشجار الوافرة الأغصان فَظَلَّلت أولئك الراقدين بمحاذاة جذورها، المنصرفين إِلىٰ

والخدمات التي قَلَّت نسبياً ضرورتها، وحُصِرت استعمالاتها، كتلك التي اشتملت عليها المحال المختصة ببيع نوع فريد من البضائع، والأسواق، والحمامات الشعبية، ودور العدل، ومراكز الأنشطة الترفيهية، فلقد شكّلت مستويات أعلىٰ من الاندماج والتكامل، إذ تنوعت بين الحمَّام الشعبي الذي يكفي لتلبية حاجة جوار أَو أَكثر، والأسواق الشعبية التي عُنِيَت بتقديم الخدمات من طعام وضروب تسلية لشرائح واسعة من السكان المدنيين، وهي شرائح اتَّسَقَتْ تقريباً والمناطق المحدَّدة من قبل إدارة الاحتساب (ihtisâb).

وعلىٰ قمة الهرم، تربعت أَكثر مَطامِحِ الأنظار تخصُّصيَّة وحصرية وهي:

1 ـ أماكن الحِجَّة التي اعتاد المسلمون ارتيادها مثل مقام النبي أيوب والمسجد القائم في جواره، وتلك التي كان اليونانيون يركنون للصلاة فيها في «باليكلي» (Balikli).

2 ـ المخازن الكبرى (Kapan) حيث التعامل بالسِّلع والبضائع الرئيسة التي تتمتع بانتشار واسع نظراً لكثرة الطلب المستمر عليها مثل الأسماك والطحين والفاكهة واللحوم والتوابل.

التمتع بالراحة الأبدية بعد أَن أَمْضَوا في الجوار طفولتهم وشبابهم وسنين رشدهم، وَرَحَلوا عنه تاركين المكان عَلَّ أبناؤهم وأحفادُهم يَنْعَمون به».
انظر: 19. Asirda Istanbul Haritasi [Istanbul, 1978], p. 3.

obeikandl.com

3 ـ الأسواق الزاخرة بالتجارات الفائقة التخصُّصيَّة، مثل الاتجار بالرقيق في «إيزير پارازي» (Ezir Parazi)، أَو بيع وشراء المجوهرات كما في «صندل بديستيني» (Sandal Bedestini).

ولقد كان لكل من هذه الأماكن أَن شكل رابطة وُثْقَى في شبكة المدينة الواسعة حيث التبادل يقتضي ضمناً تحركيّة اتفاقية، وفي بعض الأحيان، مستمرة للسكان. أما بالنسبة للغالبية الساحقة للسكان الإسطنبوليين، وبخاصة لتلك المجموعات المحدّدة الحركة أصلاً، كالمجموعات النسائية، فإن الحياة كانت خاضعة لِكَمٍّ من الكوابح والضوابط ذات الطابع الاجتماعي، إذ توزعت بين العائلة وملحقاتها من الأُسر وأمْلَت علىٰ السكان طرائق التصرّف والسلوكيات، إضافة إلىٰ الإشراف الدائم والرقابة المستترة التي كانت تخضع لها علاقات الجوار. أما الطُّرق أَو السُّبُل الرئيسة التي كانت فيها بُنَى أَو هيكليات الاكتفاء الذاتي مقطعة الأوصال في بعض الأحيان، فهي تلك التي اخْتُصَّت بالاندماج أَو الانصهار المهني في هيكليَّة أَكثر اتساعاً ـ وما ينتج عنه من ذهاب وإياب بين المنزل والعمل ـ وانحصرت بالذكور من السكان، فيما تحكّم الزواج بتحركية النساء. ولقد كان للموت دوره في هذه التحركية، وهو دور نتج عن الاستعمال المتنامي للمدافن المتواجدة خلف أسوار المدينة، مثل تلك القائمة بمحاذاة مزار النبي أيوب (Eyüb). وما لبثت هذه التحركية الحقَّة والطوعية أَن تحوَّلت من ضرورة إلىٰ رفاهية لم يفد منها

سوى عدد محدَّد من أولئك الذين تمتعوا بمنزلة اجتماعية أَو اقتصادية، انعكست حرية أكبر في الحركة داخل المدينة.

وبالرغم من ملازمة هذه التشكيلة الثابتة نسبياً لمعظم الشعوب العمرانية التي سبقت الرأسمالية، إلاَّ أنها لَقِيَت في حالة إسطنبول تعزيزاً بتأثير من عاملين اثنين، كما أَولُهُما في التعددية العرقية والدِّينيَّة التي غلبت علىٰ هيكلية المدينة، فيما اكتنف الاعتراف الصريح للدولة بالحدود الجوهرية الفاصلة بين المتَّحدات المختلفة وما نتج عنها من هوة استحال رَدْمُها، علىٰ العامل الثاني. إن ما تستعيده الذاكرة اليوم بوجدانية يغلب عليها الحنين إلىٰ الماضي، من تعددية بل قُلّ مواطنية عالمية، لم يكن في الحقيقة سوى تنوُّع غير قابل للتطوّر والنمو ضمن أية عملية اندماجية، ما لم تظهر عقيدة أَو أيديولوجية متجاوزة لكل ما هو طائفي أَو ديني أَو متحدّي، وبالتالي لأي شكل من أشكال الهوية التضامنية الضيقة. إن الدولة العثمانيَّة، التي كانت تتعامل مع فسيفساء طَغَت بما اتُّصِفَت به من تعقيد وكثافة علىٰ مثيلاتها البارزة في أوروبة الغربية في ذلك الوقت، لم تستطع سوى اقتراح صيغة تعايش مرتكزة علىٰ تفادي نظامي للاختلافات والاحتكاكات الممكنة التي كان يمكن أَن تنتج عن التواصل والاختلاط المبالغ فيهما.

وفي خِيار بديل مُتَّسِم بما يشبه الرفق والتسامح، تخلّت الدولة العثمانيَّة عن تشكيل الغيت (المحاجر) المادية، تاركة للمتّحدات

أنفسها ـ المعرَّف عنها بألفاظ وتسميات دينية ـ عزل وفصل بعضها عن بعض، وضامنة لأفرادها حرية نسبية يفيدون منها في إدارة شؤونهم الداخلية، وناهجة بالتالي نهج الحَكَم أَو الوسيط المتمتع بالحكم والممارسة للسلطة، عندما تبرز المشاكل المهدّدة بالاتساع. وبموجب هذه السياسة، أَوْكَلَت الدولة للجماعة مسؤولية غير مباشرة أفادت منها للغاية لما مَثَّلَته من إمكانية تفتيت أية معارضة قد تنشأ بمواجهة الهيكليَّة النخبويَّة القائمة على طول الخطوط الاجتماعيَّة أَو الاقتصاديَّة، وبالتالي غير الدِّينيَّة.

إن هذه المعادلة التي تماثل تماماً مبدأ «فرِّق تَسُد» تشرح بوضوح السهولة النسبية التي تمكنت الدولة معها من التعامل مع النزعات الأولى الموالية للمناداة بالقومية، أَو بتلك القومية جهاراً، لا سيما في المناطق الخاضعة للسيطرة الإمبراطورية المباشرة والفعَّالة، والتي استمرت حتى العقد الأخير من القرن التاسع عشر، على الأقل. ومن هنا، فإن الدولة العثمانيَّة، ومن خلال معارضتها الناشئة في غالب الأحيان، عن عجزها عن فرض مفهوم موحّد للهوية ـ بغض النظر عن النظرية المبهمة القائلة بأن رعايا الإمبراطورية هم أولئك الذين يقومون بدفع الضرائب لها، كانت تعمل على وقاية وتعزيز كل الأشكال الأُخرى للهوية والتعاضد، موجدة بالتالي حرية وهمية واستقلالية شبه تنفيذية بمتناول أعضاء تلك الهيئات الجماعية التي تعترف بشرعيتها.

ولكن الإسلام برز في خضم هذه الهويات الدِّينيَّة كاستثناء جدير بالذِّكر، كونه اتّسق مع المرجعية العقائديَّة والتشريعيَّة التي كانت الدولة عينها تُمثِّلها، والتي رأت من واجبها كفالة وصيانة حقوق من أدان من رعاياها بالإسلام، محوّلة بالتالي هذه الحقوق إلىٰ امتيازات قائمة فعلاً، لا سيما وأنّه كان يمكن لهذا المتَّحد المستقلّ أن يفيد من السلطة المنبثقة من القوى الدِّينيَّة والسياسيَّة علىٰ حدٍّ سواء. وبهذه الطريقة، استطاعت الدولة التخلي عن مبدأ عدم التدخّل في شؤون المتّحدات المطبقة لآلية التعديل الذاتي وللاستقلالية المتحدية، كلما تعلّق الأمر بالتعريف بامتيازات المسلمين، كما ظهر ذلك جلياً واضحاً في مسألة تشييد المنازل في فناء مسجد ما:

«ينبغي فقط علىٰ المسلمين، المؤمنين الحقيقيين بالله القادر القدير والمؤمنين بنبيه المصطفى ورسوله محمَّد صلى الله عليه وسلم، خاتم الأنبياء، الإقامة الدائمة في الشوارع والأحياء المجاورة للجوامع والمساجد[37]، وذلك لكي يسهل عليهم التواجد فيها في أوقات الصلاة المحددة. ولكن، ومع مرور الزمن، نال الوهن والضعف من حماسة المسلمين الحقيقيين. فمنازلهم وشوارعهم وأحياؤهم التي كانت فيما مضى دوراً وأماكن سكنية نقية تقية سقطت علىٰ نحو مشؤوم بين أيدي

(37) «mesdjid».

اليهود، والمسيحيين وغيرهم من الكفرة الملحدين الذين عملوا علىٰ تحويلها إلىٰ أماكن للتجديف والكفر واللاتقوى، والأخذ بالخرافات وعبادة الأوثان والأصنام، وممارسة الزنا. إن التجمعات المتكررة لهؤلاء الكفرة الملحدين المنغمسين في الملذات جَرَّ في آخر المطاف، غضب وعقاب الله جَلَّ جلاله، الكلّي القدرة، علىٰ كل من المسلمين الأتقياء، والكفرة المستغرقين في فسوقهم ولهوهم المحظور. ولقد كان للكوارث المتنوِّعة أَن دَلّت في الماضي علىٰ هذا الغضب الإلهي، الذي كان علىٰ المسلمين أَن يجدوا فيه مناسبة للتأمّل في أنفسهم وفي هذا الاختلاط الخبيث للكفرة بالمسلمين الحقيقيين في نفس الشوارع المجاورة للمساجد حيث كان علىٰ هذه السُّنة الرفيعة الجليلة من قضاة ومُفْتين وغيرهم من الرجال ذوي الحماسة والإيمان، التصَدّي لمثل هذه الفوضى الشائنة والعامة. ولكن تَخَفِّيهم ورياءهم السياسي ومصالحهم الدِّينيَّة الخسيسة أجاز لهم السكوت عنها. إن الله عزّ وجلّ، وقد أراد أَن يضع حداً لكل هذه الأشياء المقيتة والأعمال الرذيلة، فجر غضبه العارم في حريق عام، أرى فيه أنا وغيري من أصحاب الحماسة الذين يحرصون علىٰ التقليد بالعادات والقوانين وقواعد السُّنة، إنذاراً يثير في النفس الخوف والهلع، ويُمْلي الكراهية والبُغْض لكل هذه الرذائل الضارَّة الخبيثة وهذه العقائد الملعونة التي يدين بها كل هؤلاء المسيحيين والكفرة الملحدين. ينبغي علينا أَن نزيلهم

من كل الأحياء والمساكن القائمة في جوار مساجدنا المقدَّسة حيث المسلمون الحقيقيّون يتعبّدون، وذلك من أجل اعتراض سبيل أي اندلاع للنيران في المستقبل[38]. ومن هنا يتوجب عليكم، أيها القائم مقام والقضاة ورجال القانون وحماة السنّة الشريفة أَن تلتزموا بالضرورة القصوى التي تقضي بأن تبذلوا قصارى جهدكم في تفادي معالجة الشغب والفوضى والفضائح التي قد تبرز للوجود وتظهر للعيان بسبب المسيحيين أو غيرهم من الملحدين. فعليكم، من الآن فصاعداً مصادرة كل المواقع حيث توجد منازلهم التي أتت النيران عليها، علىٰ نحو يمكنكم من الحؤول دون إِعادة بنائهم للمنازل أَو الغرف أَو المخازن أَو المحال التجارية، ولا سيما منها تلك التي كانت قائمة أصلاً في أحياء المسلمين المؤمنين التي، مع مرور الزمن، وقعت بين أيدي أولئك الكفرة، لأن في ذلك ما لا يتفق ومشيئتي الإِمبراطورية. زد علىٰ ذلك، فإِنني أسدي إِليكم الأمر ببيع هذه المواقع الآنفة الذكر وغيرها من الممتلكات الخاصة بهؤلاء

(38) إِن الحريق الذي نشب في الرابع من شهر حزيران/ يونيو من العام أَلف وستمائة وستة وتسعين والذي أتى علىٰ أَكثر من نصف «غَلَطة» (Galata)، بما في ذلك الكنائس (أَو البِيَع) الإِفرنجية كبِيْعة القديس بنديكت (Saint Benedict) والقديس جاورجيوس (Saint George) والقديس فرنسيس (Saint Francis).

انظر:

(ACCM, J 183, Correspondance des députés, J. Couston and P. Reimond, June 11, 1696).

obeikandl.com

الكفرة، للمسلمين لقاء ثمن عادل، وأن تعود فوائد هذه العملية التجارية علىٰ أولئك المسيحيين وغيرهم من الملحدين الكفرة الذين سبق لهم أَن كانوا مالكيها. واحرصوا أيها القائم مقام والقضاة ورجال السُّنَّة الشريفة والقانون علىٰ تحصين أنفسكم ضد الإِغواء والنساء، وأن لا تتأثّروا بالهدايا التي يقدّمها لكم أَو الوعود التي تقطعها عليكم أية أمة ملحدة كافرة، وأن تمتنعوا عن تقديم الدعم لهم سرّاً أَو خفية. وحاذروا من أَن تعود للبروز تلك المقاطعة الزاخرة بالحانات والمقامر والمرابع حيث الغناء والفضائح وتلك النسوة السيئات السمعة. زِدْ علىٰ ذلك، فإِنه يجب أَن تبقى مواقع الكنائس التي أتت عليها النيران والتابعة لكل من الفرنجة واليونانيين واليهود علىٰ وضعها إِلىٰ حين عودتي من الحملة منتصراً، فأنظر إِذا شاء الله جَلَّ جلاله، في حقوق وواجبات الكل فرداً فرداً. ومن أجل تفادي إِعادة بناء منازل الضلال والنجاسة والفساد والفسوق، فإِنكم سوف تولون الأمور كل الأهمية وتتخذون كافة الاحتياطات للحصول علىٰ معارف ومعلومات حقيقية، من خلال العرائض (arzihals) المرفوعة من قبل أولئك الذين يودون إِعادة بناء ممتلكاتهم، والذين يتوجب عليهم إِعطاء الأسباب الكامنة وراء نيتهم هذه، وليس لأحد الحق بالإِقدام علىٰ هذا العمل دون حصوله مُسْبَقاً علىٰ موافقتكم وإِذنكم. علاوة علىٰ ذلك، فإِنه يتوجب عليك أنت أيها القائم مقام، وعليك أنت يا قاضي المؤمنين، إِيلاء

المسائل الأُخرى في المدينة الاهتمام اللازم، فتتعرفا، علىٰ نحو دال من قبلكم علىٰ الإتقان والجهد والعناية، علىٰ المدَّعين والكفرة فتقوما بعزلهم عن أولئك الأبرار الصالحين والأشراف، وذلك بناء لما يُمليه عليكم القانون وتفرضه العدالة؛ وسوف لن تَألووا جهداً في القيام بكل ما هو ضروري لتحقيق وتنفيذ ما ينص عليه قراري المهيب المرفق هنا والذي يبرِّر الغاية من تحرير هذا الأمر السلطاني»[39].

إن هذه الوثيقة الممثلة تماماً لعقيدة وبيان الدولة، لَتَشْهَدُ علىٰ صحة ما تقدمنا به من ملاحظات هي التالية:

1 ـ الاستناد إلىٰ المعيار الديني لتحقيق التمييز العنصري (بمعنى أَن تفصل المتَّحدات وتعزل بعضها عن بعض).

2 ـ الرغبة في عودة التوازن الذي ساد في الماضي، والعمل علىٰ إعادة ابتكاره ليتناسب ومتطلبات الحاضر.

---

(39) «مرسوم صادر عن السلطان الأعظم إلىٰ قائم مقام القسطنطينية وإلىٰ قاضي «غلطة» وقاضٍ بابعاد المسيحيين واليهود القاطنين في جوار مساجدهم، مسافة تقارب ألف خطوة».

(Decree of the Grand Signor to the Kaymakam of Constantinophe and Kadi of Galata for the explusion of Christians and Jews neighboring their msques by approximately a thousand paces», French translation, Paris, Archives de la Fraternité des Capucins de la Région de Paris, Documents Ottomans: hüccet et commandements, X 13, Decret du G^{d} Seig^{r} donné au Caimacan de Consple et au Cadis de Galata pour chasser les Chrétiens et Juifs voisins de leur[s] mosqu[é]es d'environ mil pas, n. d. [1697].

3 ـ إيلاء متّحد المسلمين الأفضلية والأولوية.

4 ـ ضمان التعويض المادّي على من كانوا من غير المسلمين، وتمّ تجريدهم من ملكياتهم عبر مصادرتها؛

وما إلى ذلك. وتنطوي تدخّلات الدولة المتكرّرة في شؤون عضلة الخياطين على منطق مماثل لذلك الذي ينطوي عليه القرار السلطاني الآنف الذكر، وذلك في محاولة لوضع معيار التمييز المستند إلى المظهر الخارجي، موضع التنفيذ في سبيل تحديد هوية الأفراد وفاقاً لانتمائهم الديني والعرقي والاجتماعي، أو على الأقل، سعياً وراء تفادي الالتباس الناتج عن الفوضى. ولقد شكّل هذا الاهتمام الدائم بالمحافظة والإبقاء على الوضع الراهن ـ الذي لم يكن ليتعرّض للخرق إلاّ عندما يكون الأمر في خدمة انتشار العنصر المسلم ـ نطاقاً محتملاً لممارسة الضغط، والعمل على تثبيط عزيمة المتّحدات غير المسلمة التي أعيق نموها وتطورها الخاص بتأثير من هذا المشروع المتحفّظ الساعي إلى إيجاد وإقامة نموذج اجتماعي مُتّصِف بالجمود والثبات.

والجدير ذكره أن ما ساهم في تفادي النزاع المباشر أو على الأقل في تأجيله لم يكن ليكمن فقط في ندرة وضع هذه التدابير الصادرة في الغالب بموجب مرسوم أو قرار موضع التنفيذ، وإنما أيضاً في وجود عدد من مناطق نفوذ مبهمة الهوية ضمنت المرونة في نظام صارم جاسئ قائم على التجزئة. ومن

هنا فإن الطبيعة السطحية لسيطرة الدولة على المناطق الواقعة خارج أسوار المدينة أنتج توطيداً تدريجياً لهذه المقاطعات ـ لا سيما منها تلك الممتدة على طول شواطىء البوسفور (Bosphorus) ـ ساهم فيه مباشرة أعضاء ميسورون كانوا ينتمون إلى متّحدات غير إسلامية ويرغبون في الإفلات من المحاظير والقيود المفروضة على قدرتهم على التحرّك والتنقّل. والطريقة نفسها كان لوضع «المحمي» (protégé) المنصوص عليه في البراءات (berâts)[40] التي كان يقوم السفراء بمنحها أو ببيعها، أن يصبح مع نهاية القرن الثامن عشر، وسيلة لإحراز هوية تُمكّن أصحابها، بفضل ما تنص عليه من حصانة سياسية، نيل استقلالية كبيرة عن كل أنواع السيطرة الحكومية.

حتى التحركية والتشتّت، لم يكن لهما فرصة البروز ضمن النخبة التي استقرّت داخل أسوار المدينة، قبل حلول القرن

(40) تعني لفظة «berât» ما هو مرخص أو مُجازٌ به، بموجب براءة أو وثائق رسمية، من ملكية تمنح حاملها حقاً أو امتيازاً أو شرفاً، وتعطى بغية إثبات امتياز أو ترقية. ويقصد بهذا النوع من البراءة هنا ما كان يُسَلَّم للرعايا العثمانيين من غير المسلمين الذين مُنِحُوا الحماية من قِبل سفير أجنبي. في البدء، كان القصد من هذه الوثائق أن تكون امتيازاً للمترجمين الذين كانوا في خدمة السفراء. ولقد شهد القرن الثامن عشر إصداراً لهذه البراءات بأعداد متنامية لم يشهد لها مثيلاً من قبل، إذ وزعت على كل أنواع الأفراد الذين عرفوا بالمحميين (protégés) أو بحاملي البراءات (berâtlis)، الذين حازوا بالتالي وضعاً من الحصانة السياسية والحماية الأجنبية.

الثامن عشر، إِذْ كانت معظم الأنشطة الحكومية المركزية، التي غلب عليها الطابع السياسي، تتمحور داخل وحول البلاط الإمبراطوري. وبصرف النظر عن الخطوة الحاسمة التي اتّخذتها هذه الهيكلية بمجملها، بدءاً من بلاط السلطان محمَّد الثاني الواقع في وسط الدائرة المركزية ـ والذي عُرِف فيما بعد باسم «إِسْكِي سراي» (Eski Saray) أَو البلاط القديم ـ وصولاً إِلىٰ بلاط «طوپكاپي» (Topkapi Palace) في أواخر القرن الخامس عشر، فإِن النخبة التي احتلت أعلىٰ المراتب البيروقراطية في الدولة كانت قد نزعت إِلىٰ الاستقرار في أقصى الشرق من شبه الجزيرة، مما لم يمنعها من القيام ببعض الاختراقات علىٰ الصعيد السكاني، في مناطق مركزية لقربها من وسط الحاضرة، إِسطنبول. فعلىٰ سبيل المثال، قامت الطبقة الأرسطوقراطية في متَّحد اليونانيين (Greek Phanariot) ـ وهو الذي عرف ليس فقط بعدم إِدانته بالإِسلام وإِنما خصوصاً بتماسكه وتكافل أعضائه ـ بتطوير حَيّز تَجَلَّت فيه الهيبة والثروة في القصور والعِزَب الفخمة التي آزدان بها، والتي توزعت في جوار البطريركية الأورثوذكسية الواقعة في مقاطعة «فينير» (Fener) التي انتهى المتَّحد إِلىٰ التماثل بها.

ولكنه انبغى انتظار حلول القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر خصوصاً ليشهد التاريخ انبثاق نزعة جديدة تمثَّلت بتشييد المساكن الإِمبراطورية الباذِخَة في المناطق المحيطة بالمدينة ولا

سيما على شواطىء القرن الذهبي (the Golden Horn)، والبوسفور (Bosphorus) ومنطقة «أوسكودار» (Üsküdar) و«سَلاَلَك» (Salacak). وفي سعي منها لتقليد الانتقال السلطاني بعيداً عن قلب المدينة، قام أعضاء أسرة البلاط ـ ولا سيما بنات وأخوات السلطان ـ إضافة إلى صفوة الموظفين البيروقراطيين ببناء مساكن ثانوية على امتداد ضفاف البوسفور.

وأما ما أثار العجب تماماً، فهو كمن في قيام مبعوثي الدول الأجنبية إلى الباب العالي بالإفادة من وضعهم الهامشي كمستأمنين (müste'mens) إذْ كانوا أول من خرق الجمود النسبي الذي اتُّصِفَت به طوبوغرافيا المدينة السوسيولوجية. ففي البَدْء كان عليهم الإقامة في أحياء شبه إلزامية، كتلك المتواجدة في «إلشي هاني» (Elçi Hani) في وسط المدينة تماماً. ثم ما لبثوا أن قاموا بخطوة أولى باتجاه «غَلَطَة» (Galata)، فَحَذَوْا بذلك حَذْوَ من أَشْتَغَل من رعاياهم في التجارة الدولية التي نشطت خصوصاً في وسط المدينة. ولكنه مرَّ زمن طويل قبل أن تقوم هذه السفارات بالتحرّك مرة أُخرى مُتَسَلِّقَةً الهضبة وصولاً حتى «كروم پيرا» (the Vigne de Pera)؛ ولقد كانت السفارة الفرنسية أولى السفارات اللواتي اسْتَهْلَلْن هذه العملية في منتصف القرن السادس عشر. ومع حلول القرن الثامن عشر، كانت السفارات الأجنبية وما يحيط بها آخذة في حيازة الأَراضي على امتداد الشواطىء الشمالية للبوسفور ـ ولا سيما في كل من «بويوكدير»

(Büyükdere)، و«طرابيا» (Tarabya)، وغابة بلغراد (the forest of Belgrad) ـ في وقت كانت فيه «پيرا» (Pera) تجتذب أَعداداً متنامية من العثمانيين الذين كانوا يعانون صعوبة الانسجام والتكيّف مع مجتمعهم، مثال التجَّار الأوروبيين، والسكان من الأرمن الكاثوليك الذين كانوا قد اتّخذوا مؤخراً من المدينة مُسْتَقَراً لهم. ولقد عادلت إِعادةُ التَّموضعِ هذه الاحتلال التدريجي لِلْمَشَاع غير الآهل والواقع علىٰ حدود المدينة، من قبل جماعات مختلفة تنوّعت إِثنياً أَو عرقياً، قومياً ودينياً، مشتملة علىٰ من تشاركوا السِّمات الاجتماعية والاقتصادية عينها. ولقد كان لهذه التغيرات أَن دَلَّت علىٰ نوع جديد من مستويات التفاضل والتمييز داخل الهيكلية العمرانية.

ومع ذلك، فإِن هذه التطورات التي مَثَّلت سَبْقِيّاً تحرّكاً تدريجياً نحو إِعادة تحديد الشكل البنيوي الاجتماعي للمدينة وترتيبه، بقيت هامشية غير قادرة علىٰ إِعادة تكوين نفسها إِلاَّ إِن هي أَتْبَعَتْ عملية تحليليَّة استعادية. إِذْ كانت الرُّؤَى التي زخر بها القرن الثامن عشر، رُؤىً تقليدية للغاية متمسِّكة بالعِرق وقواعد السلوك المرعية التي طَغَتَ علىٰ تقبّلها العُرْفي للانقسامات الإِثنية والدينيَّة، مثل القواعد التأسيسيَّة للتوازن الاجتماعي. ومن ناحيتهم، لم يشكِّل المراقبون الأوروبيون استثناءً في تحليلهم لهذه الرؤيا التقليديَّة المحافظة، بل نزعوا إِلىٰ توطيد، وإِثبات رؤيا النخبة العثمانيَّة لمجتمع مُحَوْجز

مُنْجَمِدٍ، غافل عن الآليات والقِوَى المحركة للمدينة التي كانوا بدؤُوا يُؤَدّون فيها دوراً ناشطاً وفاعلاً.

عالم من التجارة والاستهلاك:

ذلك كان مستوى التقليدية المتمثِّلة بالنزوع إلىٰ الإبقاء علىٰ ما هو قائم سَعياً وراء مقاومة التجديد والتغيير. وذلك كان مستوى الجُهُوزِيَّة التي اتُّصِفَ بها الغربيون المتَقَبِّلُون للنماذج السابقة للاستشراق، وهو ما برز جلياً واضحاً في حوالي منتصف القرن الثامن عشر، عندما قام التجار الفرنسيون المستقرّون في المدينة بإرسال تقارير إلىٰ باريس تَضَمَّنت معلومات شبه اسْتِخْبَارِيَّة حول الظروف العامة المحيطة بتجارتهم في المشرق، فَشَكَّل توصيفُهم للعملاء المحليين انعكاساً لآراء مُقَوْلَبَةٍ مُسْقَطَة اتَّسَقَت وانْحِيَازَهُم الثقافي للنماذج الذي اتّخذها الأداء العثماني لنفسه.

«إن معرفة الخصائص الخُلُقية ـ التي اتَّسم بها السكان المحليون ـ ونعني بهم الباعة والشّرّاء أو بكلمة واحدة المستهلكين ـ هي معرفة ضرورية لكل من تعامل معهم من التجَّار. إذ علىٰ الأمة الفرنسية أن تتعاطى يومياً هنا مع كل من الأتراك واليونانيين والأرمن واليهود. فغالباً ما يكون التركي حروناً ومؤذياً، دائم الطمع والجشع، ولكنه في بعض الأحيان عبدٌ لكلمته، مما يملي عليه الاجتهاد لتحقيق ما قطعه علىٰ نفسه

وغيره من وعود. أما اليوناني فهو عادة شارد الذهن، خائن وغدّار؛ واليهودي، من جهته، كائد متآمر وبالتالي غير جدير بالثقة. والأرمني، بخيل شحيح، سوقِيّ التصرف، فَظّ السلوك. ويمكن للمرء أيضاً أَن يقع في خضم هذه الأمم، التي تميزها التقاليد والمواقف واللغات والعادات بعضها عن بعض، علىٰ فضائل ومواهب تميز من انتمى إِلىٰ كل من هذه الأمم التي لها قوانين خاصة بها، ومفهوماً معيناً للعدالة. فالقاضي هو الذي ينظر في شؤون الأَتراك ويفصل بين المتنازعين منهم في ديوان الوزير الأكبر (أَو الصدر الأعظم). أما الأرمن واليونانيون، فهم يتبعون بطاركتهم المُخَوَّلين حق وإنزال العقاب بهم عن طريق تطبيق الحرم الكنسي بحقهم، وهو حكم يقضي بحرمان الشخص من حقوق عضوية الكنيسة، ويمكن إِنزاله بسهولة بحق مدين يمتنع عن دفع مستحقاته. أما اليهودي، فهو يرفع قضيته أمام الرّبان أَو الحاخام الذي ما إِن يقضي بحكم أَو عقوبة حتى يستحيل عليه العودة عنه. أما الأمة الأرمنية فهي الأَكثر عدداً وثراءً وحكمة بين الأمم الموجودة في إِسطنبول قاطبة. فهم شعب نشيط، اعتاد الشقاء والتعب فلم يعد يشعر بهما، يكتفي من موارد العيش بالقليل وقد اعتاد الإِقامة في الأَراضي الداخلية حيث يقوم بكل الأعمال الشاقة، من الاتجار بالخيل والعمل في التجارة الجوَّالة (إِذ يكثر بينهم التجَّار الجوّالون) فيشكّلون بذلك عداد كل القوافل تقريباً، ويَتَوَلَّوْن القسم الأكبر من التجارة الداخلية، كتلك المتعلقة بكل من بلاد فارس والهند. إِضافة إِلىٰ

ذلك، يعمل معظمهم في مضمار الصرافة[41] وتبديل الأموال، فمن هنا، استدروا ثرائهم الفاحش. والصرّافون هم أمناء صندوق الملاحة وصيد الأسماك، وهم بالتالي لم يَتَخَلَّوْا عنه ولم يكن مَنْ يُنَافسهم عليه، ولا حتى اليهود بالرغم من انتشارهم في كل مكان. ولكن السبب الحقيقي الذي حال دون منافستهم لليونانيين في اليَمّ، كمن في إِنَّه لم يكن لليهود ميلاً أَو نزعة لمزاولة التجارة الخطرة، في حين لم يَعْتَدْ الأرمن الإِقامة والعيش في المناطق الساحلية، بل اختاروا العمل في مجال الزراعة والفلاحة، والتعاطي بالتجارة بين مقاطعة وأُخرى وإِقليم وآخر. أما اليوناني، الذي عملت التجارة البحرية علىٰ تنشئته وتحريره، فهو تولى القيام بالأعمال التجارية بين جزيرة وأُخرى وبين الجزر وعاصمة الدولة. ومن جهته، كان التركي سيد البلاد، فهو لا يعمل في الميدان التجاري إِلاَّ نادراً، مفضلاً عليه الاشتغال في المضاربات التجارية، إِذْ يَمْقُتُ الخسارة ويسعى جهده لتفاديها. فالغني أَو الموسر من الأَتراك يتعايش مع كل واحدة من هذه الأمم الثلاث دون أَن يذوب أَو ينصهر في أي منها، فيسهر علىٰ خدمة كل منها بنفس الطريقة التي يرعى فيها متطلبات الأُخرى، إِذ ليس لأحدها بالنسبة له الأفضلية علىٰ

(41) ويُعْنَى بالصرّافين أَو الصيارفة، كما يحددهم متن النص، المصرفيين الذين يتعاملون مع النخبة، والخزينة الإِمبراطورية ودار الضَّرب حيث تُسَكّ العملة.

غيرها؛ وهو يوثق الإمساك بها كلها، جاعلاً منها وحدة تامة متكاملة يتعايش معها، ويسعى لتخليد ذِكراه من خلال نجاحه وازدهار أعماله. أما اليونانيون، فهم اشتهروا بمؤهلاتهم وبراعتهم وعرفوا بما لديهم من حدة ذهن وحذاقة؛ غير أنهم مُتَقَلِّبون، مزهوون بأنفسهم، مُسْرِفون في تفاخرهم وخُيَلائِهم في غالب الأحيان. ولقد عمل بعضهم في التجارة، وبرز شأن بعضهم الآخر فارتَقَوا إلىٰ مرتبة المؤتمنين (أَو مَنْ يُطْلَقْ عليهم باللغة التركية تسمية «capigi-agas»[42]) لدى الباب العالي علىٰ شؤون أمراء «مولدوڤيا» (Moldavia) و«ولّلاشيا» (Wallachia). والجدير ذكره ما يشكّله اليونانيون من نقابة تضم باعة الملابس وغيرهم من باعة الأقمشة؛ وفيهم الصيارفة، وأولئك الذين يجلبون الفراء والجلود من روسيا ويتاجرون بها في إِطار نقابة مستقلّة تُعْنَى بشؤون هذه المهنة. وينبغي علىٰ المرء أَن يميِّز اليونانيين المتحدّرين من العائلات القديمة عن غيرهم من أبناء جِلْدَتِهم. فهم لهم مقاطعتهم الخاصَّة في القسطنطينية، والتي تُعرف باسم «فنال» (Fanal)، ويعدّون في صفوفهم المؤتمنين والأطباء الذين يشكّلون طبقة النبلاء أَو الأشراف. أما التجَّار اليونانيين الذين يتولّون بيع الملابس والأقمشة، فهم في معظمهم

(42) ويقال أيضاً «كاپي كيتوداسي» (Kapi Kethüdasi) و«كاپي كاهياسي» (Kapi Kâhyasi)، وهي تسميات تعني القَهْرَمان أَو الوكيل المسؤول عن تدبير شؤون الأشراف من أمراء «مولدوڤيا» (Moldavia) و«وللاشيا» (Wallachia)، إِذ يمثلون مصالح أسيادهم في الديوان السلطاني (الإِمبراطوري).

من الغرباء والأجانب[43] المنْتَمين في مَنْبَتِهم إلىٰ جزيرة «شيوس» (Chios). أما اليهود الذين هم أكثر انتشاراً وفقراً، فهم يمتازون عن غيرهم من المتَّحدات، بالتعاضد والتكافل فيما بينهم: إنهم تجّار وعمّال، ورحَّالة ووسطاء وسماسرة أوراق مالية وصيارفة، يتعاملون بكل أنواع التجارة والمهن، ويتمتّعون بكل المواهب والكفاءات والرذائل علىٰ حدٍّ سواء. لا يمتثلون إلاَّ لقوانينهم الخاصَّة، وهم دائماً علىٰ أُهْبَة الاستعداد لخرق القوانين الأُخرى بشجاعة. إنهم بارعون في الأَشغال اليدوية ومتفوّقون في الحساب، رائعون في منازلهم الخاصة بقدر ما هم مُحْتَقَرون في كل المنازل التي يدخلون أو يُدْعَوْن إليها. إنهم بارعون في كل الأُمور والشؤون، وبالرغم مما يشكِّلونه من خطر فهم يمثِّلون علىٰ الدوام ضرورة، نظراً لتعدّد نشاطاتهم وتنوّعها ونظراً لثرائهم، إذْ أصبحوا عملاء لكل الأمم التجارية هنا وفي كل الدول، حتى تلك الموجودة في بلدنا الأم. وهم دفعوا الجزية للفاتح وأصبحوا من التابعين. ولكن مشكلة اليهود تكمن في إسْرافهم، إذْ ما إن يصبحوا أكثر ثراءً وقوة وسلطة ـ مثلما هي حالهم اليوم ـ، حتى تصيبهم الخسارة علىٰ غفلة منهم، فيزداد فقرهم لكثرة ما يُسْرِفون في التبذير في منازلهم. فيفتك الغرور بالعائلة، ويتسبَّب بفقرها عدد من اشتملت عليه من أفراد. فإذا بإسرافهم المعروف يقلِّل من مصداقيتهم،

(43) بمعنى أنهم لا ينتمون في جذورهم إلىٰ القسطنطينية.

ويضعف سلطتهم. لقد سبق لنا وتوقفنا في التقرير عن الأمة، عند «البازركان باشي»[44] (bazirguian bachis) الذين هم عادة من اليهود أَو الأرمن. والحق يقال، إن الأرمن أَكثر ثراء وأَكثر مصداقية من اليهود، ولذلك فإنهم قادرون على انتزاع الكثير من المناصب. ولكن المَدْعو «زانارا» (Zanara) هو اليهودي الوحيد الذي حَلَّ محل أبيه في منصب رفيع كمنصب «البازركان باشي» (bazirguian bachi) أَو رئيس الإنكشارية الذين، وبرغم ولاءهم، لم يتوانَوا عن ضرب عنقه ما إن تَلَقَّوا أمراً من الوزير الأكبر بذلك. ولإعدامه ـ الذي حصل عام ألف وسبعمائة وتسعة وأربعين (1749) ـ دلالة واضحة على التقلّب الذي يطال ثروة اليهود وينال من حظّهم، حتى وإن تَبَوَؤا أرفع المناصب وأعظمها شأناً كمنصب رئيس الإنكشارية. ثم إن بعض اليهود يَتَوَلَّوْن تجارة البندقية (Venice)، وهولنده (Holland)، إضافة إلى تجارة المجوهرات كما أنّهم برزوا في مجال تجارة الصوف الذين يقومون بشرائه من الأَتراك قبل بيعه إلى الأمة. وتقوم الأمة بإقراض الصيارفة من اليهود والأرمن، وتبيع البضائع لكل من الأَتراك واليونانيين واليهود وذلك من خلال اعتمادها وساطة هؤلاء (أي اليهود). أما الأَتراك ولا سيما منهم الأقوياء المثبَتين

(44) تعني هذه اللفظة حرفياً «شيوخ التجار» أَو «رؤساء التجار»، وهو لَقَبٌ أُعْطِي إلى الذين نالوا الحق الحصري بتزويد بعض المؤسَّسات والأفراد داخل هيكلية الإمبراطورية بالسِّلع والبضائع.

في مَنَاصبهم كالباشاوات، فهم خطرون للغاية، إِذْ لا يَعْرِفون إِلاَّ قانوناً واحداً، هو ذلك النابع من إِرادتهم الاستبدادية؛ ففي حوزتهم دائماً ما يسمى بالـ «أفانيا» (Avania) التي يسارعون إِلىٰ وضعها قيد الاستعمال، مفيدين منها كلما أرادوا تحرير أنفسهم من ما يستحق عليهم من ديون لأي شخص؛ وبالتالي فإِنّه يترتّب علىٰ الهيئة الوطنية أَو القومية، وليس علىٰ الأفراد، التعامل معهم في حالة الضرورة القصوى. كما إِنَّه ينبغي علىٰ المرء خشية الأَتراك ممن يتعاطون الأعمال التجارية وعقد الصفقات. فالتعامل معهم يستلزم اتخاذ الحيطة والاحتراس وإِيلاءهم الاعتبار، إِذْ علىٰ المرء أَن لا يستخف أبداً بمراجعة قوانينهم ومراعاة عاداتهم وتقاليدهم خصوصاً عندما يقوم بعقد صفقة مع أحدهم أَو الالتزام باتفاق معهم[45].

واختصار القول إِنَّه يتوجب علىٰ المرء التعرّف على:

- الأَتراك لكي يعلم كيف يخشاهم ويتفاداهم؛
- اليهود لكي يعلم من أين تؤكل كتفهم فيفيد منهم؛
- اليونانيين لكي يتعاطى التجارة معهم علىٰ نحو يضمن معه

(45) إن لفظة «أفاني» (Avanie) الفرنسية والمشتقة ربما من اللفظة الفارسية «آفان» (Avan) تعني علىٰ التوالي: المتَنَمِّر، المسْتَأسِد علىٰ من هم أضعف منه، والشخص المتصِف بالشهوانية عملاً أَو غريزة. وهي واحدة من الألفاظ المتكررة الاستعمال لوصف التَّعَسُّفات والابتزازات التي خبرها التجار الأوروبيون علىٰ يد الموظفين العثمانيين.

تحصيل فائدته، فيجعل منهم تابعين له، معتمدين عليه؛
- وعلىٰ الأرمن لكي يستطيع أَن يتبين صلابة وصدقية أولئك الذين يستحقّون الثقة.

كما علىٰ المرء أَن يراقب بعناية فائقة كل هؤلاء لأنهم إِذا اجتمعوا أَو اتّحدوا، شكّلوا من قواهم المتفرقة جبهة مشتركة تتصدّى للأمة العليا والمتفوّقة التي تسعى للتعامل معهم[46].

مما لا شك فيه أَن هذا التقرير يشكّل بحثاً في الأنثروبولوجيا التجارية، وهو نوع من الإِنسانيات عمل التجّار الأوروبيين ـ ولا سيما منهم الفرنسيين ـ علىٰ تطويره حينما وجدوا أنفسهم يكابدون وقائع السوق العثمانيّة القاسية، وتلك الخاصة بمجتمع لم يكن من السهل عليهم بمكان تفهمه وسبر أغواره. قد تبدو هذه التعليقات حُبْلى بالعنصرية أَو بالمغالاة والتبسيط في وصف واقع الحال، مما يدفع بقارئها إِلىٰ طرحها جانباً، في حين يتوجب عليه أَن يرى فيها، وفي المقام الأول، محاولة قام بها هؤلاء الأجانب لتصنيف وفهم الآليات الأساسية التي ترتكز عليها سوق لم يكن من السهل عليهم إِدراكها. ومن هنا، فإِن الصور التوصيفيّة لهذه الشخصيات ولدور كل منها،

(46) انظر:

«Character of the natives and their trade», Paris, Archives Nationales, Affaires Etrangères Série B^{III} 241, pièce 18, Caractère des gens du pays, leur commerce, ca 1750.

obeikandl.com

شكَّلت انعكاساً، جزئياً على الأقل، للوقائع التي كانت سائدة فيها. إن الأفكار المُقَوْلَبَة والمُسْقَطَة تحوي ولا شك بعضاً من الحقيقة. وإذا كانت الشخصيات المحدَّدة التي تحاول الصور الوَصْفِيَّة الإلمام والإحاطة بها، مجرد رسوم كاريكاتورية، فإن نزعة بعض المتَّحدات للتركيز على بعض أنواع التجارة واحتكارها يشكِّل انعكاساً لما كانت عليه الأسواق العثمانيَّة عموماً، وتلك الإسطنبولية خصوصاً، من تقسيم لواقع العمل على أُسس عرقية ودينية. إذْ، وعلى غِرار التوزيع السكاني الذي كان سائداً في المدينة على أساس التقسيم الطائفي، كانت معظم التجارات الأساسية تتبع أيضاً نموذجاً من التمييز الإثني ـ العرقي والدِّيني، بل قُلْ التمييز العرقي والدِّيني على حدٍّ سواء. مرة أُخرى، كانت الدولة مسؤولة جزئياً، وفي غفلة منها في الغالب، عن هذا الوضع لأنّها عمدت إلى تقديم الدعم على نحو غير مشروط لهيكلية النقابة المسيطرة التي تشكِّل القوام الأساسي الذي ترتكز عليه استمرارية نظام من هذا النوع.

لقد قيل الكثير عن هذا النظام النقابي العثماني، وإذا كان له أَن بَلَغَ حداً من النضوج المشابه لأصله المثالي، كما عَبَّرت عنه الدولة ووصفه المؤرخون الكلاسيكيّون على حدٍّ سواء، فإن هذا النظام نَحَى على الأرجح هذا المنحى في عاصمة الإمبراطورية. وإننا نؤكّد للمرة الثانية أَن النقابات العثمانيَّة، التي ضَمَّت الصّنّاع والتجّار، لم تكن في جوهرها مختلفة كثيراً عن

نظيراتها الأوروبية. والجدير ذكره إن البناءات التاريخية العثمانيَّة لا تزال تنطوي في أيامنا هذه، علىٰ نزعة للبحث عن الاختلافات والسَّعي إلىٰ التشديد عليها، وذلك بسبب هيمنة هيكلية النقابة المُعْتَرِضَة تطوّر ونمو وٱزدهار سوق حرّة قائمة علىٰ بُنية الاقتصاد الرأسمالي.

مما لا شك فيه أَن الدور الذي لعبته النقابات أعاق هذه العملية، ولكن الأبحاث الأخيرة أظهرت أَن الصناعات البدائية التي عُنِيَت بها الإمبراطورية العثمانيَّة، ولا سيما في الأناضول، قد قاومت الاختراق الأوروبي الصناعي وما لحقه من منافسة، مراراً وتكراراً، وذلك من خلال التطور المتَّسِم بالمرونة الذي طال النظام أَو من خلال التَّخَلِّي الشكلي عن ما امتاز به من تَقَيِّيْدِيَّة، وما نتج عن هذين السبيلين المتَّبَعَين من تحوّل انتقالي نحو منظمة معدّة لاستخدام نموذج من الإنتاج[47]. ولكن الوضع في عاصمة الإمبراطورية ما لبث أَن تَكَشَّف خلال القرن الثامن عشر عن حقيقة كمنت في أَن البُنْيَة النقابية كانت واقعاً يفرض نفسه كل يوم، مما مَكَّنَها من الهيمنة علىٰ شكل الحياة الاقتصادية لسكّان المدينة.

وإِذا كان للمرء أَن يصدق التوصيف الذي أتى به «إِقليا

(47) انظر «محمد جنش»،
Mehmet Genç, 18. Yuzyilda Osmanli Sanayii», Dünü ve Bugünüyle Toplum ve Ekonomi 2 (Sept. 1911), pp. 99-124.

شلبي» (Evliyâ Çelebi) في منتصف القرن السابع عشر، لمسار تقدّم النقابات في إسطنبول والتي كان يُطلق عليها باللغة التركية، تسمية «إسناف» (esnâf)[48]، فإنّه يَسْتَبين أن النقابات التي شكّلت البنية النقابية في المدينة لم تَشْتَمِل إلاّ علىٰ ألف ومئة وتسع نقابة، ضَمَّت في مُجملها مئتي ألف وستين رجلاً. وبالرغم من إمكانية استبعاد هذا الرقم لما ينطوي عليه من مغالاة فادحة ـ إذْ من المستبعد أن يكون مجمل التَّعْدَاد السُّكّاني قد تَخَطّى ثلاثمائة ألف نسمة في ذلك الزمن ـ، فإن الشَّكَّ يَشُوبُ الفكرة القائلة ببلوغ الهيكلية المتحدية المشتركة مستوى التعقيد والتخصُّصيَّة التي يَكْتَنِفُ عليها العدد الهائل الذي بَلَغته النقابات الخاصة. ففي الواقع، يحدّد المؤلّف عدد هذه الـ«إسناف» (esnaf) بخمسين ونَيِّف من النقابات العامّة، وهو رقم يغطي علىٰ نحو دقيق تماماً مجمل النشاطات الاقتصادية الأساسية التي زَخَر بها الإطار الحضري [المُدُني] الذي سبق الرأسمالية إلىٰ الوجود.

قد كانت هذه النقابات منظّمة نظرياً، وذلك باتّساق مع الخطوط الهرمية الخاضعة لمراقبة صارمة والتي أضفت عليها

---

(48) انظر «إفْليا شلبي»،
Evliyâ Celebi, Seyhatname, vol. 1, pp. 511-699.
يرتكز النقاش التالي حول التوصيف الذي أَتى به «إفْليّا شلبي» (Evliya Çelebi) علىٰ مؤلف «روبرت مانتران»،
Robert Mantran, Istanbul dans la seconde moitié du XVII[e] siècle (Paris, 1962), pp. 349-393.

شكلاً من النشاط والتمثيل الجماعيين في السوق وفي العلاقات التي أَرْسَتها هذه النقابات مع الدولة ومع السلطات والهيئات البلدية في آن. إن هذا الدمج شبه النظامي للطبقة العاملة من السّكّان شابه التفتّت المتّحدي والدِّيني في المدينة. وأسوة بالحال التي طغت على المتّحدات الدِّينيّة والعرقية، فلقد كانت البُنية النقابية تُماثِلُ سيفاً ذي حدَّين، أَمَّنَ كل منهما للـ«إسناف» (esnaf) أو للنقابات من الصنّاع والتجّار، شكلاً من الاستقلالية والمراقبة الذاتية، مما ساهم في تَزْوِيْدِهم بحيادية نسبية محتملة، مُسَهِّلاً على الدولة مهمّة مراقبتها والتحكّم بها. ولهذا السبب، عملت الدولة باستمرار على الإبقاء على النقابات لما كان لهذه الأخيرة من قدرة تَحَكُّمِيَّة فَعَّالة على كل من المجتمع من ناحية، وبطريقة غير مباشرة على آليات السوق داخل البناء الحضري. وهكذا هدفت إدارة الاحتساب (ihtisab)[49] إلى التحكّم بالسوق علّها، وبموازاة الجهود التي كانت الدولة تجهد في بَذلها، تتوصّل إلى تنظيم العمل فيها، من خلال فرضها لما يسمّى بالـ«نرح» (narh)[50] ـ وهو ما تحدِّده هذه الإدارة من أسعار، تبلغ عموماً حدّها الأقصى فيتم التداول بها في السوق ـ، مشكّلة بذلك الحيِّز الأساسي الذي تتقاسمه مع

(49) وهو مكتب عُهِد إليه بمراقبة وضبط الأسواق في المدن العثمانيّة.

(50) وهو ما يحدده مكتب الاحتساب (ihtisâb) من سعر يبلغ عموماً حدَّه الأقصى، ليتم التداول به في السوق.

النقابات. علاوة علىٰ ذلك، فلقد نزع العديد من النقابات إلىٰ إخْضاع نفسه طواعية، وفي بعض الأحيان حصرياً، لسيطرة أحد العناصر العرقية الدينية، وهو ما كان برغم كل شيء نتيجة طبيعية للاعتراف الضِّمْنِي بهذا المِعْيار الكامن في صُلْبِ التباين الاجتماعي.

وبما أَن النقابات كانت أَساساً مرتكزة علىٰ أشكال من التعاضد والتكافل، هادفة بالتالي إلىٰ إقصاء كل من لم يَنْضَوِ تحت لواء عضويتها، وجدت الانقسامات الثقافية ـ العِرقية نفسها مُلْزَمَةً بالمساعدة في تحديد المعايير التي كان يَتِمّ علىٰ أساسها إدْخال العناصر الجُدد.

ولكن من المُرَجَّح أنّه لم يَتِمّ بلوغ هذه الدرجة من التماسك أبداً، ولا سيما في النقابات الأَكثر اتساعاً، وبالتالي الأَكثر انتشاراً. فعلىٰ سبيل المثال، يَشُوب الشك إمكانية أَن تكون الهرمية الإدارية ـ سواء تواجدت في الدولة أَو في النقابات، والتي من المفترض أَن تتمتّع بنفوذ بالغ ـ قد نجحت في إلزام نقابة الخَبَّازين ـ التي عَدَّت نحو تسع مائة وتسعة وتسعين حانوتاً وعشرة آلاف رجلاً، وفاقاً لما أورده «إفْليا شلبي» (Evliyâ Çelebi) ـ بدرجة مماثلة من الاتّساق والانتظام في الشكل. فبالنسبة لمثل هذه النقابات، لم يَتَخَطَّ العمل ولا المسؤولية الجماعية فيها أبداً، علىٰ الأرجح، المراقبة المرحلية والاتفاقية للسوق، التي كان كل من القاضي والمحتسب

(muhtesib)[51] مولجان بها، كما أنهما لم ينجحا في التفادي الكلي للشكاوى الفردية المقدمة بحق الانتهاكات التي كانت تَطَالُ أَنْظِمة النقابة. ففي مثل هذه الحالات، كانت أَرْجَحِيَّة التوصّل إلىٰ تحقيق نوع من التماسك، عن طريق ٱعتماد تَجْزِئَة عملية للنقابة علىٰ إمتداد الخطوط الطوپوغرافية والعرقية، أَكبر بكثير.

ومع ذلك، وفيما يتعلّق بمعظم النقابات المتخصِّصة التي تعاملت مع سوق أَكثر مَحْدُودِيَّة وأَوثق تماسكاً في مجالي الإنتاج والتوزيع أَو في واحد من هذين المجالين، فإنّه كان من السَّهل علىٰ كل من المُنتجين والتجّار تحقيق ٱتفاق جماعي شكلي علىٰ السوق، يمَكِّنُهُم بالتالي، ومن خلال الممارسات الاحتكارية التقييدية، كَبْحَ أَو ضَبْطَ التهديدات المحتملة للمنافسة سواء كانت داخلية المَنْبَع أَو خارجية المصدر. وبناء عليه، كان لهذه النقابات الحصرية الثرية في مجملها نسبة عالية من الاستقلالية والنفوذ أعطتها فعاليَّة جوهرية علىٰ القِوى السائدة في السوق، وخصوصاً علىٰ شبكات الإنتاج والتوزيع المكتنفة علىٰ احتمال تضارب وتنازع مصالح كل منها مع مصالح الأُخرى. إن نقابات، مثل تلك التي ضَمَّت تجّار الألبسة أَو تلك التي ٱخْتصَّت ببائعي التوابل بالجملة في «يني شارشي» (Yeni Çarsi)،

(51) المدير المسؤول والممسك بزمام الأمور في مكتب الاحتساب (ihtisâb)، وقد أطلقت عليه تسمية «احتساب آغا» (ihtisâb ağasi) أَو محتسب آغا.

شكّلت إذن العمود الفِقري لأي مقاومة محلية تصدّت للتنافسية، سواء أَتَت من المتنافسين العثمانيين أَو من التجّار الأجانب الذين كانوا يحاولون اختراق سوق المدينة ـ العاصمة [أَو سوق الحاضرة إِسطنبول].

ومع ذلك، كان من غير المجدي التعامل مع تنظيم الهيكليات التجارية للمدينة بمعزل عن التحليل والتقييم العام لبنية سوقها. ذلك أَن الميزة الرئيسة التي اتَّسَمت بها الحاضرة، وتلك التي أظهرت بوضوح اختلافها عن كل المراكز الحَضرية الأُخرى، كمنتا في مغالاتها في الاستهلاك بكل أشكاله أَكثر بكثير من اعتنائها بالإِنتاج أَو بإِعادة التوزيع. إِذ، ومنذ البَدء، كانت إِسطنبول كالمارد الطفيلي، تمتص وتلتهم مقادير هائلة من إِنتاج الإِمبراطورية، في وقت شكّل إِمداد السكان ـ الذين بلغ عددهم ثلاثمائة ألف نسمة ـ بالحاجات الأساسية من مواد غذائية وغيرها، بحد ذاته تحدياً جوهرياً للقدرات اللوجستية التي كانت الدولة تحتكم عليها، كما شكّل علىٰ الدوام أَحد أَبرز اهتمامات الدولة ومشاغلها. وبما أَن مناطق الداخل التابعة لها كانت عاجزة تماماً عن تزويد المدينة بما تحتاجه من مؤن لسدّ حاجاتها، فإِنّه كان علىٰ الدولة أَن تعمل علىٰ تنظيم شبكة تجارية تضمن للمدينة إِمداداً مستمراً بما تحتاجه من سلع أساسية. إِن التصنيفات البيانيَّة التي اشتملت علىٰ تسميات، ما لبثت أَن أصبحت اصطلاحية، للمناطق المختلفة كتلك التي

اكتنف عليها المرفأ المتسع الواقع في القرن الذهبي (Golden Horn)، تعطي مثلاً واضحاً عن هذه الوظيفة الأساسية؛ ومن هذه التسميات الاصطلاحية الوظيفية، يمكننا التوقّف عند:

- «مستودع الطحين» (Un Kapani) أَو (the flour entrepot).
- «مرسى الفاكهة» (Yemis skelesi) أَو (the landing scale of fruits).
- «بوابة الأخشاب» (Odun Kapisi) أَو (the gate of timber)، وهلم جَراً. ولقد كان لهذه التسيمات أَن أفادت مادياً بما يترتّب علىٰ المرفأ من مهام يفترض به تأديتها، مثل إِيواء السفن والسِّلع الداخلة إِلىٰ المدينة، من نقاط الإِنطلاق الممتدة من إِزمير ـ المختصة بالأخشاب والفاكهة ـ، والبحر الأَحمر ـ المختص بالأخشاب والحبوب ـ وصولاً إِلىٰ مصر ـ حيث يتم تحميل السُّفن بالحبوب والأرز والقطن والبن ـ، وذلك قبل إِعادة التوزيع النهائي لهذه السِّلع عبر شبكات التجارة الحضرية. والجدير ذكره هنا ما كان مفروضاً في الأساس من حظر علىٰ الإِنتاج المحلي في مجال تصنيع هذه السِّلع المستوردة وما ينتج عن هذه العملية من بضائع، لأن الاستهلاك لم يكن ليترك سوى القليل من الفائض الصالح لإِعادة التصدير. ولقد برز هذا النموذج بوضوح في حالة السِّلع الكمالية المخصَّصة لكل من القصر وللطبقة النخبوية الأرسطوقراطية من سكان المدن. وتوزّعت هذه

السِّلع بين تلك المُنْتَجَة محلياً وتلك المستجلبة أَو المُستقدَمَة من مناطق أُخرى من الإمبراطورية، إضافة إلىٰ تلك المستوردة من أمصار وبلدان غريبة نائية كالهند وبلاد فارس وأوروبة. ولقد شكَّلت التجارة الفرنسية انعكاساً واضحاً لهذا النموذج علىٰ امتداد القرن الثامن عشر، إذ فاقت الواردات من هذه الدولة خصوصاً ومن الغرب عموماً، حوالي خمسة أضعاف، قيمة الصَّادرات التي كانت في أيَّة حال، تجمع غالباً من «تراس» (Thrace)، وشمالي غربي الأناضول، وتكتفي بعبور إسطنبول قبل أَن يُعْمَدَ إلىٰ إعادة تصديرها إلىٰ الغرب[52].

ومما لا شك فيه أَن الكثافة السّكَّانية للمدينة كانت أحد أَبرز الأسباب الرئيسة الكامنة وراء فقدان التوازن هذا في هذه التجارة الخارجية. ومع ذلك، فإن الوجود الكثيف والمحتشد للدولة ولملحقاتها من هيكليّات بيروقراطية وتلك عسكرية، فاقمت التشويه السائد، ذلك أَن وجود عنصر طُفَيْلي داخل بنية هي نفسها طُفَيْلِيَّة، دفع بالدولة إلىٰ الإفادة كثيراً من الحياة الاقتصادية الناشطة في المدينة، إذْ كانت علىٰ التوالي وفي آن، المُسْتَهْلِكَ والمستَخْدِم والمُسْتَثْمِرَ، وأخيراً ـ وربما هنا تكمن

(52) انظر «إدْهم إلْدِم»،
Edhem Eldem, «Structure et acteurs du commerce international d'Istanbul au XVIII[2] siècle,» in les vilees dans l'Empire Ottoman: activites et sociétés, ed. Daniel Panzac, vol. I (Aix-en-Provence, 1991), pp. 243-271.

obeikandl.com

الأهمية القصوى ـ منطقة الاستثمار. وكان لوجودها الاقتصادي المباشر أَثراً ملموساً في كل مكان من طوبوغرافيا المدينة، حيث عَمَدَت إِلىٰ إِنشاءِ بِنَاءات أَسَاسية أَوْكَلَتْ إِليها مُهِمَّة العمل علىٰ تَزْوِيد الجيش بالمؤن الغِذَائية. ومن هذه البِنَاءَات، ينبغي التوقف عند: مُجَمَّع «ترسان» (Tersane) الموجود في تِرْسَانَةِ «قاسم باشا» (Kasimpasa)؛ مَسْبَك المدافع أَو (Tophane) الواقع إِلىٰ شمالي شرقي «غَلَطَة» (Galata)، وغيرها من مصانع الأسلحة (أَو (tüfenghânes) باللغة التركية، و(«gun factories») باللغة الإِنجليزية)، ومعامل البارود أَو ما يُسَمَّى بالتركية «baruthanes» وبالإِنجليزية («powder mills»). والجدير ذكره إِن كل هذه المُنْشَئات الصناعية كانت تَسْتَخْدِم آلاف العاملين بمن فيهم العبيد العاملين في مجال التجذيف علىٰ متن السُّفن الشراعية الضخمة (أَو من أطلق عليهم باللغة الإِنجليزية تسمية (Galley slaves)، بالإِضافة إِلىٰ اعتمادها غالباً علىٰ الكادح والخبير من العمّال المنْتَمين إِلىٰ نقابات حَضَرية متعدّدة. والملفت هنا اعتماد إِمداد الجيش وفيالق الأسطول بالمأكل والمَلْبَس علىٰ الحركة المستمرّة للبضائع وعلىٰ الإِسهام الدائم من قِبل المنتِجين والتجّار ممن أقاموا في المدينة وعملوا فيها. وعلىٰ مستوى أعلىٰ، شكّل البلاط والمحيط التابع له مجموعة قوية نافذة وفاحشة الثراء من المستهلكين التي اعتمد عليها عددٌ لا حصر له من المنتجين والتجّار السَّاعين في كل مكان من المدينة إِلىٰ

تأمين أسباب وسُبُل رزقهم. وبكلام آخر، فإن البُنية التي قامت عليها اقتصاديات إسطنبول كانت، في نواحٍ متعدّدة، تعتمد علىٰ وجود الدولة وعلىٰ الطلب الدائم الذي مارَسَتْهُ في مَجاليّ السِّلع والخدمات. وإضافة إلىٰ هذا التأثير الواضح البيِّن، فإن الدولة عملت كذلك علىٰ إيجاد سوق والأعداد السّكّانية الهائلة التي تتّخذ من العاصمة مستقراً لها، قبع قلب الإمبراطورية العثمانيَّة المالي النابض والرائع. ففي وسط مُجَمَّع وشبكة سياسية واقتصادية علىٰ قدر كبير من المرونة والقوّة، كانت إسطنبول قد نمت وازدهرت لتصبح مركزاً أساسياً للتبادل المالي، حيث كانت الثروة مرادفاً للقوّة، وحيث كان يُتَّجَر بالواردات المالية للحصول علىٰ النفوذ مما جعل من إسطنبول منطقة نفوذ مالي بالغة الاعتبار في كل مكان من الإمبراطورية، لفرادتها وموقعها، وذلك أكثر من أية ميزة أخرى اتّسمت بها المدينة.

إسطنبول على عتبة المال والنفوذ[53]:

كانت الأخبار مثيرة للقلق. وكان «كيڤورك» (Kevork)، وهو

(53) إن معظم هذا المقطع الذي يجعل من «يعقوب هوفانيسيان» (Yakub Houvanessian) محوراً له، يرتكز علىٰ رسالة التخرج التي أَعَدَّتها إحدى طالباتي، الآنسة «راكس شاهينير» (Ms Araks Sahiner) تحت عنوان:
«Armenian Sarrafs of Istanbul in the Eighteenth Century: the Case of Yakub Houvanessian», Thesis, Department of History, Boğaziçi University, 1992).

سكرتيره[54]، قد انْدفع مُقْتَحِماً غرفته ذلك الصباح، وقد بدا الخوف والجزع ظاهرين بوضوح على وجهه، مستعجلاً إيَّاه القيام بعمل ما، بأي شيء عَلَّه ينقذ الوضع. وكانت رَدَّة فعله الأولى أن حاول طمأنته وتهدئة رَوْعِه، وحتى الكذب عليه بادّعائه أنّه كان سبق له أن عَرَف بمجريات الأمور وتشاور في الأمر مع سليمان (Süleyman)[55]. ولكن كَذِبَه هذا لم يَنْطَلِ على

إن عملها حول مصادرة (müsadere) ثروة الصرّاف يعتمد على جمع شامل وكامل، بذلت فيه غاية العناية والجهد، للوثائق الأرشيفية، وعلى المصادر الأرمنية الثانوية. وإنني أنتهز هذه الفرصة لأتقدم منها بجزيل الشكر لأنها سمحت لي باستعمال وتأويل وشرح وائقها هذه بكثير من الحرية.

(54) إن الوثائق تقدم «كيفورك» (Kevork) كـ«يازسي» (Yazici) أو كاتب أو مِخْطاط (Scribe) يعمل في خدمة «يعقوب هوفانيسيان» (Yakub Houvanessian). انظر:
Istanbul, BOA, Bas muhasebe 13813, Sahiner, «Armenian Sarrafs», p. 97.

(55) كان «سليمان آغا» (Suleyman Ağa) يشغل منصب الـ«هازيندار» أو أمين صندوق (treasurer) المخصي الأكبر «بشير آغا» (The Grand Eunuch Besir Ağa)، كما إنَّه كان الشخص المسؤول عن ارتقاء «يعقوب هوفانيسيان» (Yakub Houvanessian) المفاجيء إلى السلطة والنفوذ. إن للطريقة التي اتَّبَعَها كل من الرجلين قصة غريبة تشابه الكثير من القصص التي زخر بها عالم كانت فيه العبودية أمراً عادياً ولو أنها كانت تشكّل عاملاً يعوق بناء حياة ومهنة. وتقول الرواية أن «هوفانيسيان» (Houvanessian) كان قد تزوج من امرأة تدعى «آنا» (Anna)، وهي جارية جيورجية المنبت والجذور (Georgian)، تعمل في خدمة معلمه الخاص والمخلص الذي تولاه برعايته، «هاروتيون هوفيفيان أميرا» (Hurutiun Hovivian Amira). وكان قد تناهى إلى مسامع «آنا» (Anna) قصصاً عديدة حول «سليمان آغا» (Süleyman Ağa)، فَرَجَتْ زوجها، لكثرة فضولها، أن يسمح لها برؤيته.

«كيڤورك» (Kevork) الذي كان يعرف سيده حق المعرفة، تماماً كما كان يعرف أَن هذا الأَخير لم يكن قد خرج طيلة اليوم السَّابق، وأنّه كان قد أقفل متجره وانتقل إِلىٰ الطبقة العلوية منه، حيث الحجرة الصغيرة التي اعتاد الاضطجاع فيها، أيام كانت كثرة الأعمال تحول بينه وبين النوم، فيصل الليل بالنهار.

فاستجاب «هوڤانيسيان» (Houvanessian) لطلبها وتدَبَّر أمر دعوة «سليمان آغا» (Süleyman Ağa) لزيارته في منزله. بقيت «آنا» في جناحها، ولكنها حرصت علىٰ أن تتفحَّص سليمان جيداً عن بعد وبتمعن. وبعد مرور الوقت، هرعت «آنا» (Anna) مهرولة الدرج، صارخة: «أنت أخي!»، وذلك علىٰ مسامع الخازن الذي هَالَهُ ما سمعه. ولدى استفسارها حول الأمر والطلب منها إِثبات ٱدعائها الذي كانت تَجْهَرُ به بكثير من الاندفاع، أخذت «آنا» (Anna) تصف المنزل الذي تشاطرت و«سليمان» (Süleyman) السكن فيه في جيورجيا (Georgia)، خلال سنوات طفولة كل منهما، فلم تغفل أدق التفاصيل بل أضافت إِليها معلومات شبه حميمية، وبالتالي مُقْنِعَة، عن علامة خَلْقِيَّة (وهي وَحْمَة) دُمِغَ بها ظهر «سليمان» (Süleyman). أخيراً، وبعد أَن اقتنع «سليمان» (Süleyman)، وتأَثَّر بإِعادة شَمْلِه وشقيقته الضائعة منذ زمن بعيد، أجزل «يعقوب» (Yakub) وزوجته العطاء، فأغْدَقَ علىٰ كل منهما خمسة آلاف غرش، وحمل إِلىٰ صهره الجديد هدايا ثمينة فاقت قيمتها مئة ألف غرش؛ ثم ما لبث أَن دعا «هوڤانيسيان» إِلىٰ البلاط ودبَّرَ له لقاءً مع «بشير آغا» (Besir Ağa)، الذي كان في الواقع قد عمد إِلىٰ تعيينه في منصب الـ«بازرغنباشي» (bazirganbasi). (انظر «أونّيك جامغوسيان» (Onnik Jamgocian)، «Yakub Sarraf Houvanessian», Jamanak, December 30, 1985; Y. G. Minnerean, Trkahaya Hin Vacarakanut'iwn ev acarukang 1740-1890 (Istanbul, 1908), pp. 60-33;

ولقد اقتبس هذا المقطع بمجمله عن «شاهينر»
Sahiner, «Armenian Sarrafs», p. 20.

«كيڤورك» (Kevork) نفسه كان قد أرسل الغلام المُمهَّن (Çirak)[56] إلىٰ «بيشيكتاس» (Besiktas) حاملاً رسالة مقتضبة إلىٰ زوجة سيده، تتضمّن اعتذار هذا الأخير عن عدم المبيت في المنزل تلك الليلة. ولكنّه كانت لهذه الكذبة الوقع الجيد في نفس «يعقوب هوڤانسيان» (Yakub Houvanessian)، إذ أعطته الأمل بالتحوّل لتصبح اليوم واقعاً ملموساً. لو كان «سليمان آغا» (Suleyman Ağa) قد عَرف شيئاً لكان بالطبع سارع إلىٰ وضع خطة تخرجه من هذا المأزق الصَّعب الذي كان يتخبَّط فيه الآن. ربما كان عليهما أعتماد الطريقة الفضلى القاضية بفصل نَفْسَيْهما عن «بشير آغا» (Besir Ağa)[57]: ولكنهما كانا يَسْعَيان

---

(56) الغلام المُمَهَّن (Apprentice) وهو صبي يُمَرَّن عند صانع ما، علىٰ حرفة ما، وفقاً لشروط عقد؛ وهو أيضاً من يتعلم بالاختبار العملي صنعة أو فنّاً علىٰ يدي عُمّال ذوي براعة.

(57) كان «بشير آغا» (Besir Ağa) قد خَلَف سَلَفَهُ وسَمِيَّهُ في منصب «باب السعد آغا» (Babüssade Ağasi) أو رئيس مَخْصيي البلاط، أيام السلطان «محمود الأول» (Hahmud I)، في الثالث من حزيران/ يونيو من العام ألف وسبعمائة وستة وأربعين (1746)؛ انظر:
Mehmed Süreyya, Sicill-i Osmani, Istanbul, 1311, vol. II, p. 20.
وسرعان ما أصبح واحداً من أقوى رجال البلاط وأكثرهم نفوذاً أو كما يقال بالفرنسية «Une eminence grise» أي مُوَجِّهاً خفياً في السياسة السائدة في القصر الإمبراطوري، إذ قرن بين الجشع الشخصي والطموحات السياسية اللامتناهية. وما لبث فساده أن أثار السخط الشعبي الذي كان قد وجد له تعبيراً في أعمال إضرام النار في كل مكان من المدينة عام ألف وسبعمائة وثمانية وأربعين (1748). وكان «بشير آغا» قد أثبت إنّه أكثر قوة

إليه، ولَعَلَّهُما لم يُفكِّرا حتى بأي اسم آخر... كان يمكن اللجوء إلىٰ مئات الطُّرق لتهدئة غضب الجماهير. فإذا كانت هذه الأخيرة تَوَّاقة إلىٰ رؤية الدماء تسيل، فهي سوف تنال مُبْتَغاها ولكن الدماء المرهقة لن تكون دماءً عادية... علىٰ أية

من الرُّعاع، إذ سرعان ما لَقِي مُثيروا الشَّغَب حَتْفَهم بالإعدام شَنْقاً. وفي عام ألف وسبعمائة واثنين وخمسين (1752)، أُضْرِمَت النيران في العاصمة للمرة الثانية، فقام السلطان بإقالة الصدر الأعظم (أو الوزير الأكبر) «محمَّد باشا» (Hehmed Pasa) من منصبه في محاولة منه لتهدئة الغضب الشعبي. ولكن «بشير آغا» (Besir Ağa) لم يكن ليفتقر للأعداء اللَّدودين الذين كثروا من حوله، ومن بينهم فَيْلَق الإنكشارية أو الجند الجديد والعلماء (Ulema). فقام زعيم حزب العلماء المعروف بشيخ الإسلام (Seyhülislam) بإقناع السلطان بضرورة التخلّص من المخصي الأكبر (The Grand Eunuch)، متسبِّباً في نهاية هذا الرجل النافذ الذي، وبالرغم من الجهود التي بذلها «محمود الأول» (Mahmud I) لإرساله إلىٰ المنفى، أُعدم بناءً علىٰ طلب العلماء. وكان لزوال حَظْوتِهِ وسقوطه المفاجيء من المنزلة الرفيعة التي كان يتبوؤها أن تسببتا بالكوارث علىٰ أتباعه ومن لَفَّ لَفَّهُ، ومن بينهم أمين صندوقه «سليمان» (Süleyman)، وسكرتيره «محمَّد» (Mehmed)، وصَرّافه «يعقوب هوڤانيسيان» الذين أُعدموا فيما حكم علىٰ معظم زبائنه الثانَوِيّين بالنفي. انظر:

Sahiner, «Armenian Sarrafs», pp. 25-28,

حيث تستشهد بما أورده «أونيك جامغوسيان» (Onnik Jamgocian) في رسالة أَعَدَّها لنيل شهادة الدكتوراه، تحت عنوان:

«Les finances de l'Empire Ottoman et les financiers de Constantinople (1732-1853)», (Sorbonne, 1988), p. 491.

وانظر كذلك:

M. Aktepe, ed., Sem'danizade Findikli Süleyman Efendi Tarihi, Mürit-i Tevarih (Ankara, 1971), pp. 162-169.

حال، كان «بشير آغا» (Besir Ağa) قد أفرط في البذخ متخطياً كل الحدود، وربما وجب عليه أَن يدفع المال لبعضٍ من أولئك المستائين علىٰ الأَقل. أَلم يكن هذا الإِجراء ليكون كاف واف! ماذا كان يعرف الشعب عن الـ«هازندار» (hazinedar)[58] أَو أمين الصندوق وعن الـ«بازرغنباشي» (bazirgănbasi) والصرّاف (sarraf) العامِلَيْن في خدمة «بشير آغا» (Besir Ağa)؟ لا شيء ربما، لأن الشعب لم يكن ليتعاطى السياسة أَو ليفهم منها الكثير، بل قُلْ إِنه لم يكن ليفهم منها شيئاً تقريباً. فهما لم يكونا سوى مَأْمورين (me'murs)[59]، يتلقيان الأوامر، ويسارعان إِلىٰ وضعها حيِّز التنفيذ بأفضل طريقة ممكنة سعياً منهما لإِرضاء سيدهما الخاص. لا شيء أَكثر من ذلك. تلك كانت إِرادته؛ ذلك كان ماله؛ ذاك كان نفوذه، ولم يكن الأمر ليتعلّق بإِرادتهما أَو لنفوذهما أَو بمالهما! إِذاً كيف كان بإِمكانهما تحمّل مسؤولية ما حدث؟ أَو بكلام أوضح، كيف كان لهما أَن يتحمّلا مسؤولية مال «بشير آغا» (Besir Ağa)؟

وفجأة أَرْبَكَتْه كل هذه المقتنيات الثمينة التي كانت تحيط به، فشعر وكأَنّها تحاصره. فالغرفة الصغيرة كانت مكتظة بكل أَنواع النَّفائس ومعظمها من الفضّة؛ ولقد وضع البعض منها

(58) ويعني بهذه اللفظة: أمين الصندوق أَو الخازن.

(59) المأمور هو موظف يتلقى الأوامر فيتوجب عليه تنفيذها؛ ولقد اُشْتُقَّت هذه الكلمة من الجذر «أمر» (emr) أي «order» باللغة الإِنجليزية.

بكثير من التَّأني في أكيال مختومة، فيما تراكمت الأُخرى بمحاذاة الجدران. لم يكن له أَن أَدْرَك قبل الآن شُحوب النور المُتَسَلِّل إلىٰ الغرفة من النافذة الوحيدة التي أَبْقَى عليها، فيما سَدَّ النوافذ الأُخرى فسَوّاها بالجدران. ولم يفلح ذلك الوميض المنبثق من كل هذه الفضة، وكل تلك المرايا البندقية، وكل ذاك الكريستال البوهيمي الرقيق الأنيق بمساعدته علىٰ قهر الشعور بالكآبة والشؤم ودينونة الموت الذي كان يعصر قلبه ويتملّك منه، فيجعل فرائصه ترتعد خوفاً ورعباً. لم يكن ليخفى عنه مكان أي من النَّفائس التي ٱكتنفت عليها الغرفة: الشمعدان التوأمي الذي وضعه رئيس الجرّاحين «أحمد آغا» (Ahmed Ağa) رهناً لديه؛ وعلبة السّعوط الذهبية الجميلة التي كان قد حازها للديون المتأتية من ميراث «عَبْدِي آغا» (Abdi Ağa)، ورزم الحرير الزاهي بالأَلوان البهية والتي كان «فلاشات»[60] (Flachat) قد أَتى

(60) كان «فلاشات» (Flachat)، وهو أحد التجّار الفرنسيين، من مدينة ليون، علىٰ علاقة وثيقة بكل من «سليمان آغا» (Süleyman Ağa) و«هوڤانيسيان» (Hovhannesian). وعندما فقد كل من الرجلين الحَظْوَة التي كان يتمتع بها، وسقط كل منهما من المنزلة الرفيعة التي كان يتبوأها، كان للتاجر الفرنسي في ذمَّتِهما تسعمائة ألف غرش. والجدير ذكره أَن «سليمان آغا» (Süleyman Ağa) كان قد أَوْكَلَ لكل من «فلاشات» (Flachat) وشريكه «رانبو» (Rambaud)، العامِلَيْن في تجارة الملابس الحريرية المنتجة في مدينة «ليون» (Lyons) وغيرها من السلع الفرنسية، مهمة تأثيث وزخرفة ووضع اللمسات الأخيرة علىٰ مقر إقامته الواقع في «إينالىكاڤاك» (The Aynalikavak Kiosk). ولقد ترك «فلاشات» (Flachat) توصيفاً نابضاً بالحياة

بها من مدينة ليون الفرنسية منذ أسبوعين فقط... كان يمكن له أَن يَجُوبَ الغرفةَ وهو مَعْصُوبُ العينين، فَيَلْتَقِط أي شيء دون أَن يَعْتَرِيه ولو طَيْفُ تردّد. ولقد كان «كيفورك» (Kevork) دائم التَّأَثُّر والإعجاب بذاكرة سيده ٱلخَارِقَةِ القُدْرةِ علىٰ حفْظِ قائمة جَرْدِ السِّلَعِ وَبَيانِ الموجودات التي تشكِّل مخزون متجره، مما لم يمنعه من الأخذ علىٰ نفسه إبقاءَ لائحةٍ مُفَصَّلَةٍ بكل المحتوَيات بِحَوْزَتِهِ، وهو ما كان يعتقده «يعقوب» (Yakub) عَدِيمَ الجَدْوَى، خصوصاً إِن كان في نِيَّتِهم الآن القيامَ بجردة... إِن مُجَرَّدَ التفكير بوجود رسميين من «الميريه» (Mîrî)[61] في غرفته، كان كافياً لإثارةِ الذعرِ مُجَدداً في نفسه، فما كان منه إلاَّ أَن ٱرْتَأَى إِرْسَالَ «كيفورك» (Kevork) إِلىٰ مَقَر «سليمان آغا» (Suleyman Ağa)، المعروف باللغة التركية بتسمية «كوناك» (Konak)[62] والمتواجد في «مركان» (Mercan). وفيما كان مُسَاعِدُهُ يُعِد العُدَّة للذهاب إِلىٰ حيثُ أَرْسَلَهُ، عادَ «يعقوب» (Yakub) إِلىٰ كُنُوزِهِ وأَخَذَ يَتَحَسَّسُ لِغَير هَدَفٍ، النَّفائس التي

حول هذه التجربة في مؤلَّفِه الصادر في ليون، عام ألف وسبعمائة وستة وستين (1766) تحت عنوان:

Observations sur le commrce et les arts d'une parties de l'Europe, de l'Asie, de l'Afrique et même des Indes orientales.

(61) ويُعْنى بهذه اللفظة الخزينة الإمبراطورية أو بيت المال أو خزانة الدولة.

(62) قصر أو منزل فخم يستخدم لأغراض سكنية وأهداف رسمية خاصة بنبيل ما.

أَوْدَعها في صندوق متينٍ وكبيرٍ كان يحتفظ به في مُؤَخِّرَةِ الغرفة، وحيث ٱعْتَادَ مُرَاكَمة مُعْظَمَ ما ٱمْتَلَكَهُ من أَحجارٍ كَريمة وَحُلِيّ وجواهر وقِطَعٍ نقدية ذهبية. فَأَحْصَاها، فإذا بها تَعُدُّ خَمْسَة وعشرين حجراً من الياقوت وخمسة وعشرين حجراً من الماس. وهذا ليسَ بالكثير مقارَنَةً بما كان يحتفظُ بِهِ، علىٰ نحو مَأْمُون، في كل من مَنْزِلَيه سواء ذلك الواقع في «بيشكتاس» (Besiktas) أو ذلك المتواجد في «بويوكدير» (Bütÿkdere)[63] . . . وفجأة ٱعْتَرَاهُ الشَّكُّ. هل كانت نَفَائِسُهُ في أَمان حقاً؟ لَقَدْ عَقَدَ العَزْمَ علىٰ تحضير نفسه للأسوأ. فٱسْتَوْقَفَ «كيڤورك» (Kevork) فيما كان هذا الأخير يقف في الباب علىٰ أُهْبَةِ الذهاب، وأَرْسَلَ به إلىٰ «نيكوغوس» (Nicogos)، زميله الوحيد الذي كان بإمكانِهِ حقاً الثِّقَةَ به، مع تعليمات يُوصِيهِ فيها بتأمين حِمَايَةِ وصَوْنِ كل ما كان يَزْخَرُ به قَصْراه الواقعين علىٰ ضِفاف «البوسفور» (the Bosphorus). فكان علىٰ «نيكوغوس» أَن يَحْمِلَ معظَم النفائِسِ بعيداً وأن يُخَلِّف بَعْضاً منها وراءَهُ عَلَّها تُشْبِعُ النهم الفوري الذي كان لِيَتَمَلَّك من أولئك الموظفين الرسميين الموكَلِين مهمة تَفْتِيش منازله. علىٰ أَيَّةِ حال، لم تكن كَيْفِيَّةُ التصرّفِ لِتَخْفَى

(63) بناء علىٰ ما جاء في لائحة بممتلكات الصراف «يعقوب» (Yakub) الذي تَمَّ إعدامه، (انظر:

BOA, Maliyeden Müdevver 10354, «Maktul Sarraf Yakubun Emlaki», In Sahiner, «Armenian Sarrafs», p. 70.

علىٰ «نيكوغوس» في مثل هذا الوضع. أَلم يكن هذا جُزءاً من التجارة! ثم، وبسرعة خَاطِفَةٍ، خَطَّ «يعقوب» (Yakub) رسالة مُقْتَضَبَةً إلىٰ زوجته، فَخَتَمَها وأَوْدَعَها «كيڤورك» (Kevork). لم يكن من المُسْتَبْعَدِ، لدى قراءتها لها، أَن تَظُنَّ أَن الأسوأ قد وَقَع، ولكن الوقت لم يكن لِيَسْمَحَ له باتخاذِ تَدَابير مُجْتَزَئة. لَعَلَّها كانت علىٰ علم بأُمورٍ فَاقَتْ، لِكَثْرَتِها، ما كان يكنه أَن يُقِر به حتى لنفسه. وفجأة، خَطَرَ في باله ذلك الاستقبال الذي لَقِيَه به المُجَذِّفُونَ البارعون عند رصيف «بيشكتاس» (Besiktas)، يوم كان يَهُمُّ بركوب متن السفينة المعروفة باسم «پياد» (Piyade)، إذ صَرَخَ أَحدُهُم بأَعلى صوته، فيما كان الآخرون يضحكون باضطراب: «أَرَاكَ تَحْمِلُ رَأْسَكَ تحتَ إِبْطِك». «Kelle Koltukta, Sarraf Efendi!»؛ يومها، لم يَجِدْ في فَمِهِ ما يُجِيبُهم به، فاكتفى باصْطِناع الانْشِداه لما سَمِعَهُ، غَيْرَ قادرٍ حتى علىٰ تَوْبِيخهم. فإذا بالخبر يَنْتَشِر كما النار في الهَشِيم في وقت كان «يعقوب» (Yakub) مدركاً تماماً أَن مَصيره باتَ علىٰ كل شَفَةٍ ولسان في سوقِ «بيشكتاس» (Besiktas)؛ ولم يكن من الصَّعْبِ عليه تَخَيُّلَ عددٍ من أَصحابِ الديون يُكْرِهون زوجَتَه وأَسْرَتَهُ علىٰ دَفْع ما يَتَوجب عليه من مُسْتَحِقات. أَلم يكن ذلك لِيُشَكِّلَ تحذيراً كافياً للمرأة المسكينة؟.

ما إن غادر «كيڤورك» الحجرة، حتى عاد «يعقوب» إلىٰ مَضْجَعِهِ، فافْتَرَشَهُ لبعض الوقت وقد أَعْياهُ افْتِقَارَهُ لِحِيلَةٍ يَسْتَعينُ

بِها علىٰ ما كان يَتَخَبَّط فيه من مأزق. ولكن كان عليه أَن يَسْتَجْمِعَ قِواه وأن يَسْتَرِدَّ رَبَاطَةَ جَأْشِهِ، وهو ما كان غريباً عنه، إذ لم يَعْتد أَبداً علىٰ الأَحْداث تُربكه وَتَقْهَرُهُ. ولكن هذه الأَحداث كانت فريدة من نوعها، لا يمكن للمرء اخْتِبَارَها، ذلك أَنَّها لا تَطْرأ إلاَّ مرة واحدة في الحياة، أَليس كذلك؟ كان مندهشاً لاكتشافه أَنَّه لا يزال قادراً علىٰ المزاح والسخرية من وضعه بالرغم من الجفاف الرهيب الذي كان يَسْتَبِدُّ بحلقه. ولكن التهكّم ٱنعكس عليه إيجاباً، إِذْ أَمَدَّهُ بشيء من الطاقة، فراح يُرَتِّب أَوْراقه، جامعاً كل الـ (temessüks) أَو السندات المعْتَرَف فيها بدين (أي المسْتَهَلة بعبارة «إِنني أُدين لك»)، والتي كان يحتفظ بها في دُرْجِهِ. وما لبث أَن ٱنكبَّ عليها يَتَصَفَّحُها ويراكِمها فوق بعضها البعض، بلطفٍ وتأنٍّ، ما إِن يَفْرَغَ من قراءة أسماء مَنْ يدينون له بالمال، ومنهم علىٰ التوالي:

- الوزير «شوارك محمَّد باشا» (Çorak Mehmed Pasa) الذي يدين له بمبلغ وقدره ستين ألفاً وخمسمائة غرش؛
- «عبد الله آغا» (Abdullah Ağa)، رئيس قصّابي البلاط الذي له في ذمَّتِهِ خمسة آلاف وستمائة غرش.
- «إِلحاق أحمد آغا» (Elhac Ahmed Ağa)، وهو رئيس جرّاحي البلاط، الذي يدين له بمئتي وعشرين غرشاً.
- «خليل آغا» (Halil Ağa)، وهو السّباهي آغا (Sipahi Ağasi) السَّابق، رئيس فرقة الخيَّالة في جيش السلطان العثماني

الخاص ـ الذي لـ«يعقوب هوڤانيسيان» في ذمته مبلغاً وقدره مئتي وخمسين غرشاً.

- «إيوبي علي آغا» (Eyyûbî Ali Ağa)، وهو (Darüssaade Ağasi Çukadari)، الذي يُدين له بألف وستمائة غرش.
- «إلحاق محمَّد» (Elhac Mehmed)، وهو حاكم مقاطعة (Voyvoda)[64] ميهاليش (Mihaliç)، وله في ذمته ستة آلاف وخمسمائة غرش.
- «سليم آغا» (Selim Ağa)، حاكم مقاطعة «زيشتوڤي» (Zistovi)، وهو يدين له بسبعة آلاف وخمسمائة غرش.
- «هاسي إبراهيم آغا» (Haci brahim Ağa)، وله في ذمته مبلغاً وقدره سبعة آلاف ومئتي غرش.
- «أحمد آغا» (Ahmed Aga) وهو (Teber dar)، الذي يدين له بمبلغ قدره أربعة آلاف وثلاثمائة غرش.
- «ڤيلي آغا» (Veli Aga)، الذي يشغل منصب رئيس الخدم أَو المُبَزَّزين ـ المعروف في اللغة التركية بتسمية (bas-çukadar)[65] ـ في خدمة حاكم طرابلس، «إسماعيل باشا» (smail Pasa)؛
- «إصطفان» (Istefan)، ترجمان إمارة البحر أَو الأميرالية، وله

(64) حاكم مقاطعة، وتُطلق عليه اللغة التركية تسمية «ڤويڤوداليك» (voyvodalik).

(65) رئيس الخدم أَو المبززين أي الذين يرتدون بزة الخدم الخاصة.

في ذمته سبعة آلاف وخمسمائة وخمسة وسبعين غرشاً؛

- اليهودي «باروخ» (Baraukh)، وقد استدان منه، باسم «كاپودان باشا» (Kapudan Pasa)[66]، مبلغاً وقدره ثلاثة وعشرين ألف وخمسمائة غرش؛
- «إيڤرينوس بيزاد أحمد بيك» (Evrenos Beyzade Ahmed Bey) وقد أدانَهُ مبلغاً وقدره ثلاثة آلاف وخمسمائة غرش أنفقها في شراء حق ٱستِيفاءِ الضَّرائب المفروضة علىٰ مصانع الملح. . .[67].

كيف يمكن لأفراد أسرته استيفاء كل هذه الديون من كل هؤلاء القوم. وماذا عن المبالغ التي كان قد أقرضها لزملائه من الصيارفة. من المرجح أنّه كان له علىٰ الأَقل مئتي وخمسين ألف غرش في ذمّة من تواجدوا في المباني التجارية المعروفة باسم «هانز» (Hans)[68] والقائمة في كل من «ڤاليد» (Valid) و«ڤيزير» (Vezir). . . مراد (Murad)، «بوغوس» (Boghos)، «نيكوغوس» (Nikoghos)، «ماريروس» (Mardiros)، «ميغيرديش»

---

(66) أميرال الأسطول.

(67) تتواجد هذه الأسماء في لائحة المديونين وأصحاب الدين. انظر: BOA, Bas muhasebe 13805, 13813; Bas muhasebe zimmet, 13807, in Sahiner, «Armenian Sarrafs», passim.

(68) «هان» أو «حان» (Han)، كان الاسم الذي يطلق علىٰ المباني التجارية الأساسية في المدن العثمانيَّة والتي تأوي المتاجر والمكاتب وأحياناً المسافرين والرحَّالة.

obeikandl.com

(Mighirdich)، «باغداسار» (Baghdassar)، «غازار» (Gazar)، «ميخيتار» (Mekhitar)، «هاروطيون» (Harutiun)، «طوروس» (Toros)[69] . . . الله وحده كان يعلم الوسائل التي يمكن استعمالها لِحَمْلِهِم على دفع ما يتوجب عليهم له من ديون مُسْتَحَقَّة. ولكنه كان متأكداً من أَنَّهم سوف يكونون أكثر فَعَّالِيّة مما كان عليه في الحصول على مبتغاهم.

وفجأة اعتراه الإرهاق، إِذْ زالت كل بوارق الأمل، ولم يعد بوسعه أَن يُعَلِّل نفسه بأَوهام تحمله على التصديق أنّه كان يوجد طريقة ممكنة لتفادي النهاية الرهيبة التي طالما خَشِي من وقوعها. لعل المراكبي كان على حق فقوله، إِذ كان فعلاً يحمل رأسه تحت إِبطه منذ وقت ليس بقليل، أي منذ أَن تبوأ هذا المنصب الكبير في خدمة «سليمان آغا» (Süleyman Ağa) وسيده «بشير آغا» (Besir Ağa). حتى المنفى، كان يبدو له بعيد الاحتمال والمنال. لا شك أنّه كان قوياً نافذاً للغاية، ولكنه كان أيضاً مفرطاً في الكلام. ما من أحد كان في إِمكانه أَن يَهُبّ لنجدته خصوصاً الآن والخطر الداهم يتربّص به، ولم يكن هناك

(69) تتواجد هذه الأسماء في لائحة تضم الديون الموجبة على الصيارفة لصالح «يعقوب هوفانيسيان» (Yakub Houvanessian). انظر:
BOA, Maliyeden Müdvver 10354, «Maktul-i mesfürn ber müceb-i temessükât Kendülerün takrirleri ile sarrafan zimmetlerinde zuhur eden zimemi», in Sahiner, «Armenian Sarrafs», p. 71.
والجدير ذكره أَن المباني التجارية المركزية القائمة في كل من «ڤاليد» (Valid) و«فيزير» (Vezir) كانت تأويل معظم الصيارفة في العاصمة.

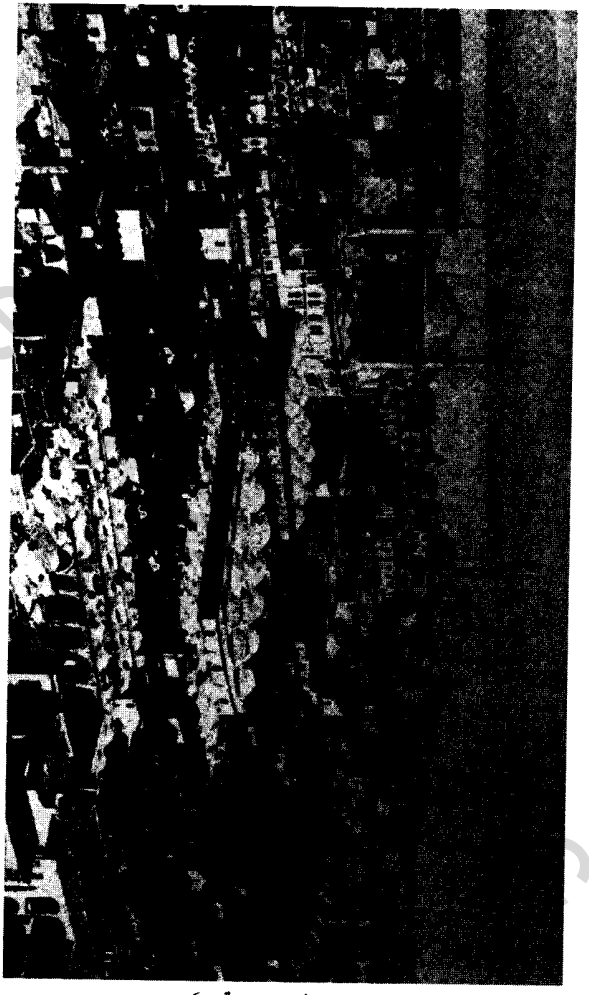

رسم توضيحي رقم 6:

يُظهر هذا المشهد أَسْطُحَ وقِبَب البازار الكبير، أَو السوق الشرقية الكبيرة، وقد تَجَلَّت الأبراج الشاهِقَةُ التي ازدهى بها كل من جامع «نوروأومانيي» ـ الذي شُيِّدَ في القرن الثامن عشر ـ و«هاجيا صوفيا» البادية في خلفية المشهد. ويرمز هذا المنظر إِلىٰ القسم الشرقي من المدينة.

من فائدة تُرْجَى من أَن يُقْتَلَع من الدمار الذي كان علىٰ وشك أَن يندثر تحته. ألم يُعْطِهِ «زونانا» (Zonana) الإثبات الكافي الوافي منذ خمسة أَو ستة أعوام، بل قل في ذلك العام عينه الذي حَلَّ فيه «بشير آغا» في السلطة؟ وما لبث «دايڤيد زونانا» (David Zonana) أَن أُعْدِمَ، وبٱستثناء السفير البريطاني لدى الباب العالي، ما من أحد سعى لإنقاذه. ولكن محاولة السَّفير لم تكن كافية بالطبع، في وقت لم تكن الدولة العليّة لِتُوْلي إلاَّ قليلاً من الأهمية لكونه من عِداد المحْمِيين البريطانيين، إذْ جُلَّ ما فَعَله العثمانيون آنذاك أنهم أَبْقَوا علىٰ حياة نَجْلِه، ربما لأنها الطريقة الفضلى التي كانت تسمح لهم ضمان تسوية ملائمة للديون الباهظة المستحقّة عليه[70]. ربما كانت هذه هي النتيجة التي ستؤول إليها حاله، وربما بَقِي أخوه «آغوپ» علىٰ قَيْدِ الحياة فينجو من الثوران الذي يطاله، مُشَكِّلاً بذلك لجماعة الـ«ميريه» (Mîrî)[71] أَو بيت المال الإمبراطوري، ضمان ما ٱتَّخَذتْهُ من قرار

(70) كان مصير «دايڤيد زونانا» (David Zonana) مشابهاً تقريباً للمصير الذي لقِيَه «هوڤانيسيان» (Houvanessian). إذ عمل كـ (bazirganbasi) في خدمة كل من الصدر الأعظم (أَو الوزير الأكبر) (The Grand Vizier) والآغا، قائد الإنكشارية. ولكنه حكم عليه بالشنق فيما تَمَّ الاستيلاء علىٰ ثروته إثر سقوط أسياده ومناصريه. وبفضل الوساطة التي قام بها السفير البريطاني لصالح «زونانا»، أمكن لابنه أَن يخلفه في المنصب عينه الذي كان يشغله، وذلك بعد مضي ثمانية أشهر علىٰ إعدامه.

(71) يُراد بهذه اللفظة التركية الدلالة علىٰ الخزانة الإمبراطورية أَو بيت مال السلطنة.

متعلّق بديونه غير المدفوعة. أمّا هو، «يعقوب» (Yakub)، فسوف يُعْدَم بالتأكيد. ولكنه، والحق يُقال، لم يكن ليمانع هذا الأَمر. أَلم يكن قد تَخَطَّى الثمانين من عمره. أَلم تلازمه فكرة الموت، حتى باتت جزءاً من حياته وتوقعاته، في السنوات الخمس أَو الستّ الأخيرة؟!... ولكن ما كان يؤلمه حقاً هو الشعور بأنّه كان على الدّوام عُرضَةً للخيانة والتَّضْليل والاستغلال. فهو لم يَنَل حقَّهُ أبداً، ولم يشعر بأي احترام يَكُنُّه له هؤلاء الرجال من حوله الذين ما فَتِئوا ينادونه بـ«صرّاف أفندي» (Sarraf Efendi)، ـ كما لو كان فقط كيساً جوّالاً من الدراهم ـ فيما كان يُلْزِم نفسه دائماً بضرورة إلحاق كل لقب بلفظة «هازريت» (hazret)[72] التفخيميَّة... منذ ثلاث سنوات، أوضَحَ له «علي آغا» (Ali Ağa) البَزّاز (çukadar)[73] العامِل في خدمة «بشير» (Besir) إنه كان مميزاً، لكي لا يقول إنه كان أَقل شأناً أَو قيمة منه. وعندما أجابه «يعقوب» (Yakub)، ـ وهو لم يَعُد يذكر الآن السَّبب الذي دفعه إلىٰ هذا القول ـ، أنهما كانا مُنْتَسِبَيْن (müntesibs)[74] تابِعَيْن للمَخْصِيّ الأكبر (the Grand

(72) «سعادة» هو اللقب المُعْطى للسفير، أَو «لورد»، مولى، وهو لقب فخري يُراد به التبجيل والتشريف، ويلي ذكر اسم من كان صاحب مقام رفيع من الوجهاء.

(73) تعني هذه اللفظة حرفياً حامل الملابس أَو المِشْجَب النقّال، وهو لقب كان يعطى للرسميين الذين يعملون في خدمة النبلاء أَو الوجهاء العثمانيين ممن شغلوا المناصب العالية؛ كما تعني كذلك البزّاز.

(74) الزبون، أي الفرد الذي يقع عليه الاختيار فيدخل في خدمة أحد الوجهاء من خلال انضمامه إلىٰ شبكة الانتساب (the intisâb network).

obeikandl.com

(Eunuch)، سارع «علي» (Ali) إلىٰ الاعتراض بعنف، صارخاً في وجهه:

«صرّاف أفندي (Sarraf Efendi)، أنا هو منتسب (müntesib) المخصِيّ الأكبر، أما أنت فلست سوى صرّافه... فإيّاك أن تمزج بين هذين الأمرين!».

علىٰ أثر هذا التعنيف، شعر «يعقوب» (Yakub) وكأنه تَلَقَّى إهانة جَمَّة، ولكنه ما لَبِثَ أن أَدْرَكَ أن رَدّ «علي آغا» (Ali Ağa) لم يكن إلاّ رَدَّة فعل أَمْلاها الحَسَدُ عليه مما كان ينعم به «يعقوب» من ثراء فاحش. ولكن هذا الحسد لم يكن لِيُفَاجِئَه إذْ غالباً ما كان هدفاً له في تعامله مع محيط البلاط. ومن ناحية أُخرى، كان يعرف تماماً أن ما قاله «علي آغا» كان الحق عينه؛ فهو لم يكن سوى صَرّاف (sarraf) وعلىٰ هذا الأساس فقط كان يَتِم التعامل معه، هذا عندما لم يكن عُرضَةً لمعاملة أسوأ... وهو اليوم، لا يزال يذكر أن أكثر تجاربه إهانة وإذلالاً كانت تلك التي قاساها يوم التقى إنكشارياً وهو في طريقه إلىٰ الـ«أوضه» (oda)[75] خاصته، وقد خاله أحد رعايا الإمبراطورية من غير المسلمين (zimmî)[76]، فألزمه بتنظيف الشوارع لفترة من الزمن... ولكن هذا الأمر كان اسْتِثْنائياً نوعاً ما، إذ لم يمر

(75) غرفة أو حجرة، وفي هذه الحالة الغرفة التي تقوم مقام مكتب يشغله أي شخص يتعاطى بالتجارة، داخل الـ«حان» [أو الـ«هان»] (Han).

(76) من كان لا يدين بالإسلام من رعايا الإمبراطورية.

وقت طويل حتى اسْتَرَدَّ «يعقوب» حقه من الرجل، مُنْتَقِماً منه عبر حَمْلِ الـ (Yeniçeri Ağasi)[77]، قائد فَيْلَقْ الإنكشارية، على القَصاصِ منه أمام الملأ.

ولكن صِفَتُه كصَرَّاف حَالَت بينه وبين فرصة الدخول إلى السَّراي (sarray)[78]، وعندما كان يوماً على قُرْبِ قَوْسَيْن من تحقيق أمنيته هذه، أَرْسَل «بشير آغا» (Besir Ağa) في طلبه، طالباً إلقاءه في البلاط، فلم يستطع اجتياز «باب السلام» (Babüsselam)[79] وكان عليه أَن ينتظر وصول سيده في الفناء الأول. وفجأة تراءت له رؤية مُرَوِّعَة، أَوْقَعَت الرَّهْبَةَ في نفسه، وآرْتَعَدَتْ لها فَرائِصُهُ، إذ بَدَا له فيها وقد طُرِحَ جَسدُهُ جانباً أمام «باب الهومايون» (Bab-i Humayun)، واستقر رَأْسُهُ بين رَدْفَيْه[80].

---

(77) رئيس، قائد أَو آمر فيلق الإنكشارية.

(78) البلاط أَو القصر الإمبراطوري.

(79) وهي البوابة الثانية للبلاط الإمبراطوري، وهي تقع على أول التخوم الفاصلة بين الحيز العام والحيز الذي هو نصف خاص.
يَطِلُّ هذا الباب على الفَناء الثاني حيث تَحْتَشِدُ معظم الإدارة إضافة إلى مجلس الشورى الإمبراطوري أَو الديوان (Divan). وفي نهاية هذا الفناء، يقع «باب السَّعد» (Babüssa'ade) أَو باب الهناء (Gate of Felicity) الذي يحد عتبة الفناء الثالث الذي يؤوي الأحياء الخاصة بالسلطان. وكان يعوق الدخول إلى البلاط محاذير تزداد قسوة كلما تقدم الزائر باتجاه الوسط. أما الفناء الأول، فكان مفتوحاً تقريباً أمام العامة، في حين قُصِرَ الثاني على الرسميين وحَظِي المحيط المباشر للسلطان (أَو الحاشية) بحق الدخول إلى الفناء الثالث.

(80) كان هذا النوع من عرض الجثة المُمَثَّل بها مخصصاً فقط لمن كان من غير

حتى إعدامه وموته كانا ليفتقرا للشرف والكياسة... حتى جُثَّته المشوّهة، بفعل ما مُثِّلَ بها، كانت لتبقى رابِضَةً علىٰ حافة القصر... كم كان واهماً عندما أعتقد إنَّه يَحْتَكم علىٰ بعض من النفوذ. كان «فلاشات» (Flachat) قد أطلقَ عليه لَقَبَ «صانع الملوك» (maker of Kings). يا لها من أضحوكة! كان يخضع

المسلمين. وبعد انقضاء بضعة عقود، ترك لنا «مونيه» (Monnier) توصيفاً لهذه الممارسة، قال فيه: «لقد تَمَّ هذا الصباح ضرب عنق ذاك الذي سبق لنا أن أتينا علىٰ ذكره آنفاً، وذلك أمام باب السراي، في وقت كان فيه «ماڤرو إيني» (Mavro Iéni)، أمير «وللاشيا» (Walachie) الجديد، يخرج من اجتماع، يصحبه جمع من ضباطه ومأموريه إضافة إلىٰ أمين صندوقه أو مديره المالي المسؤول، وهو صهر «پيتراكي» (Petraki)؛ وقد شهد بأم عينيه ضرب عنق «پيتراكي» (Petraki) ووضع رأس هذا الأخير، بين رجليه قرب المؤخرة. وكان يتم مزاولة هذا العادة العرفية مع أبناء الرعيّة (Raias, rayia) [أي المواطنين من غير الدين الإسلامي في الإمبراطورية العثمانيّة]. أما عندما كانت تُضْرَب أعناق الأتراك، فكانت رؤوسهم توضع تحت إبطهم، وذلك من باب التكريم. انظر «غبريال مونيه»:

Gabriel Monnier, Journal de mon voyage de Marseille à Constantinople en 1784-1785, par Gabriel Monnier, officier du génie et Journal de mon voyage à Constantinople par l'Allemagne en 1786, Bibliothèque Municipale de Bourg-en-Bresse, Ms. 63, 187 ff. April 18, 1786.

انظر:

Ter Hovannesyants, Jamankagrakan Pat'mutiwn Surp Erusaghemi, pp. 80-81; K. Mrmerean, pp. 68-69; Savalanyants, Patmut'iwn Erusaghemi (Jerusalem, 1931), p. 756; K. Pamukciyan, Hagop Nalean Patriark (1706-1794) (Istanbul, 1991), p. 109; Chamcean, p. 864.

ولقد اسْتُشْهد بكل هذه المؤلفات في رسالة «شاهينر» (Sahiner)، المعنونة «Armenian Sarrafs», pp. 22-24.

فقط لاستغلال مجموعة من الرجال النافذين دون أَن يتمكّن أبداً من ممارسة أية استقلالية أَو أي نفوذ حقيقيين. كل الثروات التي رَاكَمَها، كان مُلْزَماً علىٰ صَرْفِها في الخفاء نوعاً ما، حَاجِباً إِياها عن العيون الحاسدة. إِن المكان الوحيد الذي كان يستطيع فيه ممارسة بعض النفوذ، وإِظهار بعض الكِبَر والعظمة للعيان، كان متَّحده الخاص، ذلك المتّحد الأرمني في إِسطنبول الذي كان لا يزال يتحدَّث عن فخامة ما أَغدَق به من هدايا وعطايا علىٰ الكنائس الأساسية في أورشليم، السنة الماضية، ومنها: ثُرَيّا من الفضة الخالصة تَزِنُ ستة وخمسين من الـ«أوك» (Oke) ـ وهي وحدة وزن كان يُتَداول بها في كل من مصر وتركية واليونان ـ أهداها لكنيسة «سورپ هاغوپ» (Surp Hagop)، والقنديل الذهبي الذي دفع ستمائة «دراخما» (Drachma) ثمناً له وقد تقدَّم به كهدية تُضيء قَبْرَ السيد المسيح في القدس، وكل تلك الملابس المزخرفة الاحتفالية التي كان رجال الكنيسة يَتَدَثَّرون بها خلال الاحتفالات الشعائرية الطقسية، وكل ما كانوا يعتمرون به من عمامات مطرَّزة مُقَصَّبة، مُرَصَّعَة بالجواهر ومُزْدَانَة بالزهور، إِضافة إِلىٰ كَمٍّ من السَّتائر والعديد من الشمعدانات؛ كلها مصاريف اسْتَنْزَفَتْ مالَهُ وأَفْرَغَت جُيوبه ولكنها، والحق يقال، سَهَّلت له النجاح في حَمْلِ المعنيين بالأَمر علىٰ ٱنتخاب «نالين» (Nalean)، الذي كان يتولى حمايته ورعايته، بطريركاً، وذلك ما إِن عاد من رحلته هذه إِلىٰ إِسطنبول. ولكنه في

المقابل، لم يستطع أَن ينبس ببنت شفة معترضاً علىٰ المعاملة السيئة التي طالته، والعار الذي لحق به، عندما طرد «كيڤورك» (Kevork)، البطريرك السابق، من منصبه بطريقة أقل ما يُقال فيها إنها كانت مُخْزِية مشينة[81]. ولكن عندما كان الأمر يتعلَّق بالأَتراك، لم يكن أمامه من سبيل لممارسة ولو بعضاً من نفوذه، إذ كان، كغيره من أولئك الذين أَفْتَقَروا إِلىٰ العضوية في الزمرة التركية، هدفاً للمعاملة الوقحة، بل قل للازدراء والاحتقار. خُيِّل للعديد من الغرباء أَن الأَتراك كانوا تحت رحمته لهول ما كانوا يدينون له من أَموال، ولكن ذلك كان صحيحاً فقط، ما دام ضَمِنَ لهُ سَيِّدُه عَدَمَ رفض هؤلاء الدائنين الاعتراف بالديون المستحقَّة عليهم له، ولو كان تُرك له تدبُّر الأمر بنفسه عبر اللّجوء إِلىٰ استعمال الحيلة والمكيدة، لكان وَاجَهَ صعوباتٍ جَمَّة في المطالبة بأية مستحقات وتحصيل أية أموال من رَسْمِيي الباب العالي. لا شك أنهم كانوا يُدينون له بالكثير. ولا شك أَن معظم نفوذِهِم وثَرائِهِم يرتكز علىٰ رَصِيدِه وعلىٰ ما كانوا يَقْتَرِضون منه من أَمْوَال. مَنْ كان يُمَوِّل حقاً مُغَامَراتِهم

(81) انظر Ter Hovannesyants, Jamanakagnakan Pat'mutiwn Surp Erusaghemi, pp. 80 - 81; K. Mrmerean, pp. 68 - 69; Savalanyants, Patmut'iwn Erusaghemi (Jerusalem, 1931), p. 756; K. Pamukciyan, Hagop Nalean Patriark (1706 - 1794) (Istanbul, 1991), p. 109; chamcean, p. 864. ولقد اسْتُشْهد بكل هذه المؤلفات في رسالة «شاهينر» (Sahiner)، المعنونة «Armerican Sarrafs», pp. 22-24.

السياسية، ومَكاتِبَهم ومَزَارِعَهم وحتى ما كانوا يُغْدِقُون به من رَشَاوى وَهَدَايا علىٰ أولئك الذين كانوا يَسْعَوْن لاسْتِمَالَتِهم وضَمَان اسْتِمْرارِيَّة دَعْمِهم! هو، «يعقوب هوڤانيسيان» بالتأكيد؛ وهم كانوا يدركون هذا الأمر جيداً، ولكنهم كانوا يَرْفُضون الاعترافَ به اعترافاً ملائماً؛ أَو لنَقُل إنهم كانوا يَعْتَبِرون الأمرَ، أَمراً طبيعياً للغاية. أَلم يَكُنْ هذا هو النظام الذي ٱرْتَأَوا إِخْضاع العالم له (nizam-i âlem)[82]؟! ولِنَصْدُق القولَ أَكثر، ألم يكن هذا واحد من شروط العقد الذي سَعَى بموجبه إِلىٰ تَبَوُّؤِ هذا المنصب الخطير حقاً، ولكن الزاخر بالمكافآت أيضاً؟

منذ ما يقارب ستة عقود خَلَت، عندما رَحَلَ عن بَلْدَتِهِ الأم «أكن» (Akn)[83] وجاء الحاضرة، إِسطنبول، بدا له العالم

(82) نظام العالم، أَو الحال الذي كانت عليه الأمور، أَو بالأحرى الحال الذي كان يجب علىٰ الأمور أَن تكون عليها.

(83) إن بلدة «أكن» (Akn) ـ التي تُعرف اليوم باسم كيماليّيه (Kemaliye)، وتُلفظ «إِيجين» (Eğin) باللغة التركية ـ كانت عملياً موطن كل الصيارفة ذووي الرفعة والشأن في القرن الثامن عشر. والجدير ذكره أَن هذه البلدة أَمَّنت شبكة تضامنية تكافلية، سمحت للأرمن فيها بممارسة نوع من الاحتكار الإِقليمي لهذه المهنة. وكان «هوڤانيسيان» وقد ولد في «أكن» (Akin) في العام أَلف وستمائة واثنين وسبعين (1672)، وأتى إِسطنبول مع أخيه بفضل المساعدة التي قدَّمها لهما «هاروتيون هوڤيڤيان» (Harutiun Hovivian)، وهو صراف ينتمي كذلك في مَنْبَتِه إِلىٰ «أكن» (Akn). انظر:
Jamgocian, «Yakub»; T. Azadean, Akn ev Aknc'ik (Istanbul, 1943), p. 76; Y. G. Mrmerean, Masnakan Patmut'iwn Hay Medzaduneru 1400- en 1900 (Istanbul, 1910), p. 5.
ولقد اسْتُشْهِدَ بها كلها في رسالة «شاهينر»:
Sahiner, «Armenian Sarrafs», p. 19.

obeikandl.com

غايةً في السّهولة. كان آنذاك في رَيْعَان الشباب، عَدِيم الخِبْرَةِ، كَثِيرَ الطموح، وكانت حياة المدينة الناشِطَة الصَّاخِبَة قد صَدَمَتْه لأول وَهْلَةٍ قبل أَن تَسْلُبَ لُبَّه وتَسْتَحْوِذَ علىٰ فكره. وكان معلمه وَنَصِيرُه، «هاروتيون هوڤينيان آميرا» (Harutiun Hovinian Amira)، وهو واحد من أَبناءِ عُمومَةِ والده المتوفَّى حديثاً، قد حَضَنَه وقدَّم له المأوَى والعمل خلال العام الأول الذي أمضاهُ في العاصمة. هو أيضاً كان من «أكن» (Akn) وكان لا يُعْقَل أَن لا يَمُدَّ يَدَ المساعدة ويؤمِّن الحماية لهَمْشَرِيّ (hemsehri)[84]، فكيف إِذا كان هذا الهَمْشَرِيّ المدعو «يعقوب هوڤانيسيان» نسيباً قَصِيّاً وَصَلَ لِتَوِّهِ من البلدة الأم لِيَحُطَّ رِحالَهُ في إِسطنبول. ومع ذلك، كان «يعقوب» كثير الامتنان للرجل الذي أنقذه من الفوضى والبؤس اللّذين كانا يَتَرَبَّصان به في مدينة المدن. ما من واحدة من الروايات الصعبة التصديق التي كانت قد تناهت إِلىٰ مسامعه حول إِسطنبول، قاربت ولو جزئياً الواقع المرعب الذي تَكَشَّف له ما إِن وطأت قدماه اليابسة لأول مرة في «إِيمينونو» (Eminönü): الحشد الغفير، الصراخ، الروائح، الجَلَبَة والضوضاء، الأبنية، كل ذلك جعله يصاب بالدوار ولو كانت لديه الوسائل لما كان تَبَاطَأَ في العودة إِلىٰ موطنه حيث الأمن

(84) انظر:

Compatriot, in the sense of originating from the same hometown, or at least the same region.

obeikandl.com

والأمان. ولكن رحلته هذه كانت قد تَسَبَّبَتْ في إفْلاسِهِ وبات من غير الممكن له العودة إلىٰ الوراء، فما كان منه إلاَّ أَن تابع طريقه، باحثاً وسائلاً عن «أوضة» (oda) «آميرا» (Amira) في هذه المَتَاهَة ـ التي كانت تُعرف باسم منطقة أَو مقاطعة «محمود باشا» (Mahmud Pasa) ـ حيث تكثر المحال والحوانيت والأبنية التجارية. ولو لم يَفِد من مساعدة قريبه هذا الذي أَحْسَنَ إِليه، لكان «يعقوب» وجد نفسه حَبِيس خِضَمّ أولئكَ المُهَاجِرين البؤساء الوافدين إِلىٰ المدينة من الرِّيف، والذين كانوا يَحُلّون فيها بأعداد وافرة كما الجَرَاد، مُتَّخِذين من الغرف الحقيرة (bekâr odalari)[85] المتواجدة بجوار منطقة المرفأ والمتَنَاثِرَةِ علىٰ أمتداد الميناء، مَسَاكِنَ لهم، فيما يمضون النهار بالبحث عن عمل يَقِيْهِم العَوَزْ وَيَضْمَن لهم البقاء علىٰ قَيدِ الحياة في هذه البَرِّيَّةِ الحَضَرية.

والآن، وفيما هو آخذ في اسْتِذْكارِ الخَوالي من الأيام، أَدْرَكَ «يعقوب» أَن انْتِمَائَهُ الأرمني كان بالنسبة إِليه ذا فائدة، إِذ دَرَجَ المتَّحدُ علىٰ إِظهار الكثير من التعاون والتعاضد في معاملة فقراء الحال من أعضائه، والوافدين الجُدد؛ كما إِنه أفاد من

---

(85) انظر:
Rooms in hans rented to young bachelors generally coming from the provinces to the capital.

دعم أكبر مَيّزه عن غيره من الأرمن، إذ لم يكن فقط أرمني الانتماء وإنما كان أيضاً من بلدة «أكن» (Akn)، مَسْقِطَ رأسِ الصَّيارفة وبلدتهم الأم.

وبمعنى ما، فلقد ارْتَبَطَ مصيرُ «يعقوب هوڤانيسيان» إلىٰ حد ما، بالواقع التالي تَوْصِيفُه: إن أَرقى المناصب وأَرْفَعَها في نقابة الصّرّافين في إسطنبول، كانت قد شُغلت تدريجياً من قبل قوم أَتَوا من «أكن» (Akn)، مما أدّى بأهل هذه البلدة ـ الذين عُرفوا بالـ «إيجينليس» (Eğinlis)[86]، نسبة إلىٰ «إيجين» أي «أكن»، إلىٰ احتكار هذه المهنة تقريباً. ولقد عمل قادة النَّقابة علىٰ تشجيع وتعزيز النظام، ولم يكن مجيء «يعقوب» (Yakub) إلىٰ المدينة إلاَّ جزءاً من تصميم أكثر أهمية ووعياً وتَعَمداً، هَدَف إلىٰ التحكّم بالنقابة والمهنة علىٰ حدٍّ سواء. وهذا ما حصل بالفعل... وبعد انقضاء سنوات قليلة أَمضاها في التَّمَرُّس واكتساب الخبرة كَمُمْتَهِن، شهد «يعقوب» تحقيق أحلامه: ففي العام أَلف وسبعمائة وثلاثة (1703)، حاز علىٰ الـ «جِدِك» (gedik)[87]، وهي لفظة تعني بحرفيتها الحفرة، ولكنها

(86) ويراد بهذه اللفظة السكان أَو القوم الذين يعودون في منابتهم إلىٰ «إيجين» أَو «أكمن» (Akn, Eğin).

(87) انظر: Azadean, Akn ev Ake'ik, p. 76، وقد استشهدت به «شاهينر» (Sahiner) في رسالتها «Armenian Sarrafs»، ص 19. وهي لفظة سائدة في معجم ألفاظ النظام النقابي العثماني، حيث تعني حرفياً الحفرة (gedik

تُستعمل هنا للدلالة علىٰ الامتياز أَو الحق الذي يناله من أنهى تمرّسه في المهنة، بفتح دكانه أَو محله الخاص، حيث يعمل كسيد مستقل. فسمح هذا الامتياز ليعقوب بإنشاء موقعه الخاص، فراح يزاول العمل فيه كصرّاف مبتدىء كثير التواضع، لأنه، ولسنوات طويلة، لم يتولى إلاَّ إدارة عمليات ثانوية تافهة مثل إبدال النقود الغربية بأخرى توازيها قيمة محلياً، والاتِّجار بالقطع النَّقْدِيَّة المستعملة والمنخفضة القيمة، نظراً لِخَسَاسَةِ المعدن الذي ضُربت فيه، وشراء قطع نقدية جديدة، وإمْدادِ الأفراد بقروض بَدَتْ له اليوم مُضْحِكة لانخفاض قيمتها. ولكن وتيرة العمل هذه طالت درجة راح «يعقوب» يفكّر معها مطولاً بطريقة تُعِينُه علىٰ وضع حدٍّ لأيامه كـ«كوشباشي صرّاف» (Kösebasi sarrafi)[88]، يَجْهَدُ كالكثيرين غيره ولا ينجح بالوصول إلىٰ تَبَوُءِ منصب أساسي مرتبط بالدولة وبمن لَفَّ لَفَّها.

ولكن هذا لا يعني إنَّه كان يتذمّر من وضعه المتواضع هذا، لأن المهنة كانت تَدُرُّ عليه المال الوفير، مما سمح له وخلال أربعة عقود من العمل في هذا المضمار، بتكديس ثروة

(hole)، وتدل مجازاً علىٰ الامتياز الذي يُخَوّل صاحِبَهُ حق فتح دكان أَو محل يَعْمَلُ فيه كسيد مستقل.

(88) تعني هذه اللفظة حرفياً شارع أَو زاوية الصّرّافين، وهي تدل علىٰ نشاط أَو عمل الغالبية العظمى منهم في المدن والبلدات العثمانيَّة، وقد اقتصرت مهامهم علىٰ تبديل الأموال وتزويد زبائنهم بقروض ثانوية تافهة.

ملفتة للنظر. لا شك إنَّه فقد بعضاً من ماله بسبب جشع ونهم الدولة خصوصاً خلال الحروب الفارسية التي دارت رُحاها خلال العشرينات من القرن الثامن عشر (1720). ففي تلك الأيام العصيبة، فرضت عليه خزانة الإمبراطورية التقدّم بمساهمات مالية عدّة أَوشكت أَن تعادل في قيمتها المصادرة الضرائبية للممتلكات. ولكن الأعمال كانت ناجحة بما يكفي للتعويض سريعاً عن هذه الخسارات الاتفاقية وإن كانت مؤلمة لكثرة ما اكْتَنَفَتْ عليه من ظلم في حقّه. ولكن أيّاً كان الألم الذي تَسَبَّبَت به، والظلم الذي أنطوت عليه، فإن الحِقبة التي قضاها بالتمهن نجحت في تحضيره لمكابدة مثل هذه الحوادث الفجائية، ذلك أَن الجزء الأكبر من تمرّسه وتأهيله كان في مضمار فن التعامل مع الدولة ومن مَثّلها. فالإبقاء علىٰ مظهر الضعيف، وتبنّي المواقف المتذلّلة المستسلمة للعبودية، وتفادي النزاعات كانت السُبل التي يَحْجُبُ المرء بواسطتها ما يُكَدِّسُه من ثروات وما يَتَوَلّى إدارَتَهُ من عمليات مالية. تلك كانت المبادىء الرئيسة التي كان كل مُعَلم في هذا المجال يَحْرَصُ علىٰ تَلْقِينِها لِمن كان يَصْبُو إِلىٰ بلوغ منصب صرّاف.

ولقد أعَدَّ «هوڤيڤيان آميرا» (Hovivian Amira) مشاريع عظيمة لِمَحْمِيِّه الشاب وهو ما ظهر جلياً واضحاً يوم أهداه «آنّا» (Anna)، واحدة من أَكثر جواريه الجيورجيات حباً إِلىٰ قلبه، فزوجه بها في وقت بدا فيه هذا القران ضمانة لآماله برؤية

«يعقوب» (Yakub)، يَرْتَقِي سُلَّمَ الشهرة وينال الثراء في هذا المجال المهني. وأَصبح «يعقوب» صرّافاً ولكن ليس من خلال «هوڤيڤيان» (Hovivian)، وإنما من خلال زوجته «آنّا» (Anna) التي أَمَّنت له بلوغ مبتغاه بامتياز. ولا يزال يذكر ذلك اليوم الصعب التصديق عندما سألته «آنّا» (Anna) تدبير لقاء مع (bazirgânbasi) «سليمان آغا» (Süleyman Ağa)، الذي كان هو نفسه أمين الصندوق (hozinedar) العامل في خدمة المخصي الأكبر (the Grand Eunuch) أَو (Darüssaade Ağasi). فكان لها ما طلبت ووجدت «آنّا» (Anna) في «سليمان آغا» (Süleyman Ağa) أخاها الذي فقدته منذ زمن طويل بسبب العبودية التي طالت كلاً منهما وفرقتهما عن بعضهما البعض. كانت تلك قصة صعبة التصديق خصوصاً لمن لم يألف مثله معنى أَن يكون المرء عبداً مُسْتَرَقّاً وما يقاسيه من مِحَن وويلات... لم يصدقها في بادىء الأمر ولكنه لم يكن ليتصوّر أي تفسير آخر للحدث الذي كان هو نفسه شاهداً عليه. لقد توسّل إِليها قول الحقيقة، ولكنها لم تَجِدْ قِيْد أنْمُلَة عن روايتها[89]...

علىٰ أية حال، سواء كانت هذه القصَّة صحيحة أم لا، لم يكن بالأَمر المهم. المهم هو أَن هذه القصة الخرافية قد أدخلت تغييراً جذرياً علىٰ مسار حياته؛ إِذ بين ليلة وضحاها، وجد

(89) انظر الحاشية رقم 50.

«يعقوب» (Yakub) نفسه وقد أصبح صِهْرَ أحد أقوى الرجال وأكثرهم نفوذاً في الإمبراطورية. ولقد طرأ هذا التغيير المثير والمفاجيء على حياته عندما قام «سليمان آغا» (Suleyman Ağa) بتقديمه إلى «بشير آغا» (Besir Ağa) الذي وافق بدوره على طلبه فجعل من «يعقوب» (Yakub) أميناً لصندوقه أو خازنه الخاص (bazirgânbasi). ومنذ ذلك الوقت، والمال والثروة يفيضان بين يَدَيّ «يعقوب». وما لبث هذا الثلاثي أن شكّل ما عادل شركة مالية اتّخذ «يعقوب» له فيها منصب أمين الصندوق وراح يعالج أمورها ببراعة فائقة كما السَّاحر. وفيما كان «بشير آغا» (Besir Ağa) يعمل على تنمية نفوذه وتأثيره في الدوائر الحكومية، كانت العمليات المالية التي كان الثلاثي يتحكّم بها تزداد نمواً وازدهاراً، كتلك المتعلقة بالمزاد العلني على الضرائب المفروضة على الأَراضي الزراعية، والعمليات الشرائية الضخمة للعقارات كالمكاتب، والمناصب داخل وحول البلاط الإمبراطوري، والصفقات الضخمة الخاصة بأكثر أنواع البضائع ثمناً كالياقوت، والأحجار الكريمة، وساعات الحائط الكبيرة الحجم، والمجوهرات والحُلِيّ، والأقمشة الثمينة التي كانت سيدات البلاط وتلك القابعات في الحريم الإمبراطوري توصي بها أَو تبيعها؛ ولم يكن ليخفى على أحد السلطة الكبيرة التي كان يمارسها «بشير آغا» على هذا الحريم بالذات... وما لبثت ثروة «يعقوب» (Yakub) أن بلغت مستويات خيالية مما أثار ذهول

وأنشداه الجميع، ولا سيما «هوڤيڤيان أميرا» (Hovivian Amira) الذي كان سبق له أَن حَذّره من المخاطر التي كانت تُحْدِق به في هذا المضمار المهني، قائلاً له مراراً: «لا تقترب كثيراً من الشمس وإلاَّ حرقتك»، وهو قول ارتكز علىٰ معرفته بخفايا الأمور ودرايته وخبرته بتقلّبات الأقدار، ولا سيما منها تلك التي تَتَرَبَّص بكل مَن أمتهن الصيرفة. والحقيقة أَن «هوڤانيسيان» (Hovhanissian) لم يتغاضى عن هذه النصيحة ـ التي كانت تتعلّق خصوصاً بالشؤون التجارية وحتى الخارجية ـ ولكن المثابرة علىٰ وضعها حيِّز التنفيذ والالتزام بها كان أمراً فيه الكثير من الاستحالة إلاَّ إذا تخلّى عن المنصب عينه وعن كل ما كان مرتبط به. وهذا ما لم يكن قادراً عليه إطلاقاً؛ لا أَكثر ولا أَقل... لأنه وببساطة، لم يكن لديه أي خيار آخر. إما أَن يقبل المنصب والمخاطر المتأتية منه، وإما أَن يتخلّى عن كل شيء تماماً. لم يكن هناك من حَلٍّ وسط. والآن، كان علىٰ وشك السقوط في بلاء رجيم...

وفجأة، تناهت إلىٰ مسامعه ضوضاء صادرة من فناء الحان (Han) فَصَرَفَتْ انتباهه عن الأفكار التي كانت تتخبّط في ذهنه. وإذا بأصوات وقع الحوافر تقرع أَرْضِيَّة الشارع تُنَبِّهَه إلىٰ المصير الذي سوف يلقاه. لقد جاؤوا؛ إنهم هنا أَخيراً... فانتصب واقفاً، وكان اعتماره للقُفْطان، الذي كان «بشير آغا» (Besir Ağa) قد أهداه إياه يوماً، آخر ما بذله «يعقوب هوڤانيسيان» (Yakub

(Hovhanessian من جهد ليلقى مصيره بِعِزَّة وكرامة. فإذا بالباب يدفع بقوة، وإذا بالشاويش (çavus) مصحوباً بمساعديه، يدخل الغرفة، حاملاً الفرمان (ferman) الذي خُتِم فيه قدره...

وفي ذلك اليوم، تَمَّ اقتياد «يعقوب هوڤانيسيان» (Yakub Houvanessian) إلىٰ القصر الإمبراطوري، حيث أخضعه الجلاَّد (cellad)[90] للاستجواب في حضور رئيس الإدارة المالية في الإمبراطورية أَو كاتب الحسابات أَو ما يسمى بالتركية (defter dar)[91]، في وقت كان فيه الموت قد أطبق علىٰ كل من «بشير آغا» (Besir Ağa) و«سليمان آغا» (Süleyman Ağa) اللذين أُعْدِما وَوُضِعَ رأس كل منهما، علىٰ مدخل القصر، في محاولة من السلطات لتهدئة الرعاع من الجماهير المحتشدة. وطُلِب من «يعقوب» (Yakub) أَن يكشف مقدار وموضع ثروة كل منهما، إضافة إلىٰ الإفصاح عن معلومات تتعلَّق بثروته الخاصة. وبالرغم من استعداده للإذعان للأوامر، لم ينجُ من التعذيب، ففقِئَت عينيه لضمان عدم إغفاله أي تفصيل. ولم يتحمّل جسده، الذي أَضناه الهرم، هذه المعاملة العنيفة. وعندما وافَتْهُ المنيّة أثناء التعذيب، ضُربت عنقه، وطُرِحَت جُثَّته جانباً علىٰ مدخل القصر، ورأسه المشوّه قابع بين رجليه. وعادلت أموال

(90) الجلاد.

(91) تعني هذه اللفظة حرفياً، كاتب الحسابات وتدل هنا علىٰ رئيس الإدارة المالية في الإمبراطورية.

الرجال الثلاثة المصادرة:

- أربعة ملايين غرش عداً ونقداً؛
- ثلاثمائة ألف غرش، مُحَصِّلَة مبيعاتهم من عقارات ورقيق؛
- وكمية ضخمة من النَّفائس التي ضمّت الأحجار الكريمة والمجوهرات والأثاث، احتاجت لنقلها ألفين وخمسمائة عتّال شُغِلوا بها عدَّة أيام متواصلة[92].

لم يكن «يعقوب هوڤانيسيان» سوى واحد فقط من مجموعة الصرّافين القليلي الحظ الذين دفعوا حياتهم ثمناً لرؤوس أموالهم المتراكمة نتيجة للنشاطات المالية المرتبطة بالدولة، وبيت مالها والنّخبة الحاكمة عموماً. إن ولادة ما يمكن تسميته بقطاع الدولة للاستثمار جاءت نتيجة للتطورات والتحوّلات التي طالت الهيكليّات الضرائبية في الإمبراطورية، وهي من هذه الناحية ترتبط بعملية انبثاق الدولة الحديثة. وعلىٰ خلاف المؤسَّسات التي كانت علىٰ الأرجح متقلقلة وغير مركزية خلال العقود الأولى من الإمبراطورية العثمانيَّة، فلقد ساعد النمو المناطقي والجغرافي في القرنين الخامس والسادس عشر علىٰ تحفيز نمواً موازياً في النفوذ الضرائبي والمالي للإدارة المركزية، إذْ اقتضت العملية المركزية ضمناً رغبة وحاجة متناميتين لحشد وتكثيف الواردات داخل الهيكليّات أَو البُنى

(92) نظر «شاهينر»: Sahiner, «Armenian Sarrafs», pp. 27-28, 54-56, 138-139.

الأرسطوقراطية التي سبقتها إلىٰ الوجود، كما علىٰ حساب الأشكال الوقفية التي كانت متَّبَعة في اقتسام السلطة. أضف إلىٰ ذلك أَن بناء جيش مركزي مُعَدّاً للحلول تدريجياً محل فيالق الخيالة (Sipahi cavalry)[93] المستقرة في الأقاليم والمناطق، جعل هذه الأخيرة تبدو غير ذي فائدة نظراً لطرازها القديم، كما شكَّل المثل البيّن علىٰ النواحي العسكرية لهذه العملية. وما لبثت مؤسَّسة الإنكشارية أَن تحوَّلت من فيلق مقصور علىٰ الفرق العسكرية النخبوية المنضوية مباشرة تحت لواء السلطان الذي لا تأتمر إلاَّ بأوامره، إلىٰ العمود الفقري العسكري للدولة، مما انعكس قفزة مفاجئة في النفقات: إذ بين عامي ألف وخمسمائة وسبعة وعشرين (1527) وألف وستمائة وتسعة وستين (1669)، ارتفع عدد الإنكشارية سبعة أضعاف قابلها ارتفاع في ميزان الأجور الاسمية عادل تسعة أضعاف، فيما بلغ النمو الحقيقي في الأجور المدفوعة سبعة أضعاف[94]. إن هذا الانفجار ـ إذا صَحّ

(93) إذا أراد القارئ الاطلاع علىٰ مناقشة التحوّل الذي طال الهيكليات العسكرية للإمبراطورية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، فله إمكانية الرجوع إلىٰ مُؤَلَّف «هليل إينالسيك» Halil Inalcik، الصادر بعنوان:
«Military and Fiscal Transformation in the Ottoman Empire, 1600-1700», Archivum Ottomanicim 6 (1980): 283-311.

(94) انظر «عمر لطفي باركان»:
Ömer Lutfi Barkan, «The Price Revolution of the Sixteenth Century: a Turning Point in the Economic History of the Near East», International Journal of Middle East Studies 6 (1975): 20.

obeikandl.com

التعبير ـ شكّل مظهراً واحداً فقط من النمو المُسْتَفْحِل في مصاريف الدولة خلال هذه الحقب، وهي ما اقتضاه كل من:

- التوسع المناطقي والإقليمي؛
- الدفاع عن الأَراضي التي تَمَّ الاستيلاء عليها؛
- التجنيد بواسطة التطويع النظامي للفرق العسكرية غير النظامية خلال الحملات الفارسية والإيرانية في أَواخر القرن السادس عشر؛
- التنظيم الذي اقتضته العملية الجذبمركزية التي استهلها السلطان «محمَّد الثاني» (Mehmed II)؛
- وتنمية دار القضاء؛

كلها أمور ساهمت في اصطخاب وتدفّق مصاريف الدولة التي عكستها ـ جزئياً فقط ـ عشرة أضعاف من الأجور الاسمية في ميزانية الدولة منذ العشرينات من القرن السادس عشر (1520) وحتى بداية القرن الثامن عشر.

ولتلبية هذه المتطلبات المرتبطة بالميزانية، ألزمت الدولة نفسها بوضع هيكلية تنظيمية منهجية جديدة لوارداتها، لا سيما في مجال المداخيل الضرائبية. فبالإضافة إلىٰ توسيع إطار الموارد الضرائبية عبر ابتداع ضرائب جديدة، وتضخيم تلك الموجودة، واتخاذ بعض التدابير المؤيدة والمؤدية إلىٰ التضخيم الاقتصادي، مثل تخفيض القيمة النقدية للعملة المسكوكة بالفضة، لجأت الدولة العثمانيَّة كذلك إلىٰ حجب القروض عبر

تحويل مواردها الضرائبية إلىٰ رؤوس أموال. ولقد اتخذت هذه الممارسة عموماً شكلاً جديداً تمثَّل بتوظيف أكثر نظامية للنظام الضرائبي الخاص بالعمل الزراعي والمفروض علىٰ هيكلية ما يسمى باللغة التركية بالـ«تيمار» (timar)[95] التي كانت قد بدأت بالتآكل بسبب التحوّلات العسكرية المنافسة. إذن، ودون اللجوء مباشرة إلىٰ الاعتماد والتسليف، كانت الدولة قادرة علىٰ تأجير مقاطعاتها أو وحداتها الضرائبية (mukâta'as) للمستثمرين المحتملين، وذلك لحقبة مقتضبة نسبياً إذ تعادل تقريباً ثلاث سنوات. فإذا بهؤلاء المستثمرين يستمدون من هذه العملية فائدة مزدوجة: فمن ناحية، أمكن لهم الحصول علىٰ عوائد مادية حقيقيَّة من مغامراتهم، ومن ناحية ثانية ـ وفي حال لم يسبق لهم أن كانوا أعضاءً في النخبة الحاكمة ـ ضمنوا حيازة سهلة للوضع القانوني الذي يتمتع به العسكري (askeri)[96]، وهو ما ضمن لهم تَمَيّزهم عن جماهير رعايا (re'âyâ)[97] الإمبراطورية

(95) ويعنى بهذه اللفظة الوحدة الوقفية أو الكنسية التي كانت تشابه في بعض من نواحيها، الإقطاعية العربية؛ وهي كانت في الإمبراطورية العثمانيَّة مُسْنَدَة إلىٰ السَّباهي (Sipahi) [أي الفارس العامل في جيش السلطان العثماني الخاص] المؤتَمَن عليها والتي تَمُدُّه بِسُبُل الرزق وبالعتاد العسكري.

(96) هذه اللفظة تعني حرفياً العسكري أو الجندي، وهي تدل علىٰ الأعضاء المنتمين إلىٰ البيروقراطية العسكرية والمدنية والذين يمتازون عن غيرهم بما يتمتعون به من حصانة تُعْفِيهم من الضرائب، فلا يخضعون لنظامها.

(97) هذه اللفظة تعني حرفياً القطيع، وهي تستعمل مجازاً للدلالة علىٰ الوضع

الهائلة العدد، وعزّز منزلتهم الاجتماعية والاقتصادية إضافة إلىٰ منزلة أُخرى تشابه تلك السياسيَّة.

حتى ولو عنى ذلك نشوءاً ممكناً للقوى الطرديمركزية في كل مكان من الإمبراطورية، فإن الفائدة التي جَنَتْها الدولة مباشرة كانت واضحة جَلية، لا شك ولا لُبْس فيها. إذْ كان للخزانة الإمبراطورية أَن تحرَّرت من إدارة الحصر (régie) المقَوِّضة (ذلك الحصر الذي كان يُرخي بثقله علىٰ النظام الضرائبي)، وأصبحت قادرة علىٰ تعبئة وتحريك مقادير ضخمة من السلفات النقديَّة من خلال بيع هذه المقاطعات (mukâta'as)[98]. ومع نهاية القرن السابع عشر، أوتِيَ بتحسين إضافي طال النظام تمثَّل بتجزئة ضرائب أكبر علىٰ الزراعة والمزارع إلىٰ أَسْهُم (eshâm) أَو حصص، أطلق عليها اسم الـ«ماليكان» (mâlikânes) ـ، مما جعل عمليات البيع بالمزاد العلني سهلة المنال لعدد أكبر من المستثمرين المحتملين[99]. فنشأت بذلك سوق لرأس المال

الشرعي لرعايا السلطان العثماني الخاضعين للضريبة. وما لبثت هذه اللفظة أَن أفادت حصرياً بالرعايا من غير المسلمين.

(98) انظر «ياڤوز سيزار»،
Yavuz Cezar, Osmanli Maliyesinde Bunalim ve Değisim Dönemi (XVIII. yüzyildan Tanzimat'a Mali Tarih) [Istanbul], 1986, pp. 34-40.
وانظر كذلك «إينالسيك»،
Inalicik, «Military and Fiscal Transformation», pp. 327-333.

(99) انظر «موراد جيا دوسون» Mouradgea d'Ohsson، Tableau général de l'Empire Istanbul (Paris, 1788-1824-, vol. VII, pp. 242-250؛ وانظر كذلك «محمد جِنْش»

جعلت من هذه النشاطات التي تُعنَى بها الخزينة محوراً لها، وجذبت بالتالي عدداً أكبر من المستثمرين المحتملين الذين أخذوا بالتوافد إلىٰ حاضرة الإمبراطورية، إسطنبول:

«بما أن الضرائب العامة، والملكيات غير المنقولة من العقارات، وحتى الموجودات الدِّينيَّة كالأوقاف، أصبحت كلّها خاضعة لنظام الإقطاع بالالتزام (مما يعني جعل عائدات الأرض أو الضرائب المفروضة عليها حقاً لشخص واحد معيّن يلتزم جبايتها لقاء مبلغ محدّد يدفعه للدولة)، فلقد تمكّن الرأسماليّون من كل نوع ولون استعمال هذه الوسائل لتثمير مواردهم المالية في بلد لم تكن الصناعة والتجارة تقدِّمان فيه إلاَّ القليل من الواردات التي بإمكانهم استعمالها... أما الحكومة ونظراً لحاجتها إلىٰ الاعتماد ولافتقارها لإمكانيات القروض والنقد الورقي، وكلما استنفدت مواردها وشَحَّت عوائدها، فكانت تجد نفسها مضطرّة للجوء إلىٰ العنف في سبيل إيجاد موارد مالية توظّفها وتفيد منها»[100].

فأوجدت بالتالي شبكة تمويل وتسليف فرضتها علىٰ نماذج تجارية أكثر تقليدية، وكان من شأنها أن ربطت بين إسطنبول من جهة ومقاطعاتها الأساسيَّة من جهة ثانية واجتذبت تدفّقاً مستمراً

Mehmet Genç, «Osmanli Maliyesinde Malikâne Sistemi», in Türkiye Iktisat Tarihi Semineri, ed. Osman Okyar (Ankara, 1975), pp. 231-296.

(100) انظر «دوسون»، D'Ohsson, Tableau général, vol. VII, pp. 248, 258-259.

لرؤوس الأموال التي كانت تصبّ في الخزانة الإمبراطورية، وذلك بواسطة النخبة الحاكمة وما كان لديها من نفوذ، وعن طريق سماسرة، انتموا في معظمهم إلىٰ المتّحد الأرمني عموماً وكانوا خصوصاً من صيارِفة (sarrafs) إسطنبول المعنيين بتدبير الموارد المالية. والجدير ذكره في الحقيقة هو محدودية الروابط القائمة مباشرة بين الصيارفة والدولة، في حين كمن التجديد الأساسي في بناء تقنيات أو آليات اعتمادية أو انتمائية ارتكزت، علىٰ نحو شبه نظامي ومنهجي، علىٰ شكل غير مباشر من القروض الموجّهة عبر قناة الطبقة الحاكمة، ذلك أن الدولة العثمانيّة، وخلافاً لمعظم الدول الأوروبية المعاصرة لها في ذلك الزمن، لم تلجأ أبداً إلىٰ القروض المباشرة سواء أَتَتْ من القِطاع العام أو من الرأسماليين الممولين، مُعَوِّلَةً عوضاً عن ذلك علىٰ انْبِثَاثاتٍ من الاقتصاد، سواء اتّخذت شكل الضريبة العادية، أو الضريبة علىٰ الأراضي الزراعية، أو المناصب، أو التدابير التحكمية والإجراءات الاعتباطية التي كانت تصادر بموجبها الأملاك، أو الجمع القَسْري للمعادن الثمينة التي كانت تُطْرَح للبيع مقابل أسعار محدَّدة[101].

إنِ طبيعة العلاقات التي كانت قائمة مباشرة بين الصيارفة

(101) إن هذا المظهر من الموارد المالية العثمانيّة هو علىٰ الأرجح واحد من أكثر الإنطلاقات وضوحاً مما يمكن اعتباره بحق سبيلاً إلى بناء الدولة الحديثة علىٰ نحو مشابه نوعاً ما لأكثر الدول الأوروبية خلال القرن السابع عشر،

(sarrafs) والموارد المالية في الدولة، كمنت في تبديل الأموال وتزويد دار الضرب (The Imperial Mint)، حيث تُسَكّ العملة،

حيث كان يمكن للمرء أَن يَشْهَدَ في الغرب والشرق علىٰ حدٍّ سواء نزعة إِلىٰ تكثيف الأعباء الضرائبية. ولقد تزامنت هذه النزعة في أوروبة مع نمو تدريجي لمفهوم الدين الوطني وما ينتج عنه من انتشار وتطبيع للاقتراض العام. ففي الحالة العثمانية، لم يَتِمّ هذا النمو قبل القرن التاسع عشر: فمن ناحية، كان الاعتماد الخاص أَكثر نمواً وازدهاراً مما كان مفترضاً في السابق؛ ومن ناحية أُخرى، بدا وكأن الموارد العامة كانت قليلة النمو... وإِذا ما أقمنا المقارنة بين تاريخ الدول الإِسلامية وذلك الخاص بأوروبة الغربية من منظور الموارد المالية العامة، فإِن أحد أبرز الاختلافات التي يمكن لَحْظَها تكمن في أَن الصعوبات المالية التي أثقلت كاهل العواهل والملوك الأوربيين خلال القرون الوسطى وما تلاها، لم تكن قط مسألة آلية ضرائبية مختلفة، ناقصة النمو وإِنما أيضاً مسألة طالت قصور السلطة السياسية التي كانت لتسمح لهم بفرض الضرائب علىٰ مواطنيهم (أَو رعاياهم) دون قيد أَو شرط. إِذ كان علىٰ الملوك الاعتماد أَو التعويل علىٰ قروض يقدمها لهم أفراد من القطاع الخاص؛ ومن هنا فإِنه من الممكن أَن تكون هذه المديونية الملكية قد ساهمت لاحقاً في نشوء المصارف... أما في الإِمبراطورية العثمانيَّة، كما في غيرها من الدول الإِسلامية الأُخرى، فكانت الضرائب المنتظمة واحدة من امتيازات الدولة، وبهذا لم تشكِّل أبداً مجالاً للشك أَو الارتياب أَو التساؤل. وتبدو الخزانة العثمانيَّة وكأنّها لم تكن بتاتاً مَدِيْنَةً للمرابين أَو مُقْرِضي المال مقابل فائدة، حتى أواخر النصف الثاني من القرن التاسع عشر. (نورد في ما يلي مصدر يتعلق بالحالة الأوروبية؛ انظر «نيلز ستينسغارد»: Niels Steensgaard, «The Seventeenth-Century Crisis», in The General Crisis of the Seventeenth Century, eds. Geoffrey Parker and Leolie M. Smith (London, 1985), pp. 38-39). أما فيما يتعلق بالحالة العثمانيَّة، فللقارىء إِمكانية العودة إِلى: «Jewish Tax-Farmers in the Ottoman Empire in the 16th and 17th centuries», Journal of Turkish Studies 10 (1986): 144-145.

بكميات منتظمة، اُتُّفِقَ عليها مسبقاً، من المعادن الثمينة. ولكنهم، وبطريقة غير مباشرة، عملوا أيضاً على تزويد أَو إمداد عناصر من الطبقة الحاكمة باعتمادات تُمَكِّنُهم من شراء كل أنواع المناصب والضرائب على الأَراضي الزراعية وغيرها من المناصب المنتجة للواردات التي كانت بدورها قادرة على إمداد خزانة الدولة بما تحتاجه من نقد أَو عملة مسكوكة. ومن خلال مثل هذه العمليات، أصبح الصيارفة جزءاً مكمّلاً من الزّخم المالي الذي سيطر على الهيكليات الاقتصادية في المدينة وهي هيكليات تَوَقَّفَ عندها تاجر فرنسي في أواخر القرن الثامن عشر، فوصفها كواحدة من أَكثر المحدّدات أَساسِيَّةً في سوق إسطنبول المالية، إِذْ كتب يقول:

«لقد كان المال نادراً في تلك الحِقبة ولا سيما في شهري آذار ونيسان من كل عام. ولكن المعنى الذي اكتنفت عليه هذه الندرة لا يتوافق أَو لا يماثل وذلك الذي تكتنف عليه اللفظة نفسها في موطنك؛ ذلك أنها لا تتأتى من نقص، ولكن الواقع أَن الشعب هنا اعتاد ادّخار قرشه الأبيض ليجده في متناول يده في يومه الأسود ويوم تتسنّى له فرصة اختطاف شراء حق جباية الضرائب أَو شراء المناصب المنْتِجَة... ثم يعود الشعب إلى التداول بالمال ما إن تنتهي هذه المكائد وإصدارات الأَحكام القضائية في مسائل الإفلاس»[102].

(102) انظر:
ACCM, L IX 708, Etienne-Marie Escalon to Roux frères, August 25, 1790.

وإلىٰ هذا الرأي، ينبغي إضافة التدفّق المضطرد الذي تشهده التحولات من المقاطعات إلىٰ العاصمة؛ فالإتاوات والضرائب والمناقصات الإقليمية أَو المناطقية علىٰ المقاطعات (mûkâta'as) والمناصب، وتقديم الرشاوى وإغداق الهدايا علىٰ من اسْتَحَقَّها أَو من لم يَسْتَحِقّها، شكّل حركة دائمة للموارد المالية في خزانات البيروقراطيين ممن احتلّوا المناصب العالية النافذة، وفي الخزينة السلطانية الخاصة وفي بيت المال الإمبراطورية. وكما كانت المقاطعات تدعم العاصمة بالحبوب والخشب المستعمل في أعمال البناء، والأقمشة أَو أي نوع آخر من السلع والبضائع، كانت كذلك تُوَلِّد جزءاً لا يُستهان به من الدخل أَو الإيراد المالي لكل من البلاط السلطاني والدولة. فالتجّار، الذين كانوا عادة يَتَوَلَّوْن إدارة أمور هذه النشاطات المالية من خلال شبكات من الحوالات والكمبيالات، ضمنوا التداول الملائم والآمن للموارد المالية من المحيط إلىٰ المركز أي الوسط، في وقت كان فيه النظام نفسه مرتكزاً علىٰ اختلال في التوازن بين المقاطعات والأقاليم من ناحية، وإسطنبول من ناحية أُخرى؛ إذْ حتى ولو كانت الأولى تراكم الاعتمادات النقدية والأموال الطائلة المحَصَّلة مقابل كل أنواع البضائع التي كانت تُرْسل بها إلىٰ العاصمة فتزوّدها بها، كانت هذه الأخيرة تتمسّك بالمطالبة السياسيَّة بحصة أكبر من الثروة التي كانت المقاطعات تنتجها. إن مشاركة التجَّار من الفرنسيين في هذه

الشبكة من الحولات والكمبيالات، لهي شاهد واضح على الطريقة التي كانت تعمل بها. كان التجَّار في إسطنبول، الذين باعوا أكثر بكثير مما اشْتَرَوا لأغراض تصديريَّة، يكدِّسون فائضاً من المال في العاصمة، فيما كان نظراؤهم في أسَاكِل المَشْرِق يعانون عجزاً دائماً في الميزانية، مَرَدّه إلى العمليات الشرائية الضخمة للمنتوجات المحلية ولمواد الخام. وهكذا أضحت إسطنبول مصرفاً فعلياً للتجارة الفرنسية في المشرق؛ إذ تعهدت المدينة بتقديم الدعم المالي وتوقيع سندات تأمين بما يضمن سَدَّ العجز في المرافىء الأخرى، وذلك عن طريق اعتماد نظام الحولات المسحوبة على أعضاء في الأمة يقيمون في إسطنبول، ويعملون عندئذ على بيعها هي نفسها إلى السلطات المحلية المستقرة إلى مال تُحَوِّلُه إلى الخزينة المركزية. وبكلام آخر، كان يمكن لتيارين متناقضين التعويض على بعضهما البعض: أولهما ذلك المؤلف من التجَّار الإقليميين الذين يستعملون مال السلطات المحلية، وثانيهما الخزينة الإمبراطورية التي كان التجَّار الفرنسيون يَتَوَلَّوْن أمر الدفع لها في إسطنبول[103].

(103) إذا شاء القارىء الحصول على معلومات مستفيضة حول هذه الشبكة التي برزت خلال القرن الثامن عشر، فله إمكانية العودة إلى «إدهم إلْدِم»:
Edhem Eldem, «The Trade of Precious Metals and Bills of Exchange in Istanbul in the Second Half of the Eighteenth Century», in V. Milletlerarasi Türkiye Sosyal ve Iktisat Tarihi Kongresi Tebliğler (Ankara, 1991), pp. 579-589.

وفي هذا المضمار أيضاً، كانت معظم هذه الوظائف تُؤَدَّى من خلال وساطة الصَّيارفة وما يسمى بالـ«كاپي كِتُوداس» (Kapi Kethüdâs) الذين كانوا يتكاثرون ويتحلَّقون حول الطبقة الحاكمة في البلاط. ولكن، وبسبب الهامشية التي بقي عليها هذا القطاع، لم تعرف إسطنبول أبداً سوقاً حقيقية خاصة بهم وكاملة النمو والازدهار. إذ كان لمعظم هؤلاء الصيارفة، «أوضة» (oda)، أو مكتب في «ڤاليد هاني» (Valide Hani)، وهو كان أحد أبرز الأبنية التجارية (Hans) الملاصقة للسوق الشرقية الكبيرة أو للبازار الكبير (the Grand Bazaar). ومع ذلك، لم يَنْجُ الصيارفة من الوقوع في شَرَك تَقَاطَعَتْ فيه الأنظمة النقابية والتَّبَعِيَّة المسْتَفْحِلَة لكل من البيروقراطية والمؤسَّسات التي كانوا يعملون في خدمة كل منهما. إذْ امتازت سوق إسطنبول في الحقيقة بعدم استقرار بالغ ترافق مع كَمّ كبير من الأخطار المحْدِقَة بها وبالعاملين فيها، في وقت كان للصيرفة فيه تأثير مباشر علىٰ حياة أو موت من ٱمْتَهَنَها: صحيح أَنَّ ٱرْتِقَاءَهُم كان مرتبطاً بٱرتقاء أَسْيَادِهِم، ولكنهم كانوا أيضاً مُعَرَّضين لإِمْكَانِيَّة أَن تَؤُولَ بهم الحال إِلىٰ السقوط في الخِزي والعار وما يَتَأَتى منهما من فقدان لِحَظْوَةِ الأسياد، ومن مصادرة لثرواتهم ومن تهديد بتنفيذ عقوبة الإعدام بحقهم. والجدير ذكره أَن معدَّلات الفائدة التي كانت الأموال تُقْرَض مقابلها، لم تُشَكِّل انعكاساً فقط لما كان يَطَال رأس المال من نُدْرَة نِسْبِيَّة وإنما أيضاً للظروف الخطيرة

والاعْتِبَاطِيَّة التَّعَسُّفِيَّة التي كانت تَتَحَكَّم بالسوق، بسبب التهديد الدائم المتمثِّل بتدخّل الدولة أَو الزُّمَر النافذة التي كانت النُّخْبَةُ الحاكمة تكتَنِفُ عليها.

ومن هنا، شكَّلت إِسطنبول مكاناً اَسْتِثْنَائِياً للتجارة، مَيَّزها في كل الأحوال عن غيرها من الموانىء والمدن العثمانيَّة. فالوجود الكثيف للدولة ولملحقاتها، والتعزيز النسبي للهيكليات النقابية والحجم الضخم لِتَعْدَادِها السكاني كانت العوامل الثلاثة التي ساهمت في تعقيدها وثرائها والنمو الكلي الذي طالَ الأسواق فيها. إِضافة إِلىٰ ذلك، فإِن ما أَضْفَى علىٰ إِسطنبول أهمية أَكثر من غيرها وأَبْدى للعيان أَوْجُه اختلافها مقارنة بغيرها من مدن الإِمبراطورية، كمن في المستوى العالي الذي بلغه تعميم النقد المسكوك ذهباً في النشاطات التجارية وذلك خلافاً لسيطرة المقايضة أَو الاعتماد الجزئي للنقد في الأشكال التي اتخذتها التجارة في مراكز تجارية أُخرى من الإِمبراطورية. فبهذا المعنى، كانت إِسطنبول علىٰ الأرجح، السوق الحَضَرية الحقيقية الوحيدة في شرقي المتوسط، فيما بقي غيرها من المدن مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمناطق الداخل التابعة لكل منها من ناحية، ومن ناحية ثانية بالدور التوسّطي الذي كانت تؤديه كل منها في الشبكات المتَّسِعة حيث كانت تُمارس التجارة البعيدة المدى. فالواقع القائل بأن الحاضرة لم يكن لها سوى القليل لتقدّمه والكثير لتستهلكه حَوَّلها إِلىٰ طريق مسدود فعلياً، بمعنى أنّها

باتت الحيِّز الأَكثر استِقْطاباً لكل أنواع التجارة أيّاً كان الشكل الذي أتخذته مثل:

- تزويد سكانها بالمواد الغذائية والتموينية.
- تجهيز قواها العسكرية ـ من جيش وبحرية ـ بالعتاد والمَعَدّات اللازمة؛
- تلبية حاجات نخبتها من السِّلع الاستهلاكية الكمالية أَو من تلك المطلوبة في دار المقّاصة التابعة للخزينة الإمبراطورية.

من المرَجَّح أَن يكون ميناء مدينة «إزمير» (Izmir)، علىٰ سبيل المثال، قد شكَّل أحد أبرز منافسي ميناء إسطنبول، لا سيما في حجم العمليات التجارية التي كانت تُمارس فيه، أَو علىٰ الأقل، بحجم أَو عدد تلك المتعلقة بالتجارة الأوروبية. ومع ذلك، فلقد شهدت هذه المدينة ازدهاراً اقتصادياً مضطرداً في إطار هيكلية تجارية مختلفة تماماً (عن تلك التي كانت قائمة في إسطنبول)، حيث لم يلعب الاستهلاك مباشرة سوى دوراً ثانوياً. ذلك أَن مركز بحر إيجه التجاري كان يستمد معظم سُبُل الرّزق من إعادة التوزيع، إذْ كان يُغَذي بالسِّلع المستوردة مناطق الداخل الأناضولي حيث كان يتم جمع كل أنواع المواد الخام والبضائع المصنَّعة أَو المنتَجة محلياً بهدف تصديرها إلىٰ الغرب أَو حتى إلىٰ الشرق. فمع مثل هذا التكريس للتَّخَصُّصِيَّة في مجال التجارة العبورية، نشطت مدينة إزمير جوهرياً بفضل المقايضة وعمليات البيع المسبَقَة، حيث كان يتم مقايضة السِّلع

الوافدة حديثاً إليها، بسلع أُخرى مُوَضَّبَة وجاهزة للتصدير، دون اللجوء إلىٰ استعمال النقد. وما لبث هذا النظام أن أمدَّ التجَّار المحليين بالزخم والفعَّالية، إذا أتاح لهم فرصة التَّحكّم بشبكات المعلومات والتوزيع المتعلّقة بالبضائع المستورَدَة والمصدَّرة[104]. وعلىٰ العكس، كانت معظم النشاطات التجارية ترتكز في إسطنبول علىٰ الدفع نقداً، كما كانت تخضع لتنظيم رَتَّبَ حركتها ضمن هيكلية سوق أكثر تنافسية نسبياً، فوجد فيها التجَّار الأوروبيون محيطاً أكثر أمناً، يَسْهُلُ التَّنَبؤ بمعطياته وتَوَقُّع تحركاته، مما يُفَسِّر الأفضلية التي كانت المدينة تتمتع بها،

(104) بالعودة إلىٰ الفصل الثاني المخصَّص لإزمير، فلقد ورد في تقرير فرنسي حول التجارة المشرقية، صادر في منتصف القرن الثامن عشر، التوصيف التالي: «إن التجارة بواسطة المقايضة هي أكثر أنواع التجارة طبيعية وأقدمية، ولكنها صعبة الاستغلال، ومكتنفة علىٰ تهديد مدمِّر في حال ارتكزت علىٰ الحاجات المتبادلة والطارئة. ويأخذ الخطر بالازدياد عندما يتم استباق هذه المقايضة، فيقوم أحد التجار الفرنسيين البسطاء والمضلّلين بتسليم بضاعته أو بدفع ماله مسبقاً إلىٰ مثل هذه الأمة الخؤونة لما اشتملت عليه من يهود ويونانيين، وخصوصاً من أتراك اتّصفوا بالظلم والنَزَوِية والفساد، مقابل بضاعة يُلزم بأخذها بأي ثمن يَتَفَرَّدون هم بتقديره. (انظر: Bibliothèque Municipale de Saint-Brieue, Ms. 88, «Mémoire sur le commerce du Levant», n. d., ca 1750, ff. 231 r° and v°).

وانظر كذلك «ميشال مورينو»:

Michel Morineau, «Naissance d'une domination. Marchands européens, marchands et marchés du Levant aux XVIII[e] et XIX[e] siècles», in Commerce de gros, commerce de détail dans les pays méditerranéens (Nice, 1976), pp. 144-184.

obeikandl.com

متميزة بذلك عن غيرها من المراكز التجارية في الإمبراطورية. إن الجهود التي لم يتوانَ التجّار الأجانب عن بذلها باستمرار من أجل فهم وإدراك هذه السوق المركّبة، ومن أجل التحكّم بها سعياً لاختراقها في آخر المطاف، شكّلت الجزء الأساسي من نشاطاتهم في إسطنبول خلال القرن الثامن عشر. ومن هنا، فإن معرفة النزاع المستتر القائم بين كل من العميل المحلي وذلك الأجنبي هو السبيل لإدراك تشابك الظروف والأحوال الاقتصادية المتغيّرة وما نتج عنه من هيمنة تدريجيَّة للغرب على الاقتصاد العثماني. والجدير ذكره أن الاستيلاء على سوق إسطنبول لم يكن ذا وجه تجاري محض وإنما ترافق مع تغيّرات قاسية برزت في الأشكال التي اتخذها نفوذ بعض المجموعات السكّانية، وفي التبديل الذي طال الولاءات، وهما عاملان كان لهما تأثيراً دائماً على بُنْية المجتمع العثماني نفسه، خلال القرن التاسع عشر.

ولادة الهيمنة:

«... يَهْرَعُ بائعوا الملابس إلى السوق عَلَّهم يضعون يَدَهم على أفضل التشكيلات وأجمل البضائع قبل أن يُحْرَموا منها. وأجْرُؤ على القولَ إنهم يفيدون إلى «غَلَطَة» بحشود غفيرة سعياً وراء القيام بمشترياتهم. تبدأ عمليات البيع جيداً تقريباً ولكن ببطء نوعاً ما. وليس من الصعب على المرء أن يلاحظ كم يَصْعُبُ بيع بالة واحدة من القماش. إذ يَتَطَلَّب الأمر أن يقوم

البائع بِقياسها أولاً بالذراع[105] الفرنسي قبل أَن يَعْمَلَ الوسيطُ العامل في المؤسَّسة التجارية علىٰ قِياسها باستخدامه وحدة قياس عامودية[106]. وقد يقوم تاجر الأقمشة بالجملة باتّهام البائع بشد القماش أثناء القياس متسبِّباً بِتَمَطُّطِه ويروح يجادله حول النقطة التي بدأ القياس منها. وبما أَن الشاقول يأكل دوماً شيئاً من القياس لأن القماش يلتف عليه فيحجب رؤيته، يقوم التاجر أيضاً بالاعتراض قائلاً إن القياس بالذراع لم يتطابق والقياس العامودي. فيصرخ في وجه عميله بحق أو بغير حق وهو موقف يمكن تفهّمه إِذْ يصدر عن من يخاف علىٰ خرافه من الذئب القابع في حظيرتها، وعن من يعرف أنّه يتعامل مع أناس لا يولون الرموز والإرادة الطيبة إِلاَّ قليلاً من الأهمية. يَتَسَبَّب مبيعُ كل رُزْمة بالجدال وقد يَمُرُّ يومان قبل أَن تُسَلَّم المشتريات لمن دَفَعَ ثمنها؛ وقد يجد المرء أَن بَعْضَ ما اشْتَراهُ من رُزَم قَصِيرٌ للغاية، وأنّه يُفْتَرَض بِأُمة باعة الأقمشة المطالبة بالتعويض عن ما خَسِرَتْه في هذه العمليات. وما إِن يَجِدُ أحدهم رُزْمَةً جيدة حتى يسعى لِلتفَرّد في الحصول عليها. وأيّاً كانت محاولات المسؤول عن المبيعات في المؤسَّسة التجارية لاطلاع الشُّراء علىٰ نص الاتفاقية التي وقَّعها ممثلوا نقابتهم، فهي تَبُوءُ دائماً بالفشل،

(105) يبلغ قياس هذه الوحدة 1,18845 م.

(106) تستعمل لفظة «pic» الفرنسية للدلالة علىٰ وحدة القياس هذه؛ وهي تُعرف بالـ«آرشِن» (arsin) العثماني، وتبلغ تقريباً 68 سنتم.

لأنهم يقومون بِتَأْوِيلها على طَريقتهم الخاصة وعلى نحو يخدم بالطبع مصالحهم (lege non pogando)[107]».

إن هذا التوصيف لعمليات بيع القماش في «غَلَطَة» عام أَلف وسبعمائة وخمسة وعشرين (1725) يُمَثِّل بوضوح ما كان عليه واقع التجارة الغربية في الحاضرة الإمبراطورية. إن اللهجة الشامخة والأسلوب المترفّع اللذين عمد الراوي الأوروبي إلى اعتمادهما إضافة إلى اعتباره هذه المساومة الفوضوية على البضائع ميزةً متأصِّلة في تجارة المحليين، يشكِّلان انعكاساً لواحدة من أكثر الأفكار هيمنة وتكراراً في التقارير المعاصرة الصادرة حول الممارسات التجارية في بلاد المشرق. ومع ذلك، لا يَسَعُ القارىء إلاَّ أن يلاحظ اكتناف هذا الأسلوب الفوقي على لهجة أُخرى فيها من التَّقَلْقُل والاستسلام ما يدفعه إلى التساؤل حول السيطرة المفترضة للتجّار الغربيين على الأسواق المشرقية وخصوصاً على تلك التي اَشْتَمَلَتْ عليها العاصمة الإمبراطورية.

فمنذ الاستيلاء العثماني على إسطنبول، والثروة تشكِّل الميزة الملازمة للتجارة الأوروبية في المدينة، وهي نتجت عن سيطرة نماذج المستهلكين الأغنياء والنافذين، كالأقمشة وغيرها

(107) انظر:

ACCM, J 194, Correspondance des députés, Mémoire de Joseph Leroy sur les draps, November 17, 1725.

من السِّلع والأصناف الكمالية المطلوبة من قِبل الطبقة الراقية من السكّان، ومحيط البلاط والنخبة الحاكمة. ومع ذلك، فلقد طال التغيير عواملها الأساسية، منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر، مُتَزَامِناً مع الانتقال التدريجي نحو الاقتصاديات الأطلسية التي حَلَّت ببطء محل أبرز شركاء الإمبراطورية السَّابقين، ونعني بهؤلاء أولئك المنضوين تحت لواء الدول الإيطالية.

وفي مستهل القرن السابع عشر، كان الإيطاليون قد سجّلوا تراجعاً ملحوظاً، إذ فقدوا مركزهم لصالح كل من الإنجليز والهولنديين والفرنسيين من التجَّار. ومع حلول القرن الثامن عشر، كانت فرنسا قد أصبحت شريكاً قيادياً في تجارة الإمبراطورية، باذلة غاية الجهد بهدف التفوق على منافسيها الذين أخذ حجم تجارتهم الإجمالي بالتضاؤل من ستين إلى سبعين في المائة مقارنة مع ما ارتقى إليه حجم تجارة الفرنسيين. ولم يكن لهذا الانتقال الرئيسي أن يصبح ممكناً لولا زخم الجهود التي بذلها «كولبير» (Colbert) للاستيلاء على الأسواق الشرق أوسطية ولولا النتائج المتأتية عن النمو المضطرد الذي شهدته الصناعة النسيجية الفرنسية، ولا سيما في منطقة «اللانغودوك» (Languedoc)، ولولا الفائدة المقارنة التي تمتع بها التجَّار الفرنسيون لِدُنو قاعدتهم ـ وهي ميناء مارسيليا ـ من أساكل المشرق. زد على هذه العوامل الثلاثة عاملاً إضافياً تمثَّل في القدرة الفرنسية على التفوّق التدريجي على القوى التجارية

للمقاطعات الهولندية وعلىٰ إنجلترا وذلك لأسباب ثلاثة:

- ما كانت تعانيه المقاطعات الهولندية في ذلك الوقت من أنكماشات في نشاطها الاقتصادي؛
- اعتماد إنجلترا لسياسة قامت بموجبها بتحويل طاقاتها ناحية مناطق قاصية وحديثة البروز ضمن العالم المعروف والمكتشَف، من الهند وحتى القارة الأميركية؛
- تزامن الأنكماش الذي كانت السوق المشرقية نفسها تعانيه في نشاطها الاقتصادي مع الزخم الذي كانت تشهده الاقتصاديات الفرنسية.

ولكن أيّاً كان تشابك الظروف والأحوال الاقتصادية، فإنّه كان يصعب التغاضي عن الواقع القائل بأن الفرنسيين كانوا يستولون علىٰ الأسواق العثمانيَّة، وخصوصاً علىٰ أسواق إسطنبول التي كانت تُعَدّ أكثرها ثراء، وذلك ضمن الحدود الممكنة والمتاحة أمام دخول التجارة الغربية إلىٰ المنطقة. وعلىٰ امتداد القرن، درجت السفن الفرنسية القادمة من مارسيليا علىٰ صَبّ بضائعها في متاجر «غَلَطَة» (Galata)، مثل: الأقمشة المستقدمة من منطقة «كاركاسون» (Carcassonne)، والأقمشة الحريريَّة التي اشتهرت مدينة «ليون» (Lyons) بإنتاجها، إضافة إلىٰ السكر والبن من الهند الفرنسية (French Indies)، والأدوية والتوابل ومواد الصّباغ والحديد والقصدير والورق وكل أنواع المنتوجات المصنّعة في مصانع وفبارك المملكة الفرنسية. فقدَّم

التجّار الفرنسيون كل هذه البضائع بكميات كبيرة منقطعة النظير، للمستهلك العثماني الذي لم يكن ليولي أية أهمية لبلاد منشئها والذي نزع إلىٰ وضع كل البضائع والشعوب الغربية في خانة واحدة أطلق عليها تسمية شاملة هي «الفرنجة» (frenk)، (Frankish).

كان انتصار الفرنسيين علىٰ كل من الهولنديين والإنجليز مدعاة فخر لهم وهو ما يبدو واضحاً في الشهادة التالية:

«يشكّل «اللوندران الثاني» (Londrins seconds) أهم الأصناف الاستهلاكية في هذا الحيّز الذي هو واحد من أَساكِلْ المشرق. وبكلام أوضح، فهو يشكّل الركائز الرئيسة لتجارتنا إذ، وبفضل هذه النوعية من القماش، ألبسنا هذا العدد الهائل من المستهلكين الذين أقبلوا علىٰ شرائه بحماسة متزايدة كل يوم. فله بالتالي إمكانية احتلال المرتبة الأولى في المنطقة، إن استطعنا تجريد الإنجليز والهولنديين من السوق الوحيدة المتبقية لهم»[108].

وبالرغم من هذا الانتصار علىٰ أندادهم الأوروبيين وما نتج عنه من سيطرة لموادهم الصناعية والتجارية، لم يتمكّن التجّار الفرنسيون فعلاً من فرض نظامهم علىٰ السوق المحلية. ويعود السبب الأساسي في ذلك إلىٰ الهامشية النسبية التي كانت من

(108) انظر: ACCM, J 1591, Mémoire des députés, December 30, 1750.

نصيب منتوجاتهم مقارنة بالبدائل التي كانت تَفِيضُ بها سوق إِسطنبول. فالبضائع الفرنسية وغيرها من المنتوجات الأوروبية كانت تطمح عموماً إِلىٰ سوق محدودة مرتكزة علىٰ النماذج الاستهلاكية الخاصة بالطبقة الأرسطوقراطية، لأنه لم يكن في وسعها منافسة البضائع المحلية ذات النوعية المتوسطة والأسعار المتدنية التي شكّلت معظم الاستهلاك الشعبي. أضِف إِلىٰ ذلك ما كانت تتعرّض له السِّلع الغربية عينها، في الأَسواق الأوروبية المحدودة، من منافسة حادة، تَسَبَّبَت بها الأصناف الكمالية والأقمشة المستوردة من المشرق، وخصوصاً من بلاد الهند. وبالرغم من عدم تمكّنهم من الإِحاطة بالحجم الذي اشتملت عليه المنسوجات الإِسلامية وغيرها من تلك المشرقية الجيدة النوعية. إِذْ غالباً ما وجد الفرنسيون أنفسهم يكافحون عَلَّهم ينجحون في تسويق مواد من الدرجة الثانية، كانت مجموعة من المستهلكين الموسرين قادرة آنذاك علىٰ الاستغناء عنها.

ولكن العامل الأهم الذي أعاق الاستيلاء الفرنسي علىٰ سوق إِسطنبول كمن في المقاومة القوية والفعَّالة التي أبداها التجّار المحليون في مجال الاتّجار بهذه المنتوجات سواء بالجملة أَو بالتجزئة. وبالرغم من أَن الأمّة الفرنسية المتواجدة في إِسطنبول، اعتبرت نفسها غالباً أوفر حظّاً من مواطنيها الآخرين المقيمين في غيرها من المدن العثمانيَّة حيث كانوا يرزحون تحت رحمة تجّار القوافل وبائعي الجملة المتَجَذِّرين في

هيكليات السوق الأهلية المحلية، فإن الاختلاف الذي مَيَّز وضعهم الخاص كمن أساساً في اَسْتِيفائها سعر المبيعات نقداً. ومن هنا أمكن للفرنسيين في العاصمة الإمبراطورية عدم الدخول في المنافسة الناتجة عن التقلّب وعدم الاستقرار اللذين كانا يشوبان المبيعات والمقايضات المستقبليَّة. أما من حيث الفعالية، فغالباً ما وجد التجَّار الفرنسيون أنفسهم خاضعين للشبكات المحلية والبُنى التي أَسْقَطَت الفائدة المفترضة لاحتكار البضائع الفرنسية المستوردة، وهي في الحقيقة فائدة وهمية، لأن هؤلاء التجَّار كانوا عُرضة للعزل في السوق الحضرية حيث التوزيع والبيع بالتجزئة، ومُلْزَمين بالتَّخَلّي عن التَّحكّم ببضائعهم ما إن يَفْرَغوا من بيعها لبائعي الجملة المحليين. فنقابات تجار الأقمشة والتوابل والأدوية في «يِيني شارشي» (Yeni Çarsi) كانت عموماً أكثر قرباً من السوق الاستهلاكية في العاصمة مما كان عليه الفرنسيون أو زملائهم من التجَّار الأوروبيين؛ ومن هنا، أمكن للبنية التضامنية والتكافلية التي امتازت بها هذه النقابات تسهل إقحام الفرنسيين في وضع من الدُّونِيَّة والمطاوعة الكليَّة للظروف التي شاؤوا فرضها عليهم. واختصار القول إن التجَّار الفرنسيين كانوا محرومين من الاتصال المباشر بالمستهلكين، إذ باعوا معظم إنتاجهم النسيجي مباشرة لنقابة تجّار الألبسة الذين بدورهم قاموا بتزويد بائعي التجزئة ـ وهم كانوا يتشاركون وإياهم العضوية النقابية عينها ـ في إسطنبول. أما الشرّاء

الآخرون فتوزّعوا بين الـ«بازرغنباشي» (bâzragânbasis) أي أولئك المتعهدين بتزويد البلاط وأعضاء الطبقة الحاكمة الذين اشتَرَوْا حوالي خُمس الألبسة الفرنسية، والخياطين وبائعي التجزئة الذين اشتروا عشراً إضافياً آخراً. أما القليل الذي تبقّى من البضائع ـ وقد تنوّع بين خمسة وعشرة في المائة ـ فلقد بِيْعَ إلىٰ عابري السَّبيل والمسافرين أَو أُعيدَ تصديره إلىٰ مراكز تجارية أُخرى مثل «بورصا» (Bursa) و«إيديرن» (Edirne).

وفي ظل هذه الظروف، استحال علىٰ التجَّار الفرنسيين اختراق الحاجز الذي أَوجدته مجموعات اتّحادية من الشرّاء بهدف إحْباطِ الممارسات الأحادية والطرائق التكتيكيَّة التي كانت تَتَهَدَّد احتكارهم الخاص للألبسة. ولقد سَرَى ذلك أيضاً علىٰ السِّلع الأُخرى، كالسكّر والبن والتوابل والعقاقير، التي كان يتم بَيْعها لتجّار النقابات في «يِيني شارشي» (Yeni Çarsi)، سوق التوابل الذائع الصِّيت في «إيمينونو» (Eminönü). زِدْ علىٰ ذلك، خضوع العلاقات القائمة بين هذه النقابات للدور التَّوَسُّطي الدائم الذي لَعِبَهُ السَّماسرة اليهود، فَأَفَادوا منه لتشكيل شركاتهم ونقاباتهم الخاصّة، مما جَعَل الفرنسيون علىٰ الأَقل يَرْتَابُون في وَلائِهِم للمصالح الفرنسيَّة.

لم يستطع الفرنسيون كسر التماسك الذي كانت تمتاز به هذه البُنى الصَّلبة الجذور، إذ وبرغم كل شيء، كانوا أغراباً دخلاء في إسطنبول، مُفْتَقِرين إلىٰ النفوذ والمعرفة الضروريَّة

لمواجهة القِوى المحلية بِفَعَّالية. زِدْ علىٰ ذلك أَن عجزهم عن تأجيل مبيعاتهم وما نتج عنه من إِبطاء في تلبية حاجات السوق، فَاقَمَ من سرعة تأثّرهم وجَعَلَهُم عُرْضة لِلْعَطَبِ والانتقاد. إِذْ كانت بضائعهم محدودة العدد والتنوّع ولم يحتكموا إِلاَّ علىٰ عدد قليل من الشراء المحتملين. وبما أنهم كانوا يعيشون في سوق شرائية، فهم كانوا كلياً تحت رحمة شركائهم في التجارة، الذين أفادوا من كامل المعلومات حول المخازن الفرنسية، مُسْتَبِقين وصول البضائع الجديدة، والذين كان بإِمكانهم التخلّي عنهم لصالح غيرهم من المزودين الأوروبيين، والذين لم يعتمدوا حصرياً علىٰ التجارة وتوزيع الملابس المستورَدَة في سُبُل رزقهم.

وهكذا، أمكن لنقابات تجّار الأجواخ والأقمشة والألبسة إِرسال مُخْبِرٍ إِلىٰ «غاليبولي» (Gallipoli) بهدف الاستعلام عن هوية السفينة الداخلة إِلىٰ المضائق. وما إِن تلقت النقابات الأخبار حول الوصول الجديد للألبسة من فرنسا، حتى أَوْقَفَت عملياتها الشرائيَّة من الأمة ـ وهي ما درج الفرنسيون علىٰ تسميته بالعصبة ـ مُلْزِمَةً الأجانب بتخفيض الأسعار. وبمواجهة هذا الخطر المحْدِق وما كان يترتب عن عدم بيع البضائع المخَزَّنَة من كلفة، لم يستطع التجَّار الفرنسيون تفادي هذا الضغط، فاستسلموا له، وأخذوا يبيعون بضائعهم لبعضهم البعض بسعر أَقل من المعتاد أَو المفترض، وذلك في محاولة

يائسة منهم للتخفيف من مخزونهم دون أَن يَتَكَبَّدوا الكثيرَ من الخسائر، لا سيما أنهم ٱفتقروا للحماسة التي كانت العمولة تساهم خصوصاً في إِذكائِها. وبما أنّهم كانوا يُعَارِضون تخفيضَ أسعارهم بشكل هائل، عمدوا إِلىٰ التلاعب عموماً بمدة الاستحقاقات، فامتدت الاعتمادات، في بعض الحالات القصوى، مدة قاربت السنتين، مما أَدَّى إِلىٰ سيطرة شبه كاملة للعملاء المحليين، وهو المأزق عينه الذي عانى منه الفرنسيون في أساكِل المشرق الأُخرى.

ومع نهاية العقد الثاني من القرن الثامن عشر (1720)، كان الوضع قد أصبح متعذّر الاحتمال وانتحارياً لدرجة حاولت معها الأمة الفرنسية التَّصدِّي للبُنَى المحلية عبر منافستها، مُلْزِمَةً نفسها، للنجاح في مَسْعاها، بما يشبه بُنْيَة النقابة المرتكزة علىٰ التعاضد والتعاون والنشاط الجماعي. وكان تبنّي التجَّار الفرنسيين للإِجراءات والتدابير النقابية أمراً منطقياً إِذ أظهر تَكَيُّفاً مُحَنَّكاً ومعقَّداً نوعاً ما للظروف المحلية المسْتَشْرية في ظِلّ الضغوطات المنبثقة من الجبهة المتَّحدة التي كانت تضم شركَائهم المحليين. كما أَن خِيارهم هذا شكَّل اعترافاً ضِمْنِياً من قِبَلهم بقلّة شأنهم وتَبَعِيَّتهم وعَجْزِهِم عن دخول اللعبة والمضيّ فيها بناءً للقوانين الفرنسية:

«إِن كل المِهَن والمؤسَّسات المشتغلة بتجارة أَو صناعة ما في القسطنطينية هي في حالة تحالف تُمليها عليها ضرورةُ العناية

بالصفقات والعمليات الشرائيَّة التي يُفْتَرَض بأعضائها القيام بها خصوصاً في حالات الحَاجَة الملحّة والطارئة. فهم يتوافقون فيما بينهم علىٰ السَّفر الذي ينبغي عليهم عرض البضاعة به، وهو سعر يرى التاجر نفسه مُلْزَماً بقبوله والانصياع له دون اللجوء إلىٰ أية تسويات. ومن هنا، فإن السبيل الوحيد الذي يُمَكِّنُنا، إن نحن اتَّبَعْناه، من التَّصدّي لعصبة الشراء ووكلاء المشتريات، هو ذلك الكامن في إنشائِنا لعصبة مضادة، تضم الباعة وتجعل من تعزيز وتثبيت سعر الملابس والأقمشة، ومن تفادي الخضوع لقانون بائعي الأقمشة والألبسة والأجواخ في البلاد، شغلها الشاغل»[109].

وواقع الحال إنَّه لم يكن باستطاعة هؤلاء التجّار القيام بالكثير للتصدِّي لمجموعة كانت تسيطر علىٰ كل من التوزيع والاستهلاك، ولا تَتَلَكَّأْ أبداً في استعمال الوسائل الخارجة عن نطاق الاقتصاد سعياً وراء تعزيز موقعها في مواجهة الدخلاء، تماماً كما حصل عام ألف وسبعمائة واثنين وخمسين (1752) عندما قامت البطريركية بتهديد مَنْ تُسَوِّل له نفسه من أعضاء النقابة عدم إطاعة هذه المجموعة، بالحرم الكنسي. فكان لهذا الإجراء أن أدَّى إلىٰ مساندة المقاطعة اليونانية للألبسة الفرنسية.

---

(109) Paris, Archives Nationales, Affaires Etrangères Série B^{III} 241, pièce 4, Réflexions générales sur le commerce de l'échelle de Constantinople, ca. 1750.

obeikandl.com

والجدير ذكره اشتمال نظام الأمة الفرنسية التقليدي، أي ذلك القائم علىٰ المحاكاة والتقليد والذي أطلق عليه التجّار اسم نظام التسويات (the arrangements) علىٰ مجموعة من التدابير والإجراءات فرضتها الأمة علىٰ نفسها طواعية وهدفت إلىٰ الحثّ علىٰ النشاط والتفاعل الجماعِيَيْن، وعلىٰ الشعور بالمسؤولية وتحمّلها، وذلك تحت إشراف السفير ونوّابه المنتخبين. ولقد نصّت هذه التدابير علىٰ الآتي:

- إجراء المبيعات بمشاركة جميع التجّار، كل تناسبياً مع مخزونه من البضائع، وصولاً إلىٰ تحقيق التصفية الكاملة للتوزيع.
- عدم السماح بالاتّجار بمعزل عن هذا الإجراء.
- إعداد بَيَان مفصَّل عن الموجودات في المخازن من بضائع وسلع ووضعها تحت مراقبة الشخص المفوّض بذلك.

وبكلام آخر، فإن التجّار الفرنسيون كانوا ملزمين بالتضحية بمصالحهم الشخصية أو الفردية، وغالباً المتضاربة والمُتَنَازع عليها، لصالح هذا الائتلاف الذي يشبه النقابة، الذي قاموا بإنشائه.

ولكن مُنْتِجوا الملابس في منطقة «اللانغودوك» (Languedoc)، وتجّار مارسيليا، ما لبثوا أن رأووا في هذا التطور، عائقاً أساسياً يحول دون نمو وازدهار سوقهم المشرقية، فقاموا بالتصدّي له بقوة. ولكن ذلك لم يؤثّر علىٰ النظام الذي

استمر في العمل حتى أواخر الخمسينات تقريباً من القرن الثامن عشر (1750)، مساهماً في تطبيع العلاقات بين المتَّحد الفرنسي والنقابات الإسطنبولية. فمع حلول الأربعينات من القرن الآنف الذكر، كانت مجموعة من الاتفاقات الخطية بين كل من الفريقين قد ساعدت على إرساء قواعد تجارة الألبسة. إن المحتوى الذي اكتنفت عليه واحدة من هذه الوثائق يَشْهد بوضوح وجلاء على التوصّل إلى تسوية متبادلة في هذا المضمار؛ إذ وافق التجّار الفرنسيون على الحدّ من مبيعاتهم بما يتناسب والحاجات المُفْصَح عنها من قِبل باعة الملابس والأقمشة الذين، بدورهم، وافقوا على التخلّي عن المقاومة السلبية المعتمدة كشكل من أشكال المضادّة، مرتضين بالتالي تبنّي موقفاً أكثر ليونة، يشتمل على بعض المراقبة والضبط لأعمالهم الداخلية. ومن هنا، فإن الاتفاق الموقّع بين التجّار الفرنسيين ونقابة بائعي الأقمشة والألبسة والأجواخ، عام ألف وسبعمائة وثلاثة وأربعين (1743)[110] أَرْسَى الظروف الأساسية

(110) انظر خلاصة المقالات الملحَقَة بالاتفاقية التي أُقِرَّت السنة الماضية، بين الأمة الفرنسية ونقابة بائعي الألبسة والأقمشة في القسطنطينية والتي تَمَّ تجديدها في هذا اليوم، الموافق فيه السادس من آذار/ مارس، من العام ألف وسبعمائة وثلاثة وأربعين، وذلك لمدة سنتين في:

ACCM, J 200, Correspondance des députés, Extrait des articles joints à la convention pasées, l'année dernière, entre la nation françoise et le corps des drapiers à Consple, renouvellée ce jourd'huy 6e mars 1743 pour deux années, March 6, 1743.

للمشاركة والتعاون بين كل من الفريقين، وغالباً بالتوافق على مراعاة كمية الرُّزَم المَنْوِي شراءها من قِبل بائعي الألبسة والأقمشة. ولكن هذا الاتفاق ما لبث أن تَكَشَّف عن مادتين ذي طبيعة تفاجيء نوعاً ما من يطلع عليهما. إذْ، وبحسب واحدتهما، فإن الأمة الفرنسية منحت شخصاً يُدعى «إسّايا سيڤيه» (Issaya Seville)، «امتياز فتح محل تجاري»، فيما وافقت على عدم الإفادة من الامتيازات (yedics)[111] الثلاثة عشر المتبقية التي كانت تمسك بزمامها. إن الاعتراف بالحقوق الفرنسية بمثل هذا الامتياز المكرّس داخل البنية النقابية، يوحي بأكثر من مجرد تطبيع للعلاقات بين التجّار الفرنسيين ونظرائهم المحليين.

يمكن لمن يَسْتَقْرِء هذا الوضع أن يَلْحظَ نوعاً من الانتقال من الوضع المحلي الذي غلب عليه الطابع النزاعي أو على الأقل التنافسي، إلى وضع يقتضي ضمناً إشرافاً وتحكّماً تدريجيين للأجانب بالظروف والشروط المحلية. وحتى ولو افتقر المراقِبُ إلى إمكانية تكوين رأي محدّد حول الزمن الذي انتهت فيه السيطرة المحلية لِتَحُلَّ محلها السيطرة الأجنبية، فإن ما توفّر من وثائق، ينقل صورة تُبْرِز المنحى التدريجي الذي اتَّبَعَتْهُ الأمة الفرنسية في بسط سيادتها على السوق المحلية، وذلك على حساب ما كان يبدو وكأنه نفوذ وشبكات معلومات

(111) «جيديك» (Gedik) هي لفظة تركية عثمانيّة تصف الامتياز الذي يمكن للمرء بموجبه فتح دكان داخل أبة نقابة أو تعاونية.

متينة الأُسس، تابعة للتجّار المحليين والنقابات التي انْضَوَوْا تحت لوائها. إن البداهة تنطوي ضمناً علىٰ الواقع القائل بأن العناصر الأجنبية بدأت تدريجياً بالهيمنة علىٰ سوق المدينة، عاصمة الإمبراطورية، في منتصف القرن الثامن عشر. وبالتزامن مع هذه الهيمنة، انبثقت عملية هيّأت الأرضية المؤاتية لإدخال أو دمج هذه السوق في الاقتصاد الغربي ولكن بشروط غير متكافئة.

حتى ولو ألقينا نظرة عُجْلَى علىٰ الوثائق التي أعدّها كل من العملاء وصانعي القرار في مضمار التجارة الفرنسية في المشرق، والقرن مُشْرِفٌ علىٰ نهايته، ولا سيما في إسطنبول، لوجدنا أنّها توحي بأن مثل هذه العملية الادماجية أُنجِزَت أقلّه في نظر المراقبين الفرنسيين. وفي الواقع، فإن التقارير الصادرة في نهاية القرن حول المتّحد الفرنسي، بما فيها تلك التي أعدّها كل من السفير الفرنسي والمسؤولين عن غرفة التجارة الموجودة في مارسيليا، أظهرت تغيّراً واضحاً في اللهجة التي اعتادوا اعتمادها سابقاً. إذ تَخَلّوا عن حالة التَّرَبّص التي كانوا يَقْبَعون فيها بحجّة الدفاع عن أنفسهم، كما وأنّهم تَخَلّوا عن تلك النزعة التي جعلت منهم في الماضي شديدي الشك والارتياب بالآخرين أيّاً كانوا، مستعيضين عنها بسياسة مزجوا فيها بين عدائية واضحة لا توفّر أحداً ورؤية استعمارية متنامية للسوق العثمانيّة والاقتصاد العثماني علىٰ حدٍّ سواء. ولكن الواضح، أن هذا التعديل الذي طال الخِطاب التجاري لم يَعكس بالضرورة

صورة ملموسة واقعية عن التغيير الذي حَلَّ في الواقع الاقتصادي، وإنما أَتى نتيجة للرؤى الاقتصادية المتغيِّرة التي كانت إلىٰ حدٍّ ما مستقلَّة عن التوازن الاقتصادي. والجدير ذكره أَن نمو نظرية اقتصادية في عصر المنطق (Age of Reason) كان مسؤولاً بشكل كبير عن التأويل والتفسير الجديدين للظرف الذي أخطأ المراقبون تقويمه في الماضي. إن اكتشاف مفاهيم:

- القيمة المضافة (value-added)؛
- التوازن الواسع النطاق (macro-equilibria) في التجارة الناشطة داخل الدولة، وهو ما أَصْطُلِح علىٰ الدلالة عليه بـ«المركنتيلية» (mercantilism)(*)، وعمل اقتصاديو أَو علماء الاقتصاد في القرن الثامن عشر ـ الذين درج مواطنوهم علىٰ تسميتهم بالكُتّاب الاقتصاديين (les auteurs économiques) ـ علىٰ الارتقاء به إلىٰ مستوى أَكثر تعقيداً من النقد والتقويم والتثمين أَو التَّخمين؛

والإدراك المتنامي لمعظم المتغيّرات البنيوية التي طالت الاقتصاديات الأوروبية في مرحلة ما قبل، أَو مستهل، اتساع رُقْعَة الثورة الصناعية، كانا العامِلَيْن اللذين ألْزَما الفرنسيين

(*) المركنتيلية (mercantilism) نظام اقتصادي نشأ في أوروبا خلال تَفَسُّخ الإقطاعية لتعزيز ثروة الدولة من طريق التنظيم الحكومي الصارم لكامل الاقتصاد الوطني، وانتهاج سياسات تهدف إلىٰ تطوير الزراعة والصناعة وإنشاء الاحتكارات التجارية الخارجية.

بصياغة مفاهيم العلاقات التجارية مع الإمبراطورية العثمانيَّة بطريقة غلب عليها الطابع العصري. إن المقتطفات التي نعرض لها فيما يلي، تشير إلىٰ أن مثل هذه العمليات التقويميَّة والتخمينيَّة أدَّت غالباً إلىٰ مصوغات مرتكزة علىٰ نماذج أوْحَت في ذلك الحين بتقسيم للعمل من وجهة النظر الاستعمارية:

- ينبغي العمل بقدر المستطاع علىٰ تشجيع تركيا، التي تكتنف علىٰ ثروة متمثِّلة بِخَصْبِها، علىٰ تصدير بضائعها إلىٰ الخارج[112].

- أين يمكن للمرء أن يَقَع علىٰ شعب يتَّصف بمثل هذا الرضا والإذعان السلبيين بحيث يغمض عينيه فلا يرى ما تزخر

---

(112) انظر:

ACCM, J 1562, Mémoire sur le commerce du Levant par Jean-Joseph Paris, Efruary 18, year II (1793).

إن صاحب هذا التقرير يشدِّد علىٰ حاجة الإمبراطورية العثمانيَّة إلىٰ التطوّر والنمو عبر التركيز علىٰ الإنتاج الزراعي عرض الاستثمار الصناعي لأنه، وبناء لقوله، «لا يمكن لأحد الاستثمار في الصناعات دون أن يَتَكَبَّد الخسارة ويكابدها». إن آراءه المؤيدة لمذهب الليبرالية الاقتصادية والمبنية عليه، قد أيَّدت الامتيازات (Capitulations) التي كانت، في نظره، تشكِّل «روابط هذه الفائدة المتبادلة، حتى وإن اتخذت أشكالاً مختلفة لكل من الفريقين». «دعونا نجدِّد هذه الامتيازات... دعونا نطلق الأتراك علىٰ الأصناف الجديدة التي ينبغي عليهم تخويلنا حق امتيازها، لما في ذلك من خدمة لمصالحهم ومصالحنا علىٰ حدٍّ سواء».

به أرضه من موارد، وما يمتاز به من موقع استراتيجي، لكي نتمكّن من الإفادة منه والعمل على استغلاله[113]؟

● إن اللامبالاة وثِقل الهِمَّة التي تَتَّسِمُ بها هذه الأمة، التي أجازت للظالمين من الأجانب العَبَث بإنتاجها وتجارتها، يدفعان بالأمة الفرنسية، التي تُثَمِّن هذه الموارد، إلى العمل على المحافظة على أعمال هذه الدولة (أي الإمبراطورية العثمانية، ولا سيما تركيا) لأن في ذلك ما يؤمِّن مصالح فرنسا[114].

● إنه لَيُشَرِّفنا أَن نرفع إليكم، ضمن هذا المغلف، التقرير الذي أَعدَّه التجَّار الفرنسيون العاملون في المرفأ... وهو يعتمد على إبراز المحَفِّزات التي ينبغي أَن تُعطى لصناعتنا الوطنية في سبيل إنماء وزيادة التقدير والإعجاب اللذين تُبْدِيهما الإمبراطورية العثمانيَّة بها[115].

والجدير ذكره أَن هذه التصريحات لم تكن سوى إعادة

---

(113) انظر:

Charles-Marie d'Irumbery, comte de Salaberry, Voyage à Constantinople, en Italie et aux îles de l'Archipel, par l'Allemagne et la Hongrie 9Paris, 1799), p. 161.

(114) انظر:

Paris, Archives du Ministère des Affaires Etrangères (AMAE) M. D. Turquie, vol. 8., ff. 168 r° and v°. Réflexions succintes sur l'Empire Ottoman par M. de Sainte-Croix, 1780.

(115) انظر:

ACCM, J 208, Correspondance des députés, Escalon and Gravier to the Chamber of Commerce, November 22, 1790.

صياغة جزئية لوقع من التخلّف النسبي الذي سبق له أَن برز للوجود علىٰ مستوى الاقتصاد الواسع النطاق، وذلك بتأثير من المواد الخام التي طغت علىٰ الصادرات العثمانيَّة المتصدية لوفرة وتفوّق المواد المصَنَّعة في الواردات المستقدمة من الغرب. وبالرغم من أَن الانخفاض التدريجي الذي لحق بالحِصَّة المتدنِيَّة في الصادرات العثمانيَّة إِلىٰ الغرب فاقم هذه النزعة المستَفْحِلة خلال القرن الثامن عشر فإِن الأنْمُوذَج لم يكن لِيُشَكِّل بعد «دمجاً» أَو «إِدْماجاً»، والسبب في ذلك عائد إِلىٰ حدٍّ ما إِلىٰ خضوع الصادرات الأوروبية لتطوّر أَو نمو مشابه تَمثَّل باستبدال السِّلع المصَنَّعَة مثل الألبسة، بالبضائع الاستعمارية الطابع والجزئية التصنيع مثل السكر والبن والأَصْبِغة. وإِن أفضل ما يمكن اعتماده من ألفاظ لتوصيف هذه الظاهرة التي تَجَلَّت خلال القرن الثامن عشر هو لفظة «سَوْق» أَو «إِقتياد» الاقتصاد العثماني إِلىٰ داخل النظام الغربي والإِفادة منه كمزوّد بالمواد الخام ولكن ليس كسوق للبضائع المصَنَّعة. فالنمو الذي طرأ مؤخراً تلازم والثورة الصناعية وما نتج عنها من وفرة في البضائع المصَنَّعة، الرخيصة الثمن، والجماهيرية الاستهلاك التي فاضت بها الأَسواق العثمانيَّة.

إِن هدفنا الرئيسي من هذه الدراسة لا يكمن في تَثْمِين أَو تَقْوِيم العلاقات التجارية القائمة بين الغرب والإِمبراطورية العثمانيَّة، وإِنما بالأحرى في تسليط الأضواء علىٰ مؤشرات

النمو بما يخدم بروز شكل جديد للسلطة أَو القِوى علىٰ مستوى اقتصاد ضيِّق النطاق (micro-economic)، وذلك مع نشوء ميزان جديد للقوى بين التجار من الأجانب، والعملاء المحليين الناشطين في سوق إِسطنبول. وفي هذا الصدد، كمنت النزعة المهيمنة في الترويض التدريجي لمخاوف التجَّار الفرنسيين من السيطرة المحلية، وإِدراكهم المتنامي لتفوّقهم المتَجلّي في قدرتهم علىٰ فرض الشروط علىٰ مجموعات سبق لها أَن أخضعتهم لسيطرتها. الواقع أَن المشكلة هي في محاولة فهم كيفية حصول هذا التغيير الذي طال التصرّف والرؤيا، وبكلام أَكثر وضوحاً ودقّة، محاولة إِدراك ماهية العوامل التي سمحت لهؤلاء الأجانب بتبديل الوضع الذي لم يكن مؤاتياً بما يكفي لضمان خدمة مصلحتهم وتحقيق فائدتهم الخاصّة.

وبناءً لما سبق لنا التوقّف عنده، فإِن جزءاً من هذا الانتصار كان مَرَدّه إِلىٰ قدرة التجَّار علىٰ تنظيم مُقَاومتهم عبر إِلزام أنفسهم بممارسات احتكارية بهدف التصدّي للاحتكارات المحلية. إِضافة إِلىٰ ذلك، فلقد بدا الفرنسيون وكأنهم قادرون علىٰ استغلال بعض الشِّقاقات، لا سيما منها تلك الناتجة عن العَصَبِيّة العِرْقِيَّة والتي كانت تتقاطع والبُنى النقابية. تلك كانت خصوصاً الحال مع نقابة بائعي الأقمشة والأجواخ والألبسة التي حرص الفرنسيون دائماً علىٰ تقديم الدعم لمن انتمى إِليها من اليهود، وذلك سعياً وراء التَّصدّي لمن فَاقَهُم قوة ونفوذاً وعدائية

من اليونانيين[116]. فعندما عمد هؤلاء، عام ألف وسبعمائة واثنين وخمسين (1752)، إلىٰ اعتماد مُقَاطَعَة أحادية للألبسة الفرنسية، رَدَّت الأمة بتحويل التزاماتها كلياً إلىٰ الأعضاء اليهود في النقابة. وبعد انقضاء خمسة وعشرين عاماً تقريباً، ساعدت هذه الاستراتيجية التي اتَّبعها الفرنسيون علىٰ اسْتِئْصَال اليونانيين من السوق المخَصَّصَة للاتِّجار بالألبسة الفرنسية[117].

ومع ذلك، فإن مثل هذه الإجراءات لا تكفي لتشرح كُلِيّة هذا التغيير الجَذْرِي الذي طال شَكْلَ نفوذ أو قوة السوق، لا

(116) يندرج ما قدمته الأمة الفرنسية من دعم لنقابة اليهود الضعيفة ضد تلك التي كان يشكلها اليونانيون الأكثر ثراءً ونفوذاً وعدداً منهم، في إطار سياسية ضرورية تُمليها علينا مصالحنا التي تتطلب منا أن نكون قادرين علىٰ حمل البعض علىٰ التَّصدي للبعض الآخر عندما يكون ذلك ملائماً لنا، وعلىٰ استعمال اليهود في إضعاف اليونانيين وعلىٰ الإفادة من انقساماتهم علىٰ نحو نَحملهم معه علىٰ الإجماع علىٰ ما نريده منهم. هذا هو بالضبط ما يخدم مصالحنا، وهذه هي الطريقة التي تتيح لنا، إن وضَعْنَاها حَيِّزَ التنفيذ، استغلالهم،

(ACCM, J 1591, Mémoire des députés, December 30, 1750).

وقبل ذلك بكثير، أي في العام ألف وسبعمائة وتسعة عشر (1719)، كان الفرنسيون قد نهجوا نفس النهج مع تجار الألبسة والأجواخ من الأرمن، المتهمين ببيع الألبسة التي كانوا اشتروها منهم بأسعار مُخَفَّضَة، عبر فرض الحظر علىٰ كل العمليات التجارية التي يقومون بها.

(AMAE, Registres consulaires de l'ambassade de France, vol. X, Assemblée de la nation, December 12, 1719).

(117) انظر:

ACCM, L IX 710, Jean-André Henry et Cie to Roux frères, September 3, 1778.

سيما في ظل قصور الفرنسيين عن تطبيق السياسات عَيْنِها على الفروع الأُخرى التي تَشَعَّبت من تجارتهم في إسطنبول. ثم إن التجَّار الفرنسيين ما لبثوا أَن فشلوا في مكان آخر أيضاً، بسبب عدم تَمَتُّعِهِم بنفس النوع من الاحتكار الجُزئي في مجال الاتِّجار بسلع مثل السكر والبن والأدوية والتوابل، والأَصْبِغة، ولأن أَمَماً أوروبية ومَشْرِقِيَّة أُخرى إضافة إلى شبكات تجارية محلية داخلية كانت تُعْنى بتأمين هذه البضائع.

وللإخفاقات الفرنسية في مجالات أُخرى سبب أَكثر أهمية من تلك الأسباب التي أتينا على ذكرها آنفاً، إذ ارتبط بعوامل لا تمتّ إلى الاقتصاد بصلة، أثّرت على السوق، فأمكن لها في نهاية الأمر أَن تصوغ لها شكلاً مستقلاً على التوازن الاقتصادي البحت. وبكلام أعَمّ، فإن النفوذ الاجتماعي والسياسي بقي عاملاً أساسياً أمكن له تشويه أَو تقويض المسار الطبيعي لآليات السوق فأدخل بالتالي إلى هذه الأخيرة عنصر عدم الاستقرار وعنصر الاعتباطية التحكميّة المستترين، مما انعكس في الغالب ضرراً وخسارة على التجَّار الأجانب. حتى في حالة سوق الألبسة، التي غلبت عليها التنافسية النسبية، فإن تَدَخُّلِيّة الدولة ـ أو على الأقل التهديد بها ـ تَمَكَّنت من لعب دور أساسي في التحكّم بتصرّفات التجَّار الفرنسيين، كما يبدو ذلك جلياً واضحاً في الشهادة التالية الواردة في أرشيف غرفة التجارة في مارسيليا:

«... لن يكون من الممكن رفع سعر الملابس التي

نُنْتِجُها إلىٰ مستوى أَعلى من ذلك المتعامل به اليوم. وكل ما يمكننا التطلّع إليه هو الإبقاء علىٰ نفس مستوى الأسعار، بما أَن الباب العالي يبدو وكأنّه أخذ القرار بجعل هذا الأمر مسألة، للدولة فقط حق النظر فيها، ملزماً بائعي الألبسة والأقمشة والأجواخ بالانتساب إلىٰ عصبة تَتَصَدَّى لتلك التي نَنْضَوِي تحت لِوائها. . .»[118].

ولقد أَحْسَنَ التجارُ الفرنسيون في إِدْرَاكِهم أَن معظم العملاء العاملين في السوق اسْتَقَوْا جزءاً علىٰ الأقل من نفوذهم وسيطرتهم من العوامل الاجتماعية والسياسيَّة. تلك كانت خصوصاً حال المسلمين منهم، الذين اصْطُلِح في الغرب علىٰ تسميتهم بالأَتراك والذين كان لانعزالهم الثقافي وما حازوه من وضع تفضيلي في المجتمع، أَن جعل إِخضاعهم أَو ترويضهم أمراً صعباً. وبالرغم من محدودية الاتصال التجاري البحت معهم، إذ بالكاد تخطّى العلاقات المتعلّقة بالاتجار بالبن والسكر، فإنه كان من المستحيل عموماً علىٰ الفرنسيين التواصل المباشر معهم. حتى إن الطريقة التي اعتمدوها لإدارة الشؤون التجارية ـ وهي طريقة غلبت عليها الاتفاقات الشفوية المنافية للوثائق المكتوبة ـ، أَرْبَكَتْ بدورها الأجانب. فحرص

(118) انظر:
ACCM, J. 166, Correspondance de Castellane, Castellane to the Chamber of Commerce, September 30, 1744.

obeikandl.com

الفرنسيون على تفادي الخلافات والاحتكاكات والنزاعات في علاقاتهم مع التجّار المسلمين وذلك عن طريق استعمالهم لوساطة شركة الصيارِفة الذين عَهَدوا إليهم تحصيل المدفوعات والمسْتَحَق من الديون مقابل مبالغ يَتِمّ تسديدها نقداً ما إن يتم جمعها واقتطاع رسم عمولة على المبيعات[119]. وشَكّل هذا الاجْتِنَاب للاتصال المباشر الطريقة العملية للتعامل على قدم المساواة مع مجموعة من التجّار لم تكن الأمة لتوليهم كامل ثقتها لما كانت تشعر به من قلق كبير تجاههم. ومع ذلك، فإن المشاركة العامة للتجّار المسلمين في التجارة الفرنسية وما تركوه من تأثير ضِمْني عليها، كانا هامشيين كفاية لجعل التضحية أمراً مقبولاً.

أما في مجال التعامل بالبضائع المصَدَّرة، فغالباً ما واجه الفرنسيون مقاومةً تَوَزَّعَت بين تلك السلبيَّة وتلك الناشِطة والتي أَتَتْ من قِبَل المنتجين أو التجّار في المدينة ومحيطها. والجدير ذكره أن السِّجلات المُنْطَوِيَة على نُسَخ العرائض والالتماسات التي رَفَعَها السفير الفرنسي المعتَمَد لدى الباب العالي، زَخَرَت بالشكاوى التي تتذمّر فيها أُمَّتُه من هذه المضايقات المستمرّة. ولا يبدو أن الباب العالي اتّخذ تدابير حقيقيَّة بحقّ هذه

(119) انظر:

ACCM, J 195, Correspondance des députés, Extraits des registres, April 29, 1729.

المجموعات، التي كانت تتمتع بحماية الدولة عَلَناً أَو ضِمناً، مما دفع بالفرنسيين إلىٰ اعتبار النزاع معها مجازفة سياسيَّة محفوفة بالمخاطر وبالتالي غير مقبولة، فَأَعْرَضوا عن هذا الوضع الذي لا تَعَادُلَ ولا تَكَافُىءَ فيه. وعلىٰ سبيل المثال، نَتَوَقَّف عند ما حَصَلَ عامَ ألف وسبعمائة وواحد وأربعين (1741)، عندما قام الوزيرُ «موريپا» (Maurepas) نفسه، بإعطاءِ السفير تعليماتٍ طَلَبَ منه فيها إِقَامَةَ سُلَّم من الأولَوِيات لأَصْحَاب الدُّيون في حالات إفلاسِ الفرنسيين والمحافظةِ عليه. واتِّساقاً مع هذه الأَوْلَوِيّات، يُمكن إِعطاءُ الأفضليةِ للأَتراك أولاً، ثم لغيرهم من رَعايا «السيد الأعظم» (the Grand Signor) ـ ويُعْنى به الإمبراطور العثماني ـ وأَخيراً إِلىٰ الفَرَنْجَة أَو الأغراب[120].

ولكن السببَ الأهم الذي مَكَّن الأَتراك من الاسْتِحْوَاذ علىٰ ٱهْتِمام الفرنسيين، كَمَن في تمثيلهم لِبُنْيَة السلطة ـ ويُعنى بها البلاط، والنخبة الحاكمة، والبيروقراطية ـ إِذ تَخَطَّى ما ٱحْتَكَموا عليه من نُفُوذٍ وما كان لهم من تأثيرٍ ضِمْني مُسْتَتِر، التجَّار المسلمين بكثير. وأيّاً كانت تَحَفُّظَات التجَّار الفرنسيين في تعاملهم مع نُظَرَائِهِم المسلمين، فَإِنَّها كانت تُصْبح أَكثر حِدَّة فقط في ظِلِّ مؤسسةٍ أَو في وجودِ عُنْصُرٍ انْتَمَى إِلىٰ الدولة أَو

(120) انظر:
AMAE, Registres consulaires de l'ambassade, Copy of a letter from Maurepas to Castellane December 4, 1741.

الطبقة الحاكمة. وخلال القرن السابع عشر ومُسْتَهَلّ القرنِ الثامن عشر، كان المتَّحَدُ الفرنسي عُرضةً في غالبِ الأحيانِ لِشَتّى أَنواعِ الإِجْرَاءَات الاعْتِبَاطية والتدابير التَّحَكُّمِيَّة والابْتِزَازات الصادِرة عن الباب العالي. إن ما تَضَمَّنَتْهُ هذه الأعمال من مُجَازفات ومخاطرَ ما لَبِثَ أَن أَلْزَمَ السفير الفرنسي المعتمَدَ لدى الباب العالي في إسطنبول أَو مُمَثِّليه بالتَّدَخُّل مباشرة بغرض الدِّفاع عن مَصَالح المتَّحَد الفرنسي. ولقد اتَّفَقَ هذا النموذج والتَّصَوّر العثماني لأي متَّحد لا ينال صِفَةَ الشَّرعية إلاَّ إذا كان ممثَّلاً بسلطة مُفَوَّضَة ومُعْتَرَفٍ بها رسمياً، مُسْتَثْنِياً بالتالي إمكانِيات الحصول علىٰ دَعْمٍ فَرْدي. وما لبث أَن طرأ المثل علىٰ ذلك والقرن السابع عشر علىٰ وشك الإدبار، عندما حاول قائمُ مقامِ (Kaymakam) إسطنبول الضغطَ علىٰ الأمة الفرنسيَّة آخذاً بعينِ الاعتبار خصوصاً الالتزامات والعهود المُتَعَلِّقَة بالعَضَلَةِ الخيّاطيّة. وفي مَعْرِضِ الردّ علىٰ هذا التصرّف، أَرْسَلَ السفيرُ علىٰ جَناحِ السرعة وفداً مفوضاً للإِمْسَاك بِزِمام المسألة والعمل علىٰ مُعَالَجتها مباشرة مع هذا الموظف الرسمي. ومن شأن دقائق هذه المقابلة التي جَرَتْ بين رئيس الوفد الفرنسي وقائم مقام إسطنبول أَن تُعْطِي المثل الجلي الواضح علىٰ الموقف الذي تَبَنّاه الفرنسيون عندما تَلَقّوا تهديداً من هذا النوع طال امتيازاتهم وأمنهم.

وفي ما يلي نص الحوار الذي دار بين «السيد ماينار»

(Sieur Meynard) ـ المُشَار إليه بحرف (م) للاقْتِضَاب ـ والقائم مقام (Caymecam) ـ المشار إليه بحرف (ك) للاختصار ـ، مهام الترجمان:

م ـ إن مولاي وسيدي سفير فرنسا، وَقَدْ رَاقَهُ كثيراً التَّدْبِيرَ المجيد الذي اتخَذَه سُمُوكُم، أوْفَدَني لزيارتكم بُغْيَةَ تَهْنِئَتِكُم عليه والتأكيد لكم عن رَغْبَتِهِ العميقة بإرْساءِ قَواعد صداقةٍ مخلصةٍ صدوقةٍ مع سُمُوِّكُم.

ك ـ إنني كثيرُ الامْتِنَان لسعادة السَّفير لِكِياسَتِه هذه، ويَهُمُّني أَن تُؤَكِّدوا له بالنيابة عني، أنني أَتَطَلَّع إلىٰ تأمين الفُرَص التي أَثبِتُ له من خِلالها أنني فعلاً صديق مخلص ووفي.

م ـ إنني انْتَهِزُ هذه الفرصة والسعادة تَغْمُرُ قلبي فأقدِّم لِسُمُوِكم فائِقَ احترامي وتواضعي.

ك ـ إنه لمن دواعي سروري أَن أَقْبَلَ تمنياتكم المفْعَمَة بالاحترام والمودّة، ويمكنكم أَن تتأكَّدوا أنه، وبوحي من الاعتبار الذي أُوْلِيهِ لسيدكم، فإنني سوف أَحْرُصُ علىٰ مُعَامَلَتِكم بكل ما يَفْرِضُهُ عَلَيَّ منصبي.

م ـ لا شك أَن للسيد الأكبر (The Grand Signor) كل الثقة بما تتمتعون به من جدارة يا سيدي، فلم يبخل عليكم بمَنْصِبَكُم هذا، خصوصاً وأن عَبْقَرِيتكم المتجَلِّية تَحْمِلُ المرءَ علىٰ الأمل في رؤية حكومة تعملُ علىٰ تأمينِ الأمنِ والهدوءِ والسَّكينة،

وليس لدي أَدنَى شك، بأن سُمُوكم، المُدْرِك تماماً للصداقة التي تربط الإمبراطوريتين، سوف لن يُوَفِّر جهداً لجعل هذه العلاقات أَكثر قوة ومَتَانَةً، عَبْرَ صيانة الامتيازات، ومن طريق الحماية التي آمُلُ أَن يَمُنَّ بها سموكم علىٰ رَعَايا ومَحْمِيْي الإمبراطورية الفرنسية المتَّخِذِين من هذه المدينة مَقَر إقامة لهم.

ك ـ سَوْفَ أَحاولُ بَذْلَ أفضل ما عندي من جهود لاسْتِحْقاقِ هذا المنْصِب الذي شَرَّفَني «السيد الأكبر» (The Grand Signor) بِتَبَوئِهِ. لديَّ مشاعر قوية تجاه «الامتيازات» (Capitulations)، وإنني مدرك جيداً للصداقة القديمةِ العَهْد التي تَرْبِطُ بين الإمبراطور، سيدي ومولاي، وإمبراطور فرنسا، والتي تُلْزِمُني حكماً باعتبار الفرنسيين وكل أولئك الذين يعيشون في ظل حماية إمبراطور فرنسا في هذه المدينة، أصدقاءً حقيقيين لهذه الإمبراطورية. وإذا سَوَّلت لأَحَدِهِم نَفْسُهُ أَن يَقُومَ بإزعاج أي منهم خلال عهدي، فليس عليك إلاَّ أَن تُعْلِمَني بالأمر لأُسارِعَ بإنْزالِ العقابِ بهم.

م ـ إنني أُقدِّم لِسُمُوكُم الرسالةَ التي حَمَّلني إيَّاها سيدي ومولاي السفير، فأَمَرَني بأن أَضَعَها بين أَيْديكم، وفيها يَعْهَدُ سعادته بي إلىٰ كَرَمِكُم ولُطْفِكُم، أُسْوَةً بالأمة ومَحْميي إمبراطور فرنسا.

ولقد قام «الريس أفندي» (Reis Effendi) بقراءة هذه الرسالة

بحذافيرها، ثم عَبَّر لنا القائم مقام (Caymecam) عن امْتِنانِهِ وتقديره لتحيات السفير، وعن نِيَّتِهِ بمنح سعادته كل ما يَصْبو إليه مُشَدِّداً على إنَّه لن يُغْفِلَ أَمْرَ تَحْبِيرِ رسالة جوابية يُرْسِلُها إليّ في اليوم الذي يلي مباشرة هذا اللقاء.

م ـ لقد أعلمني سموكم، قبل بضعة أيام، بالأمر الذي أَسْدَاهُ للقيام ببعض التجديد في هذه المدينة. وأراني مُلْزماً بالاعتراف بما واجهني من صعوبات حَالَتْ بيني وبين إدراك رَغْبتكم في رؤية التجديد يَشْمُلُ رعايا إمبراطور فرنسا ومَحْمِيّيه. وإنني أسمح لنفسي فأجْرؤ على سؤالكم ما إذا كنتم لا تزالون على اعْتِقَادِكم بأنه ليس لِسمُوكُم النِّيَّة بالحَدِّ من الحريات والامتيازات التي تَمَّ إرساؤها منذ زمن طويل فباتت عَادَةً قديمة، سَوَاءَ تَعَلَّق الأمر بالزِّيّ الذي يَرْتَديه بعضُ الفرنسيين والمحميين لما يُؤَمِّنُه لهم من راحة، وبما يتلائم والعادات المتّبَعَة في هذه البلاد، أَو بعدد المترجمين الضروريين لخدمة الأمة. فَأَجْرُؤُ على سُؤَالِكُم توضيحاً لهذا الأمر، أَتمكن من نقله، عبر تقرير خاص، إلى مولاي وسيدي السفير.

ك ـ عندما أَسْدَيْت الأمر بوجوب التزام الجميع بارتداء ما يتلاءم ووضعهم، إنما عَنَيْتُ بالجميع رعايا «السيد الأكبر» (The Grand Signor) فقط. أما فيما يتعلّق بالفرنسيين والمحميين الحقيقيين لإمبراطور فرنسا، فإنه لا اعتراض لي على ما يَلْبَسون، أيّاً كان نوع الملبس الذي يَرْتَضُونَهُ ويَرَوْنَه مريحاً،

وذلك تماشياً مع ما دَرَجُوا عليه في السابق. كما ينبغي علىٰ المترجمين الحائزين علىٰ براءة (berat) من «السيد الأكبر» (The Grand Signor) التمتّع بهذه الامتيازات. وسوف أُنْزِلُ العقاب الشديد بكل مَنْ جَرُؤَ فأهان أيّاً من المنتمين إلىٰ أمتكم.

وأضاف القائم مقام قائلاً إنه لن يَتَلَكَّأَ بفَقْء أَعْيُنِهم. وحول المادة الأخيرة الموجودة إلىٰ اليمين، أوضحتُ للقائم مقام عَدَمَ قدرتي علىٰ وضع أي أَحد في ظل الحماية الفرنسية أَو علىٰ تجريد أي أحد منها، ما دُمْتُ لم أَتَلَقَّ أوامرَ صريحة بذلك من سيدي ومولاي السفير. وبالتالي، فإنني سوف أَحْجُمُ بوضوح عن أيِّ سُوءِ استعمال للحقوق والامتيازات فيما يتعلّق بهذه المسألة.

ك ـ ولكنني لن أَكُونَ ممتناً لكم إن أَنْتُم وَضَعْتُم أيّاً من رعايا «السيد الأكبر» (The Grand Signor) اليونانيين والأرمن واليهود في ظل حمايتكم وإنني أسألكم التَّنَبُّه لهذا الأمر جيداً، فَتَحْرَصوا علىٰ عَدَمِ المساس به.

ولقد اسْتَمَرَّت هذه المقابلة، وما تَخَلَّلَها من أحاديثَ مُتَبَادَلَة ما يقارب ساعة من الزمن، فَأَفَدْتُ منها لإطلاع القائم مقام علىٰ أُمُور عِدَّة كان قد طَرَحَها عليَّ بتفاصيلها التي لا أَوْرِدُها هنا لقلّة أهميتها. لقد حَرِصْتُ دائماً علىٰ حمل نفسي علىٰ الإطراء بمحاسن القائم مقام (Caymecam)، وذلك بالنيابة

عن مولاي السفير، وعلىٰ إبلاغه بآخر ما وَصَلَني من فرنسا من أخبار، عَمِلْتُ علىٰ تَرْجمتها إلىٰ اللغة التركية، وهو ما تَلَقَّاه بكثير من السرور. زِدْ علىٰ ذلك ما أَغْدَقَ به عليّ القائم مقام (Caymecam) من مَوَدَّة واحترام نظراً للصفة التمثيليَّة التي كان لي حَظُّ الإفادةِ منها، بما يَتَنَاسَبُ ورغبات مولاي السفير»[121].

ولقد اعْتَبَر الفرنسيون أَن أُسْلُوب الكَبْتِ الذي يَتَجَلَّى في هذا الحوار، حَيثُ المزج بين الاحترام والمراعاة والإطراء والمداهَنَة، كان السبيلَ الوحيد لحصولهم علىٰ مبتغاهِم من شعب رَأوا فيه مِثالاً حيّاً للتحكمية الاعتباطية والاستبداد.

---

(121) إذا شاء القارئ الاطلاع علىٰ وقائع الزيارة التي قام بها «السيد ماينار» (Sieur Meynard) إلىٰ أحمد باشا (Ahmed Pasha)، قائم مقام القسطنطينية في الثلاثين من شهر تشرين ثاني/ نوڤمبر من العام ألف وستمائة وثلاثة وتسعين (1693)، فعليه العودة إلىٰ التقرير الخاص بها والموجود في أرشيف غرفة التجارة في مارسليا، حيث يحمل الرقم الاصطلاحي 182 J، ويندرج تحت العنوان التالي:

Correspondance des députés, Relation de ce quy s'est passé à la visite faitte par le S^{r} David Meynard à Ahmed Pacha Caimecan de Constanple le 30^{me} g^{bre} 1693.

ولكن يبدو أَن الضمانات التي أعطاها القائم مقام في ما يتعلّق بالامتيازات وحرية الزيّ، ما لبثت أَن أثبتت قِلة فعاليتها؛ إذ وبعد مرور شهر علىٰ مَنْحِهِ إيّاها، تقدّم «ماينار» (Meynard) بشكوى عَبَّر فيها عن استيائه لاستمرار التَّعسفات التي طالت الفرنسيين. ويبدو أَن هذه المشكلة وجدت لها حلاً، عندما تَمَّ خَلْع «كالاي ليكوز أحمد باشا» (Kalyalikoz Ahmed Pasa) من منصبه، واستبداله بقائم مقام آخر كان السفير الفرنسي يَعْتَبِرُه «صديقاً شخصياً له».

وبناءً على ذلك، كانت العلاقات مع الباب العالي دائمةَ الخضوعِ لعملية من التَّدخّل السياسي والمفاوضة، وهي واحدة من أهم الأَشكال المؤسَّساتية المشْتَمِلة على تقديم الهدايا التي غالباً ما رأى فيها الفرنسيون رشاوى. ولقد تَنَوَّعَت هذه الممارسة بين الهدايا التي اعتادوا إغداقها على أولئك الذين شَغَلوا مناصِبَ عُلْيا في الهَرَمِيَّة البيروقراطية من جهة، ومن جهة أُخرى، الرَّشاوى الاتفاقية المقدّمة للذين شَغَلوا المناصب الرئيسة في الإدارة. ولقد كان لهذه الهدايا وتلك الرشاوى أَن شَكَّلَت نِسبةً عالية من التكاليف في مصاريف المتَّحد الجماعية. وبالرغم من الظلم الذي اكْتَنَفَت عليه هذه الرشاوى فَأَرْهَقَتْ كاهل التجَّار الفرنسيين[122]، إلاَّ أنهم أَفادوا من هذا النهج التقليدي للحصول على امتيازات هامّة. ففي العام أَلف وسبعمائة وثمانية وثلاثين (1738)، أمكن لِهِبَةٍ بلغت خمسة آلاف غرش تقليص الرسوم الجمركية المفروضة على البن إلى النِّصف، فيما أَدَّت هِبَةٌ أُخرى قُدِّرَت بألفين وخمسمائة غرش

(122) ولا سيما في حالة الهدايا المألوفة التي كان ينبغي الإغداق بها على المعنيين، كلما حصلت تعيينات أَو تشكيلات جديدة في مناصب بيروقراطية. فما لبث العديد من السفراء أَن وجدوا أنفسهم وقد أُقْحِموا في الإفلاس أَو في المديونية القاسية، نظراً للتغيرات المتكرِّرة التي طالت الأشخاص الذين شغلوا منصب الوزير الأكبر أَو الصدر الأعظم [Grand Vizier] في أوقات عدم الاستقرار البيروقراطي.

إلىٰ زَوال البِدْعَة الضَّريبيَّة المفْرُوضة علىٰ السِّلْعة عينها[123]. وعلىٰ نحو أكثر جلاءً لواقع الأمور، قَامَت الأمة، عام ألف وسبعمائة وأربعة وثمانين (1784) بتقديم دَفْعَةٍ مُهِمة للباب العالي، حَصَلَت مقابلها علىٰ عَقْدِ قَرْضٍ جماعي فأفادت منه للحصول علىٰ مَرْسُوم إمبراطوري أو سلطاني يُلْزِم نِقابة بائعي السُّكر بالتَّخَلِّي عن مُمَارَساتِهم الاحتكارية[124].

---

(123) انظر:

ACCM, J 198, Correspondance des députés, Meynard and Serane to the Cahmber of Commerce, April 8, 1738.

(124) إن نص الأمر الذي أعطاه السفير فيما يتعلّق بهذا الموضوع يُلَخِّص جوهر العلاقات القائمة بين التجّار من المسلمين والأمة الفرنسية، وما اكتنفت عليه من نزاعات: «قامت نقابة أتراك القسطنطينية ـ المعروفة بأسماء ثلاثة هي علىٰ التوالي: «ميسير تشارشي» (Missir Tcharshi)، «شربتجيس» (Sherbetgis) و«أكيدنجيس» (Akidegis) ـ بإخضاع التجار المقيمين في هذه المدينة لعدد من العراقيل والعوائق التي تحكّمت ببيعهم السكر، ومنها: ـ إلزام هؤلاء التجار ببيع السكر إلىٰ شارٍ منفرد فقط، يعمل لحساب النقابة بالرغم من كون هذه الأخيرة غير قادرة علىٰ الوفاء بالتزاماتها ولا علىٰ دفع الديون المترتبة عليها، إضافة إلىٰ عدم قدرتها علىٰ ضمان سعر المبيع؛ ـ تَمَنُّع النقابة المذكورة أعلاه عن الوفاء بتعهداتها ودفع سندات المبالغ المترتبة عليها مقابل ما اشترته بالدَّين أو بالنَّسِيئة، وهو تمنع لا ينتج عنه إلاَّ الكوارث؛ ـ عجز النقابة المتَّبِعة للممارسة الآنفة الذكر عن حمل الأفراد الذين يَنْضَوُون تحت لوائها بدفع ما يتوجب عليهم من ديون مستحقة للتجار الفرنسيين. ـ صعوبة تحصيل هذه الديون ولو جزئياً، لا سيما منها تلك التي كانت موضع جدال ونقاش، دون أي أمل في تسديد الديون كاملة. ـ الفوضى العامة التي غلبت علىٰ هذا الفرع المهم من التجارة فَأَضَرَّت بالامتيازات ودفعت بالعديد من التجّار الفرنسيين إلىٰ رفع

ومن شأن هذا المثل الأخير، الذي يَتَنافى وادّعاء الفرنسيين، أَن يَدُلَّ ضِمناً على أَن وجود الدولة وتَدَخُلِيَّتَها لم يُشَكِّلا بالضرورة عائِقاً أمام المصالح التجارية خصوصاً والاقتصادية عموماً في العاصمة. ذلك أنّه أمكن إيجاد هذا العامل، الذي لا ارتباط له في الواقع بالاقتصاد، بِغَرضِ أَن يوَظفَ في خدمة المتَّحد الفرنسي. إذ انتهى كل من السفير والتجّار على حدٍّ سواء إلى إدْرَاك أَن أَكثر ما يَنْبَغِي أخذه بعين الاعتبار وإدْخاله في الحِسبان هو العمل على تأمين دعم الدولة لأي هجوم تجاري أَو ادّعاء كانوا على وشك القيام بهما، أَو به. وهكذا، فإذا كان الدعم الضِمني الذي دَرَجَت الدولة على تقديمه للامتيازات التي كانت تتمتّع بها النقابات، عاملاً أَساسياً

شكاوى لا خلاف حول شرعيتها، مما يستحق منا حُسْنَ العناية. وبناء على ما تقدم، سارعنا إلى تقديم طلب إلى الباب العالي العثماني، نِلْنا على أثره إعلاماً «ilam» صادراً عن «أفندي إسطنبول» (Istambol Effendy) ومطابقاً لرؤيتنا للأمور ولآرائنا فيها. وبناء لهذا الإعلام (Ilam)، فإن الباب العالي أصدر قراراً ألغى بموجبه الامتياز الحصري الذي أَفَادَتْ منه النقابة المذكورة آنفاً في شرائها للسكر والتوابل. ويجيز القرار للتجار الفرنسيين، وتماشياً مع الشروط التي تنص عليها الامتيازات، بَيْعَ هذه البضائع إلى من شاؤوا، وانتزاع السندات من أولئك الذين عليهم شراءها بالنَّسيئة».

انظر:

Ordinance of Monsieur le Conte de Saint-Priest, Ambassador of France at the Ottoman Porte, June 25, 1784, ACCM, J 211, Correspondance des députés, Pech and Bourrelly to the Chamber of Commerce, April 11, 1794.

أُكْرِهَ عليه التجَّار الأَجانب فَحَذِروه، إلاَّ إنَّه أمكن لهم، ومن خلال تدخلية الدولة تحدي هذه الامتيازات عينها والعمل علىٰ خَرْقِها وإِضْعَافِها فعلياً، مما ألزم النقابات المحلية والتجَّار علىٰ اعتمادِ موقف أَكثر تعاونية.

وكان لهذا الانقلاب الذي لحق بدور تَدَخُّلِيّة الدولة في المسائل المتعلِّقة بالتجارة الغربية، أَن برز للوجود خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر في الأغلب، خلال حقبة ٱمتازت بالتبديل الذي طال علاقات النفوذ القائمة بين الأَجانب من جهة والعملاء المحليين الناشطين في السوق من جهة ثانية. فكان من المغري والحالة هذه أَن تُنَاطَ بالدولة مسؤولية أكبر عن السيطرة التدريجيَّة التي كان يحوزها التجَّار الغربيين علىٰ سوق إِسطنبول. وبدوره يدلّ هذا التصريح ضمناً علىٰ الدعم المطّرد لمثل هذا التأرجح الحاصل في التوازن المحلي لم يكن لينتج أساساً عن مشروع غربي عدائي أَو ناشط، وإِنما عن الطريقة التي اعتمدتها الحكومة العثمانيَّة في تأمينها، بغير قصد وإِدراك منها في الغالب، لقنوات تسلُكها أعباء ضرائبية، لا تمت للاقتصاد بصِلة، فَرَضَتْها علىٰ هيكليات السوق.

ولقد كان لنظام الامتيازات أَن نجح أَكثر بكثير من التدخلات المتفرّقة، في إِعطاء صورة واضحة تلخّص هذه العملية التي نشطت خلال الحقبة التي اتَّخَذَها بَحثُنا هذا حَيِّزاً له. ومن هنا، يستحيل الشك في أَن التجديد الذي حصل عام

ألف وسبعمائة وأربعين (1740) فطال الامتيازات الفرنسية التي كانت لا تزال قائمة منذ قرنين من الزمن، قد شكّل نقطة تحوّل مهمّة في تطوّر العلاقات التجارية بين المعاهدتين. إن المعاهدة التي شهدها العام ألف وسبعمائة وأربعين (1740) كانت أكثر تَفَهُّماً من النسخ السابقة، إذ تضمّنت عدداً أكبر من البنود الهادفة إلىٰ تطبيع ممارسة التجارة الفرنسية في كل مكان من الأراضي الخاضعة للإمبراطورية العثمانيّة. وفي تحوّل جذري آخر، لم تَقُم الدولة العليّة بوحي من حسن الذوق والكياسة، بمنح الامتيازات سنة ألف وسبعمائة وأربعين (1740). إذ عوضاً عن ذلك، قامت المملكة الفرنسية المؤثرة سياسياً بطلبها بطريقة ما، أو قُلْ بفرضها علىٰ الإمبراطورية التي كانت تزداد وعياً بما يُصِيبها من وَهَنٍ مُتَزَايِدٍ علىٰ الجبهة الأوروبية. والجدير ذكره أن شَكّل هذا الاتفاق الثنائي مكافأةً لجهود الوساطة الناجحة التي قام بها «الماركيز دو ڤيلنوف» (the marquis de Villeneuve)، سفير فرنسا المعتمد لدى الباب العالي، خلال سلم بلغراد، في العام ألف وسبعمائة وتسعة وثلاثين (1739)، والتي أدّت، أقلّه علىٰ الورق، إلىٰ منح التجّار الفرنسيين أكثر الضمانات التي كانوا يتوقون إليها، من أجل إرساءِ شروطٍ متعادلة أكثر في تعاملهم مع العملاء المحليين ومواجهتهم لهم[125]. من هنا،

(125) بالنسبة للمواضيع التي أُثيرت في المتن (آنفاً)، تُعتبر هذه المعاهدة التي وُقّعت عام ألف وسبعمائة وأربعين (1740)، معاهدة نموذجية بحيث منحت الفرنسيين حق بيع بضائعهم إلىٰ من شاؤوا وهو ما عادل تحدياً

أصبحت الامتيازات الأجنبية موضوعاً رئيساً احتلّ حيِّزاً مهمّاً في السياسة التجارية الفرنسية، إذ شَكَّل مَحَطَّ اهتمام السفير الذي أَقتَضَتْ مهامه ضمان وصيانة تطبيقها في كل مكان من الإمبراطورية عبر إبلاغ الباب العالي عن أي خرق أو انتهاك تتعرّض له. وفي رسائلهم الدبلوماسية والتجارية، عمد السفراء والتجّار على حدٍّ سواء، إلى التشديد على الطبيعة غير المتكافلة التي طَغَت على العلاقات بين الدولتين، في ظل نظام الامتيازات الأجنبية والاستغلال المحتمل الناتج عن هذا النظام، كما يظهر ذلك بجلاء ووضوح في الشهادة التالية:

> «صحيح أن الامتيازات لا تؤمّن التّبادلية(*)؛ ولكن إذا رفضنا التعامل مع العثمانيين، فإنه من المرجَّح أن يصعب علينا حمل الباب العالي على إدراك حقيقة مهمّة مفادها أنّه لن يكون من الممكن لرعاياه أن يَلْقَوا في فرنسا نفس المعاملة الإيجابية التي يَلْقَاها الفرنسيون في تركيا. وقد تؤدي النقاشات في هذا المجال إلى تعريض امتيازاتنا للخطر(126). إذا اعتمدنا نظاماً جديداً قادراً على إثارة

مباشراً للاحتكارات القائمة فعلاً أو الشرعية التي اسْتَأثر بها كل من التجار المحليين ونقابات الصنّاع والتجار. وبالطريقة عينها، حَرَّم أحد البنود الشكاوى المتعددة المعترضة على التسديد الإلزامي للكمبيالات المعترض عليها من قبل الرعايا العثمانيين.

(*) تدل لفظة التبادلية على تبادل الامتيازات الخاصة في ما يتصل بالتجارة بين بلدين.

(126) انظر:

Archives Départementales des Bouches-du-Rhône, Mémoire de Vergennes au duc de Praslin, n. d., ca. 1763.

حفيظتهم والتسبّب بشكاوى متكرِّرة، فإن الأتراك لن يتأخّروا باللجوء إلىٰ الامتيازات لإعادة درسها طالبين أن توضع حَيِّز التنفيذ بكليتها، فإنه لن يتبقى لنا يا سادة أية وسيلة تمكّننا الدفاع عن التّعديات الثمينة التي لم نتوانى عن اقترافها بحق حكومة مُفْتَقِرة إلىٰ الحكمة، حمقاء طائشة»[127].

إن جزءاً من هذا التحليل المنطقي الذي يَخْلُصُ إلىٰ استنتاج هذا النوع من الحجج والبراهين، ليس إلاّ تفكيراً تَوّاقاً لرؤية رغبته تتجسَّد علىٰ الأرض، في وقت كان فيه الواقع مختلف تماماً؛ إذ استمر كل من الدولة العثمانيَّة ورعاياها بالتّملّص من الاعتراف بمعظم الامتيازات التي منحت للأمة الفرنسية من خلال الامتيازات الأجنبية. والجدير ذكره ما درج عليه التجَّار المحليون في أواخر القرن السادس عشر وطوال القرن السابع عشر، من تجاهل للامتيازات في الممارسات اليومية للتجارة. ومع ذلك، بقيت هذه الامتيازات مرجعاً اعتمدته الشكاوى التي تَلَت الأمر الواقع والتي رفعها التجَّار الذين انتهكت حقوقهم وَتَعَرَّضوا لظلم أو لمعاملة تَعَسفية ما[128]. ولكن حتى ولو شهد القرن الثامن عشر إخضاع تطبيق

(127) ACCM, J. 170, Mémoire de Choiseul-Gouffier, Novembre, 25, 1790.

(128) لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، يمكن للقارئ العودة إلىٰ دراسة كتبها «دانيال غوفمان» «Daniel Goffman»، تحت عنوان:
«The Capitulations and the Question of Authority in Levantine Trade, 1600-1650», in Journal of Turkish Studies 10 (1986): 155-161.

obeikandl.com

هذه الامتيازات لمراقبة متنامية الفعّالية في بعض الأحيان، خصوصاً بسبب النفوذ السياسي المتعاظم للقوى الأوروبية، فلقد استمرت الشكاوى ضد مثل هذه التعسّفات بملء صفحات دفاتر سجلات السفارة، كما يظهر ذلك جليّاً واضحاً تكرار الصيغة المُنَمَّطَة «مخالف للامتيازات الإمبراطورية» (ahid-nâme-i hümâyûna mugâyir olarak). ومع ذلك، فإنه من المثير للدهشة أَن أشارت معظم هذه الوثائق إلىٰ نزاعات اتخذت من المقاطعات، عوضاً عن العاصمة، حيِّزاً لها. وبكلام آخر، كان ما امتازت به إسطنبول من خصائص، ولا سيما منها الوجود الآني لكل من الدولة والوفود أَو البعثات الأجنبية، يشكِّل مرة أُخرى رافداً مباشراً وإن خرج عن النطاق الاقتصادي البحت في تنظيم وإدارة الممارسات التجارية.

وكان من شأن هذا الوضع أَن عَنَى أَن التجَّار الفرنسيين، أسوة بنظرائهم العثمانيين، لجؤوا، عن سابق تصوّر وتصميم، إلىٰ الاعتماد علىٰ ما كانت تزوّدهم به خاصتهم من العملاء السياسيين، من تدخّلات لا تمتّ إلىٰ الاقتصاد بصِلة، أَو مفروضة علىٰ البناءات البيروقراطية للدولة العثمانيَّة عينها. وبذلك بقي ما شهده القرن الثامن عشر من «استيلاء» علىٰ السوق، ضَحْلاً وسَطْحِياً، عُرْضة للانهيار ما إن يتم سحب الدّعم الخارجي أَو إلغائه بتأثير من أحداث يغلب عليها الطابع الاستثنائي. ولقد كان لهذه الهشاشة أَن بَيَّنت السبب الذي أَدَّى

إلىٰ تقويض كل الهيكلية بالتزامن مع اندلاع الثورة الفرنسية وما نتج عنها من تداعيات تمثَّلت بانسحاب طال أَمَدُه للوجود السياسي والدبلوماسي الفرنسي من إسطنبول. ومن شأن هذا الرحيل، بِغَضّ النظر عن الحصار الذي ضربه الإنجليز علىٰ الموانىء البحرية الفرنسية، والذي بدأ عام ألف وسبعمائة وثلاثة وتسعين (1793)، أَن يشرح ما آلَت إليه الأمة. إن هذا التَّفَسُّخ الذي حَلَّ في البُنى السياسية التي دعمت النشاطات التجارية، كان لوحده قادراً علىٰ إلغاء معظم النتائج التي عمل الفرنسيون علىٰ تعزيزها علىٰ مدى سبعة عقود من الاستقرار التجاري في الإمبراطورية العثمانيَّة.

ومن هنا فإن الادعاء بأن التدخليّة الفرنسية في سوق إسطنبول لم تكن إلاَّ رَدَّ فعل طبيعي علىٰ عملية كانت الدولة العثمانيَّة السَّبَّاقة إليها فعملت علىٰ تعزيزها، لن يكون إلاَّ إفراطاً في التبسيط المؤدي إلىٰ تشويه الواقع السَّائد والحؤول دون إدراكه حقاً. إذْ، وبالرغم من استمرار الشكاوى وتكرارها ضد ما كان يُفْرَض عليهم من محاظير وقيود، بدا الفرنسيون وكأنهم نسَوْا أَن معظم نشاطاتهم التجارية ارتكزت علىٰ ما قدمته دولتهم من ضمانات نَتِيجَةَ ما اتبعَتْهُ من سياسات مَرْكَنْتِيلِيّة وَمُؤَيِّدة لمذهب حماية الإنتاج الوطني. ولكنهم ما لبثوا أَن ذُكِّروا بالأمر مرتين: أولاً خلال حرب السنوات السبع، ثم في عامي ألف وسبعمائة وواحد وثمانين (1781) وألف وسبعمائة وواحد

وتسعين (1791)، في ظل الضغوطات التي مارسها أنصارُ الحرية والتي دفعت بالدولة الفرنسية إلىٰ العزم علىٰ جعل تجارتها مع المشرق تجارة أكثر تحرُّريَّة، مُبطلةً المحاظير القاسية التي كانت فرضتها علىٰ المشاركة الأجنبية المستندة إلىٰ أُسس أو شروط متكافئة. فإذا بالتجَّار الفرنسيين في المشرق يقرنون ما هالَهُم من تَشَعّبات ولَّدها مثل هذا الإجراء بالمنافسة المتأتية من العناصر المحليّة أكثر بكثير من تلك الخاصة بالأمم الأوروبية الأُخرى، وهو ما لم يُثِر الدهشة وإن حصل علىٰ نحو فُجائي؛ وفي الشهادة التالية ما يلقي الضوء علىٰ هذا الأمر:

> «سوف يصبح المشرقيون والأجانب تدريجياً أسياد وعملاء التجارة المشرقية في فرنسا[129].
>
> إنّهم يتحدَّثون عن المنافسة ويولون أهمية للواقع القائل إن الأجانب المعنيون هنا هم خصوصاً من الأرمن واليونانيين واليهود(. . .) لا شك أن المرء المتبصِّر في الأمور، يدرك الصبر والدقَّة الذين عَرَفوا معهما كيفية التوسّع، حيثما أعطوا فرصة لذلك، مستغلين كل الطرقات التجارية في خدمة مضارباتهم[130].

---

(129) انظر:

ACCM, J 1561, Mémoire des négociants de Marseille au sujet de l'édit et l'ordonnance du Roy du mois de mars 1781 concernant les établissements françois et le commerce du Levant, July 25, 1781, f. 22.

(130) انظر:

ACCM, L IX 1017, Pierre Perron, Pierre Plasse and Pierre-Honoré Roux, Observations particulières sur le commerce du Levant avec Marseilles (Paris, [1793]).

obeikandl.com

وتزخر تركيا بأكثر الأحوال ملاءمة لإنشاء المصانع من كل نوع؛ فإذا حصل المشرقيون في أراضينا على المعرفة التي يفتقرون إليها والتي يعجزون عن تحصيلها في بلدهم الأم، فإنهم سوف يتمكّنون من تأمين كل السِّلع الضرورية وتلك المالية؛ وسوف لن يتأخّر بنا الأمر لرؤيتهم وقد أقاموا ورش العمل وتصنيع المواد الخام التي يستخرجوها من أراضيهم...»[131].

بكلام آخر، وعندما عاد شبح المنافسة العثمانيَّة لِقَضّ مضاجعهم ـ وهذه المرة بتأثير بحت من السياسة الفرنسية التحرُّريَّة ـ، دبَّ الخوف في نفوس التجَّار الفرنسيين الذين هالهم ما كان يَتَرَبَّص بهم من خطر مُحْدِقٍ يتهدّدهم بالقضاء عليهم. وكان من شأن ذلك أن شكَّل إثباتاً ـ إذا كان من ضرورة للإثبات ـ على الوهن الذي حَلَّ بسيطرتهم على الأسواق العثمانيَّة.

ولكننا نعجز عن الجزم ما إذا كان التجَّار العثمانيون، ومعظمهم من غير المسلمين، قد ارتأوا أو تمكّنوا من تحقيق ما كان يخشاه التجَّار الفرنسيون من خطوات توسّعيّة من هذا النوع. ففي الواقع، بدا وكأن القِوى التجارية المحلية كانت قد أبطلت فِعلاً قيماً بدا ما اتخذه هؤلاء التجَّار العثمانيين من غير المسلمين وكأنه مختلفاً عن الموقف النزاعي والمتصدي الذين نجحوا في الإبقاء عليه خلال النصف الأول من القرن. إذ وفي

(131) ACCM, J 1562, Mémoires de MM. les négociants de Marseille, July 18, 1791.

ظل عجزهم عن إيجاد الدعم الذي كانوا يتمتعون به في السابق ويفيدون منه في كفاحهم ضد الدخلاء، ونتيجة لإدراكهم بأن هؤلاء باتوا الآن في موقع يمكنهم من كسب الفوائد الناتجة عن فعاليةٍ سياسية متنامية بمواجهة الباب العالي، وجد التجَّار العثمانيون من غير المسلمين أنفسهم مُلْزمين شيئاً فشيئاً بالتعاون مع خصومهم ومنافسيهم السابقين. ومن طريق حيازتهم على وضع المحميين الذي منحهم نوعاً من الحصانة في بلدهم الأم أَو من طريق إلزام أنفسهم بالنفي إلى واحدة من المدن الأوروبية الرئيسة التي أبْدَت استعدادها لاستقبالهم، مثال ڤيينا (Vienna)، أمستردام (Amsterdam) وليغورن (Leghorn)، كان هؤلاء التجَّار يُعَبِّرون عن شعور القمع والإحباط الذي تملك منهم عندما فقدوا دعم الدولة العثمانيَّة الفعّال، وأخذوا يبحثون عن سُبل بديلة لتأمين ضمان وسلامة مستقبل مغامراتهم التجارية. والجدير ذكره أَن هذا الطلاق التدريجي بين الدولة العثمانيَّة والبورجوازية المدّعية والصاعدة لم يكن صَدْعاً غَلَبَ عليه الطابع الاجتماعي والاقتصادي فحسب، ولكنه دَلَّ ضمناً كذلك على تحوّل سياسي طال الولاءات التي كانت تشكِّل أهمية قصوى لمستقبل الإمبراطورية. ذلك أَن ما اكتنف عليه القمع والإحباط اللذين عانى منهما العنصر غير المسلم و«التقدمي اقتصادياً»، كان في إدراك هذا الأخير أَن أي أمل بحيازة النفوذ السياسي المباشر ليقوم مقام السند الداعم لما انتهوَا إليه من وضع اجتماعي واقتصادي، باتَ بعيد المنال أَكثر من أي وقت مضى، وذلك

بسبب تبلور التوجّه الهادف إلىٰ حَصْر دخول مضامير النفوذ السياسي الشرعي بالمسلمين فقط دون غيرهم من رعايا الإمبراطورية العثمانيّة. ففي هذا المجال، وفيما كان تطوّر التأثير الدبلوماسي والسياسي في النصف الثاني من القرن، يشكّل أذيّة للمصالح التجارية الخاصة بالبورجوازيين من مَن كانوا من غير المسلمين ملزماً إياهم بالخضوع والتَّبَعية، فإنه قَدَّم لهم تعويضاً جزئياً تمثَّل بمدهم بدعم سياسي قَيِّم أفادوا منه في مواجهتهم لتقلّبات السلطة التي كان من المحتمل أَن يَتَعَرَّضوا لها.

قد يرى القارىء في النقاش الآنف حول التوازن المتغير الذي شهده القرن الثامن عشر، استطراداً طويلاً يبتعد بالمَبْحَث عن الموضوع المركزي أَو الأساسي للتطور التاريخي للعاصمة العثمانيّة. ومع ذلك فإن الرأي الذي نحن بصدد إقناع القارىء به يكمن في الاعتراف بأن هذه التطوّرات كانت ضاربة الجذور في قلب معظم التغيرات الجذرية التي قاست منها المدينة خلال هذه الحِقبة من تاريخها. إن الزخم الذي وَلَّده التعزيز التدريجي لفعاليّة السياسة الخارجية، وما نتج عنه من تخلّي السكان من غير المسلمين عن ممتلكاتهم في المدينة، إكْتَسَى أهميةً قُصْوى بالنسبة للشكل المستقبلي الذي كانت المدينة ماضية في أخذه. ذلك أَن التطوّر المتنامي الذي لحق بهذه المجموعة التابعة للغرب، واللاعبة لأدوار الوساطة، والمتَخَلِّيَة شيئاً فشيئاً عن ولاءاتها السَّابقة للنظام العثماني، شكَّل من نواحٍ متعدِّدة مؤشراً

على الوقع الذي ساد القرن التاسع عشر. زِدْ على ذلك، فإن هذا التطور الكثير الاعتماد على الوجود المباشر لهيكليات النفوذ ـ أي الدولة والنخبة الحاكمة والسفارات ـ كان، وعلى نطاق واسع، مقتصراً على إسطنبول، في وقت افتقرت فيه المقاطعات والأقاليم إلى الحوافز والسُّبُل والوسائل القادرة على إعادة ترتيب وتشكيل هيكليات النفوذ فيها[132].

وينبغي أخيراً التوقّف عند المظهر الملفت والمثير للعجب الذي طبع التصميم المادي للمدينة، بطريقة دَلَّت مُسبقاً على ما كانت سوف تشهده من تطوّر متعدّد النَّوى في القرن التاسع عشر. والجدير ذكره أنّه كلما طرحِت مسألة تحول إسطنبول المادي في القرن الثامن عشر، وُضِعَت في إطار التأثير الغربي المتنامي. وَلَعَلَّ أكثر مظاهر التغيير لفتاً للنظر في هذا الصدد، كان ذلك المتعلّق بانفجار المدينة على الصعيد السكّاني أو الديموغرافي، مُتَخَطِّيَةً بالتالي حدودها التقليدية، ضمن حركة بدت وكأنّها مَهَّدَت للأرضيات الملائمة لتركيبتها الطوبوغرافية

(132) لقد تَكَوَّن لدينا انطباع يدفعنا إلى الاعتقاد بأن بُعْد الباب العالي والسفارات على حدٍّ سواء، شكّل واقعاً حدَّ ـ على نطاق واسع ـ من مقدار النفوذ والاستقلالية، التي كان للتجار الأجانب إمكانية حيازتهما في مقاطعات الإمبراطورية. ومما لا شك فيه أن ذلك لم يستثني كل أشكال المضاربات ولا حتى التصادم مع السلطات المحلية، ولكنه جعل أية فائدة تنتج عن العملية، فائدة هشّة ومتقلّبة وسريعة الزوال، تشبه في ذلك النفوذ الشخصي الذي كان عموماً، يكمن وراءها.

المستقبلية. ولم يكن ذلك بالأمر المفاجىء، إذ عمدت كل من الدولة والنخبة الحاكمة بتأمين ما يلزم من زخم وحوافز تضمنان بهم نجاح هذه العملية: فشيَّد السلاطين القصور الفخمة، وعمد من احتل أرقى المراتب من الوجهاء إلىٰ بناء المنازل الجميلة علىٰ طول شواطىء البوسفور، وعَلَت الثُّكنات الضخمة المبنية في ضواحي المدينة النائية، مثل هضاب «أوسكودار» (Üsküdar)؛ وكان من شأن كل هذه المنشآت أن مَهَّدَت لهذه الحركة العمرانية في الأرْباض بطريقة مؤثِّرة تفاخرية. فإذا باختلاط إسطنبول يأخذ ما قُدِّر له من شكل تدريجياً، معتمداً علىٰ الأسلوب الغربي في هذا التحوّل، وهو كان الأسلوب الوحيد الماثل أمامه: فما كان بناء المنازل علىٰ ضفاف البوسفور إلاَّ تعبيراً عن الرغبة في محاكاة ومضاهاة الهندسة والثقافة الغربيتين؛ وما كان إعداد الثكنات إلاَّ لإيواء وتأهيل وتدريب لفِرق العسكرية النخبوية المشكَّلة حديثاً والمستوحاة من الغرب، والتي ضمّت في عديدها المِدْفَعِيّين التابعين لـ«بونڤال» (Bonneval) وأفواج ما سمي بالنظام الجديد «nizam-i cedid» السيء الطالع. ولا يبقى للمرء، والحالة هذه، إلاَّ أن يضيف الافتتان بأسلوب هندسي نخبوي، يمزج بين النماذج التقليدية والأشكال الباروكية(*) المستوردة، لكي يُقْنِعَ نفسه بأن إسطنبول كانت

(*) ما هو خاص أو متعلق أو مُتَّسم بأسلوب في التعبير الفني ساد الغرب خلال القرن السابع عشر خاصة؛ وهو يتميز علىٰ الجملة، بدقة الزخرفة

آنذاك تخضع لعملية أقل ما يُقال فيها إنّها كانت عملية تَغْرِيب[133].

ولكن حتى ولو لم يكن هناك من شك في أَن الواقع العثماني كان خلال القرن الثامن عشر، أَكثر فأَكثر وعياً وإدراكاً واستيعاباً للغرب في العديد من ظواهره، فإننا نستطيع أَن نؤكّد أَن هذه التغييرات والتحديثات لم تكن بالضرورة مرتبطة بالإلهام أَو المنافسة الغربيين. زِدْ على ذلك أَن كلاً من:

- الافتراض الضمني القائل بأن ما ارتبط من هذه التغيرات بطريقة أَو بأُخرى، بالتأثير الغربي، كان في هذه الحِقبة، يبرز لأول مرة في التاريخ العثماني؛
- والقول ـ وهذا هو الأهم ـ المفيد بأنه أمكن لهذه التغيرات تَرْك تأثير حاسم على مسار العملية التاريخية، يشكّلان أمراً

وغرابتها أحياناً، وباصطناع الأشكال المزخرفة أَو الملتوية في فن العمارة وبالتعقيد والصور الغريبة الغامضة في الأدب.

(133) إن أحدث الأمثلة على ذلك، يكمن في مؤلف «دوغان كوبان» Doğan Kuban، الصادر تحت عنوان:

Istanbul. An Urban History. Byzantion, Constantinopolis, Istanbul (Istanbul, 1996).

ولقد خصّص المؤلِّف القسم الثاني من كتابه إلى «The Process of Slow Westernisation»، وهو قسم مُسْتَهَل بفصول ثلاثة تتعلّق بما شهده القرن الثامن عشر من تطورات، مستخدماً العناوين المعبّرة التالية:

«Manierism of the Tulip Period», «Looking Toward the West: Baroque Istanbul» and «The Urban Landscape of Melling's Engravings» (pp. 334-366).

obeikandl.com

لا يزال مطروحاً للنقاش وليس من السّهل البَتّ فيه[134]. ولكن ما قد ننزع للإشارة إليه يتخطّى أمر تبنّي المواضيع الباروكية في مجال الهندسة والعمارة أَو حتى ما بذل من جهود هادِفَةٍ لمنافسة أَو محاكاة التكنولوجيا العسكرية الغربية، إذ يرتبط مباشرة بطرحنا السَّابق المتعلّق برؤيتنا للتطوّر الذي لحق بالترتيب الاجتماعي المتغيّر الذي مَيّز تلك الحِقبة. والجدير ذكره ما اشتمل عليه هذا النمو من بُعْد خاص للانفجار السكاني الذي شهدته «غلطة» (Galata) علىٰ وجه الخصوص، إذ آمتدت باتجاه قمة هضاب «پيرا» (Pera)، مُسْتَبِقَةً بذلك وصول الوفود والبعثات المنتدبة الغربية الرسمية. ولم يكن لاتساع رقعة المستعمرة الغربية بحد ذاته من تأثير عظيم، إلاّ بمقدار ما كان يمثّل من خرق أَو انتهاك للتأييد العام لمسألة عدم انتشار واحتواء العناصر الأجنبية الغربية التي اعتاد الإداريون العثمانيون علىٰ التعبير عنها. ومع ذلك، فلقد كان للأمر من الناحية الاستعادية أهميةً بالغةً، لأن هذه الخطوة جذبت في يَقْظتِهَا عدداً متنامياً من الرعايا العثمانيين من مَنْ كانوا لا يدينون

(134) يمكن للمرء، إن شاء الهزل، أَن يتساءل لماذا ينبغي علىٰ تبني النموذج الفرنسي في هندسة حدائق «سعدأباد» (Saadabad) أن يكون ذا تأثير في مصير العالم العثماني أكثر من تأثير التركيات الخيَّاطِيّة أَو النماذج الصينية الهندسية علىٰ التاريخ الفرنسي.

بالإسلام، والذين سبق لنا أَن أَطْلَقْنا عليهم تسمية البورجوازيين، الذين عانوا القمع والإحباط فانفصلوا بتأثيراً منهم عن النظام العثماني تدريجياً. ولكن حتى ولو بدا هذا الأمر هامشياً، إلاَّ أَن «بيرا» (Pera) رمزت إلىٰ الاستيلاء علىٰ مركز جديد وبديل أمكن لإسطنبول القرن التاسع عشر أَن تعيد تعريف نفسها حوله.

مخاض التَّغْريب:

إن آخر عقود الإمبراطورية العثمانيَّة كان ليغيّر الدولة والمجتمع والاقتصاد جذرياً. ولكن ذلك لا يعني أَن القرون السَّابقة اتُّصِفَتْ بالثبات والجمود والركود؛ فتحليلنا للحقبة السَّابقة أظهر وجود تيارات وقوى محرِّكة جديدة نشطت علىٰ الصعيدين الداخلي والخارجي، مؤدِّيَةً إلىٰ تحوّل تدريجي طال البناءات الأساسية التي ارتكزت الإمبراطورية عليها. ومع ذلك، فإنّه لم يكن من المستطاع مقارنة هذه التحوّلات في اتساع نطاقها أَو في سرعة وقوعها، بتلك التي شهدها القرن التاسع عشر. إذ ما كان حتى ذلك الحين يشتمل علىٰ إعادة صياغة غير واعية وإن كانت مستمرة لتوازن أساسي، كان ليبرز فجأة كتحدٍّ نظامي لمعظم الحقائق الذي ارتكز عليها العالم العثماني، وما ينتج عن ذلك البروز من تغيير. إن ما اعْتُبِرَ تحولاً جذرياً وفجائياً كَمنَ في ائتلاف معقّد للزخم الداخلي الذي كان قد اسْتُهِلَّ في القرون السَّابقة بالتزامن مع تنامي الوضع الذي حازته

الدول الغربية والتأثير الذي مارسته الاقتصاديات التابعة لها في النظام العالمي الجديد الذي كان في طور النشوء.

لقد كان لهذه القوى الخارجية أَن حدَّدت بشكل جَلِيّ وواضح مسار هذه العملية، وهو ما لا يرقى إلىٰ الشك: فالتوسّع السريع للنفوذ الغربي في أبعاده الاقتصادية والسياسيَّة أكره الإمبراطورية علىٰ الولوج تدريجياً إلىٰ حيِّز عملية تَمَاسَكَ فيها الاندماج والاستثمار علىٰ نحو متطابق والنموذج الذي وضعه «والرستاين» (Wallerstein) للمحيطية. ومع ذلك، فإنه لا ينبغي علىٰ هذه البنية أَن تحجب عن العيان الواقع القائل بأن العملية كانت وثيقة الارتباط كذلك بأئتلاف من العوامل الداخلية التي تراصفت من السياسة الواعية المدركة للدولة وصولاً إلىٰ التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت بعض شرائح المجتمع العثماني تُقاسي منها. وبهذا المعنى، فإن أية محاولة لتوصيف وفهم مَكنون عملية التغيير التي شهدها القرن التاسع عشر من خلال منظور واحدٍ، سواء كان خارجياً أَو داخلياً، هو حكماً مفرطاً في تبسيط عملية معقَّدة من التفاعل. وفي خِضَم هذا التغيير، كان لمدينة إسطنبول أَن خَبِرت نتائج هذه العملية فجاءت بعضها رِضّية في الغالب، فيما أفادت المدينة من بعضها الآخر علىٰ نحو أَكثر حدّة وجذرية من غيرها من مدن الإمبراطورية. ومن هنا، أصبحت الحاضرة العاصمة ميدان التنافس والصراع الأول إذ تجاذبت فيه الدولة العثمانيَّة السَّائرة نحو التحديث والتغريب أطراف النِّزاع والاختبار.

وَلَعل أكثر المظاهر جلاءً ولَفْتاً للنظر، وإن كان منافٍ للذوق السليم في هذه العملية كمن في التحوّل الذي خبرته الدولة والنخبة الحاكمة كنتيجة لما كان يتطابق ويتماثل عموماً وحركة التغريب. ولكن، حتى في هذا المجال، فإن من شأن اعتماد المقاربة الأحدية الخط في إدراك النهج المقرَّر في إنجاز العملية، أن يَخْلُصَ إلىٰ الفكرة القائلة إن مجمل هذه العملية، التي قامت كل من الدولة وبناءاتها الأساسية باستهلالها واختبارها، عادلت ما يُسمَّى بالنموذج المنقذ (deus ex machina)، المتمثِّل بالتدخّل الغربي، والذي أدَّى بروزه غير المتوقع إلىٰ حَلّ ما كان يُعاني منه العالم العثماني من معضلات، في حين أن الواقع غير ذلك تماماً، إذْ وبالرغم من استلهام الأشكال الغربية ثم الأفكار، فإنه كان لهذه العملية التغييرية روابط وثيقة مع عملية التحديث، التي كانت قد اسْتُهِلَّت في القرن السادس عشر، مقتضية خصوصاً عَقْلَنَة للهيكليات البيروقراطية الهادفة إلىٰ جعل التحكّم المركزي أقرب ما يكون إلىٰ الفعاليّة، بل قُلْ الكمال، علىٰ امتداد الأراضي المنضوية تحت لواء الإمبراطورية العثمانيَّة ومجمل ما زخرت به من موارد[135]. وبكلام آخر، يبدو معقولاً جداً أن تكون الدولة

(135) انظر «رفعة علي أبو الحاج» Rifa'at Ali Abou-El-Haj, Formation of the Modern State: the Ottoman Empire, Sixteenth to Eighteenth Centuries (Albany, NY, 1991).

obeikandl.com

العثمانيَّة قد تَخَطَّت الافتتان بالنموذج المتّبع أوروبياً للتحديث العسكري والسياسي، وعمدت إلىٰ اعتماده كسبيل تتصدَّى بواسطته للقوى الغربية في حلبة الصراع الدولية، ما زَوَّد به الطبقة العثمانيَّة الحاكمة من رؤية للمركزية الإدارية الوثيقة التماسك مع أهدافها الخاصة، ولا سيما علىٰ المستوى الوطني. وباعتمادنا هذا المنظور لاستقصاء حقيقة الأمور، يتضح لنا أَن كلاً من:

- الإِصلاحات المستوحاة من الغرب في القرن الثامن عشر ومستهل القرن التاسع عشر؛
- وحركة «النظام الجديد» (nizam-i cedid) المعنية بإِعادة التنظيم المالي والعسكري؛
- وما بذله السلطان محمود الثاني (Mahmud II) من جهود لإِنماء ما كان يحتاجه الحكم العثماني من تماسك وفَعّالية لبسط نفوذه علىٰ أَراضي الإِمبراطورية ـ وهو ما توجه وأضعفه في آن فرمان «التنظيمات» (the Tanzimat edict) الصادر عام أَلف وثمانمائة وتسعة وثلاثين (1839)؛

يمثِّل حركة واعية وعاقدة العزم علىٰ المضي قُدماً باتجاه

ويُعَدّ هذا المؤَلَّف من الأعمال الخلاقة لما ينطوي عليه من مسألة شاملة ومن إِعادة تَفَكُّر في بعض ظواهر التغيير التي سبقت دولة التنظيمات العثمانيَّة، حتى وإِن احتوى ما يقدِّمه من تحليل علىٰ بعض الحيثيات البديهية، وتلك الملتبسة، والأقل ارتباطاً بالنزعات التاريخية السابقة.

إحلال المركزية، التي كانت أكثر تماسكاً مع ما سَبَقها من سياسات، من الوضع المتأزّم الذي ساد النصف الأول من القرن التاسع عشر.

ولكن عوضاً عن ربط هذه العوامل بالقوى المحرِّكة السَّابقة للتغيير، تأثّر بعض المؤرخين بموقف التغريب الواعي المعتمد إبّان إقرار فرمان «التنظيمات» (Tanzimat) المتَّسِق مع التدخلية المتنامية والمباشرة للقوى الغربية في السياسات العثمانيَّة، فَرَأَوْا في النزعات السَّابقة نوعاً من التحضير للتغريب[136]، وهو تأويل ينطوي على مغالطة منطقية.

---

(136) من شأن الاكتشاف الاستعادي لخمائر التغريب الثقافي الكامنة، خلال القرن الثامن عشر، في ما أتى به المسْتَغْرِبون (المتغربون) ـ من أمثال «أحمد الثالث» (Ahmed III)، و«نيڤشيهيرلي دماد إبراهيم باشا» (Nevsehirli Damad Ibrahim Pasa)، أو «سليم الثالث» (Selim III) ـ من أعمال أو ما نسب إلى كل منهم من نوايا، أن يشكِّل المثل النموذجي على ما سمي بالتحضير للتغريب. إن «حِقبة تنادُر الخُزامى» (The Tulip Period Syndrom) ـ إذا شاء المرء أن يطلق عليها هذه التسمية ـ تسعى إلى البحث عن جذور وأصول التغريب، فتجدها، على نحو ملائم، سواءً في تَوَلجي «يرميزيكيز محمَّد شلبي» (Yirmisekiz Mehmed Çelebi) شؤون السفارة العثمانيَّة المعتمدة لدى فرنسا، أو في مطبعة «موتيفيركا» (Müteferrika) أو في «التنظيمات» الإصلاحية التي أتى بها «سليم الثالث» (Selim III) مشابهة للإصلاح الذي دعت إليه حركة «التنظيمات» (The Tanzimat Movement). وبالرغم من انبثاق بعض من الاهتمام بالغرب وبثقافته ومؤسساته خلال هذه الحِقبة، فعلى المرء أن يتجنّب المبالغة في تقدير مثل هذه الأشكال من الفضول والتبادل الثقافي، إلى حدٍّ ينسى معه أن هذه الدلالات على

ولكن المفارقة كمنت في تزامن توظيف الزخم الأساسي في خدمة الحركات الإصلاحية السابقة السَّاعية إلىٰ تحقيق الأهداف التمركزية للدولة والنخبة الحاكمة من ناحية، ومن ناحية أُخرى ما أدَّى إليه التوازن الذي شهدته الحقبة من تفكّك طال الهيكلية الإمبراطورية وتسبَّب بتشكيل كينونة شبيهة برابطة الشعوب؛ أي دولة تضم مجموعة من الشعوب تشد بعضها إلىٰ بعض مصلحة مشتركة. ولم يكن ذلك سياسة واعية مدركة تعتمد المرونة والسبيل البديل لبناء الدولة فقط، وإنما كان اعترافاً جاء من قبل الدولة المركزية بالواقع القائم فعلاً، والكامن في قدراتها المحدودة، وما نتج عن هذا الاعتراف من محاولة ساعية لإيقاف التفكّك الوشيك لأراضيها، التي تشكّل عماد ركائز هذا التوازن بين السياسات الجَذِبْمَركزية والنزعات الطردمركزية التي كانت تَتَخبَّط فيها مراكز النفوذ المتواجدة في محيط المدينة وارْباضِها مثال الأعيان (ayans) أَو الحكام والولاة

التغيير كانت هامشية ومتقطعة إلىٰ أقصى حد. وبما أن تلك كانت صفاتها، فهي أبعد ما تكون عن تمثيل حركة تغريب واعية وحرّة. زِدْ علىٰ ذلك، فإن مثل هذه الرؤيا تفترض ضمناً جهل وقلّة اهتمام أو لامبالاة الأزمنة السابقة بالأشياء ذات الطابع الغربي. ولقد أتت هذه التأويلات نتيجة للشعور بالحاجة إلىٰ تفسير [أو إيضاح] هذا التحوّل الإيجابي الذي حَلَّ علىٰ طول خطوط التغريب، كما أنّها وجدت لها أفضل أنواع التعبير في الأشكال الكاريكاتورية الثَّنَوية الازدواجية، المتَجَسِّدَة علىٰ سبيل المثال، في النزاع القائم بين كل من التقدمي «إبراهيم باشا» (Ibrahim Pasa) والرجعي «پاترونا حليل» (Patrona Halil).

العاصين المتمردين، أَو الهيكليات التي تقوم عليها السلالات المحلية[137] المتنامية النفوذ. غير أَن اتّباع هذه السياسة لم يمنع الدولة من البحث عن السُّبُل المؤدية إِلىٰ إِعادة إِقامة التَّحَكُّم بالمحيط، ولا سيما في ظل حكم السلطان «محمود الثاني» (Mahmud II) في مستهل القرن التاسع عشر.

إِن النمو المتزامن للقومية في البلقان وللتدخلات المسيطرة التي مارستها كل من أوروبة وروسيا في كل مكان من الإِمبراطورية دفعت تدريجاً بالمعنيين للتَّخَلّي عن الاستعمال العملي الذرائعي لبعض أشكال ومنهجيات التغريب، وتبني تحولات أَكثر جذرية دون إِغفال استطلاع أحوال بعض الهيكليات الأساسية لأجهزة الدولة. ومع ذلك، بقيت حركة التنظيمات (the Tanzimat movement)، تواكب نفس الخط الذي اعتمدته مجمل أهداف الدولة العثمانيَّة، مُشَكِّلَةً بذلك نقطة تحوّل أساسية، جمعت فيها بين الأهداف الداخلية والرسالة الموجهة خصوصاً إِلىٰ الغرب والتي تفترض مسبقاً مطاوعة

(137) إِذا شاء القارىء الإِطلاع علىٰ مناقشة للتوازن القائم بين إِسطنبول والمقاطعات، والاستعمال المجازي لمصطلح الكومنويلث أَو رابطة الشعوب (commonwealth) في حيز المقاطعات العربية، فله إِمكانية العودة إِلىٰ دراسة «أندريه ريمون»:
(André Raymond), «Les provinces arabes (XVI^{e} siècle- XVIII^{e} siècle)»;
الصادرة في مُؤَلَّف بعنوان Histoire de l'Empire Ottoman، طبعة «روبير مانتران» (Robert Mantran)، باريس، 1989، ص ص: 341 ـ 420.

تدريجية للأُسس الجديدة للتشريع المستوحى من التطور المتزامن تقريباً للدولة الليبرالية والمؤسَّساتية في غربي أوروبة. ولقد كان لقبول المعايير الغربية في التشريع أَن انعكس، علىٰ نحو ظاهري التناقض، كبحاً للأهداف المبدئية للدولة، ـ مثل تعزيز سيطرة الحكم المركزي علىٰ أَراضي الإِمبراطورية ـ، وذلك عبر منح المناطق المحيطة الواقعة في ارْباض المدينة والمتَّحدات المقيمة فيها، حيثيّات جديدة تَسْتَعيْنَ بوحي منها إِلىٰ إِحقاقِ مزيد من الاستقلالية بل قل مزيداً من الانفصال. وفيما كان مفهوم المواطَنَة ينبثق ببطء من هذه الصِّيغ المتجدِّدة للعلاقات القائمة بين الدولة والمجتمع، أصبح من الصعب علىٰ الدولة العثمانيَّة بمكان أَن تُضْفِي علىٰ التَّعددية والتَّنوُّع المتكاثِرَيْن في الأَراضي الخاضعة لنفوذها، صِفَة الذاتية. وفيما كانت التعابير الأيديولوجية أَو العقائدية السابقة تقلِّل من أهمية الاختلافات عَبر صَهْرِها في التعريف الوظيفي الذي اعتمده كل من الولاة والرعيّة، كانت الدولة المتَغَرِّبة في القرن التاسع عشر تُقْحِمُ نفسها تدريجاً في البنية الدستورية التي نزعت إِلىٰ عملية هَدَفت من خلالها إِحداثَ التجانس. فإِذا بالنتيجة المنطقية، وإِن كانت غير متوقعة، أَن أسْفَرت هذه العملية عن إِمبراطورية استعمارية، أَو لنقل دولة قومية.

من الصعب علىٰ الدولة العثمانيَّة بمكان أَن تُضْفِي علىٰ التَّعددية والتَّنوّع المتكاثِرَيْن في الأَراضي الخاضعة لنفوذها، صِفَة

الذاتية. وفيما كانت التعابير الأيديولوجية أَو العقائدية السَّابقة تقلِّل من أهمية الاختلافات عَبر صَهْرِها في التعريف الوظيفي الذي اعتمده كل من الولاة والرعِيّة، كانت الدولة المتَغَرِّبة في القرن التاسع عشر تُقْحِمُ نفسها تدريجاً في البنية الدستورية التي نزعت إِلىٰ عملية هَدَفت من خلالها إِحداثَ التجانس. فإِذا بالنتيجة المنطقية، وإِن كانت غير متوقعة، أَن أَسْفَرت هذه العملية عن إِمبراطورية استعمارية، أَو لِنَقُلْ دولة قومية.

وبموازاة عملية التغيير هذه وما رافقها من جهود سَعَتْ إِلىٰ تزويدها بما تحتاجه من أُسس ترتكز عليها، وهي عملية عملت الدولة ـ ويا للسخرية ـ علىٰ تعزيزها وإِخضاعها لإِدارتها ومراقبتها الجزئيتين، خَبِرَ كل من الاقتصاد والمجتمع علىٰ حدٍّ سواء تحولات أساسية. فعلىٰ المستوى الداخلي، كان لنمو السوق وما استتبعه من تراكمية تدريجية شهدتها الثروة خلال القرن الثامن عشر، أَن أَدخل تغييراً في الشكل الذي اتخذه النفوذ الاقتصادي والاجتماعي في كل مكان من الإِمبراطورية، فيما علىٰ المستوى الخارجي، أمكن للملكيات المحمية ولتطوّر اقتصاديات العالم الرأسمالية، ممارسة جاذبية صَعُبَ علىٰ القِوى في السوق المحلية مقاومتها. والجدير ذكره أَن عملية الإِدماجية هذه كانت وبطُرق متعدِّدة، وثيقة الارتباط بزخم التحديث السياسي والتغريب، لأن معظم التَغْييرات المؤَسَّسَاتِية الناتجة عنهما أَمَّنت تحسيناً تدريجياً للظروف التي أمكن في ظِلِّها

للعملاء الاقتصاديين الصاعدين التَّحَكّم ببناءات السُّوق. فبالنسبة لهذه الشريحة المتنامية النفوذ في المجتمع العثماني ـ والمشتملة علىٰ كل من التجَّار من غير المسلمين الوافدين من البلقان، والأقطاب المالية من وجهاء حازوا السلطة والمكانة، ومالِكِي الأَراضي في المقاطعات، والبيروقراطيين في الإِدارة المركزية والإِقليمية الذين كانوا يفيدون مما تبوؤوه من مناصِبَ، لإِحْراز إِمكانية الحصول علىٰ ملكيات مُوَلّدة لعائدات متسعة ووافرة ـ فإِن عملية التحديث والتوحيد القياسي المتحدة مع التدخّل المتنامي للقوى الأوروبية، لم تكن إِلاَّ لتُسْفِر عن تحسين إِجمالي واستقرار أفادت منهما الشريحة الآنفة الذكر فيما بادرت إِليه من نشاطات اقتصادية. وما لبثت العوامل الثلاث، المتمثِّلة بانعدام الأمن والافتقار إِلىٰ القدرة علىٰ التَّنَبوء بالأمور وتلك الدرجة العالية من التَّبَعِيَّة والتَّقَلُّبات السياسيَّة ـ وهي كانت قد شكَّلت حتى ذلك الوقت العوائق الأساسية أمام تراكم ثابت ومستقر لرأسمال ـ أَن أخذت بالانحسار البطيء لصالح احترام، فَرَضَهُ جزء من الدولة علىٰ نفسه، للمشروع الاقتصادي، لا سيما في الحالات التي لم تكن فيها هذه الضمانة لتبدو مقنعة بما يكفي، وذلك عن طريق الإِفادة من إِمكانية اللجوء إِلىٰ التأثير المتنامي للدبلوماسية ورأسمال الغربيين، كوسائل ناجعة للحماية من الإِجراءات القمعية الجائرة والاعتباطية الاستبدادية.

ولكن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بدأت كل

من عملية التغريب وعملية الإدماج المتزامنتين بالتحرّك ضد مصالح الشريحة المسيطِرة، سواء تواجدت في الدولة أَو في المجتمع. وعلىٰ الصعيد السياسي، فإن ما بدا عملية ناشطة نوعاً ما من التغيير، تَحَوّل تدريجاً إلىٰ مطاوعة سلبية وولاء للمعايير والقِوى المحرِّكة الخارجية. وما لبث قبول وتطبيق نموذج الدولة الغربية أَن أدَّى إلىٰ إعادة التعريف بالأساس التشريعي للدولة، وما رافقه من إذعان لانحلال سلطتها وسيادتها المركزيتين علىٰ المقاطعات. فانفصل بذلك بعض المناطق عن الكومنويلث العثماني، وهو انفصال ارتكز:

- علىٰ التطلّعات القومية الشرعية المتنامية، في كل من اليونان وصربيا، ورومانيا وأخيراً بلغاريا علىٰ سبيل المثال؛
- أَو علىٰ مقتضيات ميزان القوى الغربية، كما حصل في حالات كل من مصر، والجزائر وقبرص وتونس.

أما فيما تبقَّى من أَراضيها، فلقد شرعت الدولة العثمانيَّة بتقليد الإمبراطوريات الغربية الاستعمارية. ولقد عملت الدولة علىٰ تعزيز التجانس في الجزء المركزي من المنطقة، المتمثِّل بشبه جزيرة الأناضول، والمناطق الواقعة إلىٰ الشرق من «ثراس» (Thrace)، وذلك علىٰ طول خط من القومية البدائية، حتى وإن كان هذا التوجّه يدفع بمحيط المدينة أَو أَرْبَاضِها، ولا سيما منها المناطق أَو المقاطعات العربية، داخل وضع استعماري (ما دام ذلك لا يلفت انتباه ولا يثير نَهَم الدول الأوروبية في سباقها

الخاص والمحموم نحو المستعمرات). وما لبثت الجهود التي بذلتها النخبة العثمانيَّة في سبيل ابتكار هوية عثمانيَّة تدعمها أيديولوجية قومية إمبراطورية ـ ونعني بها الأيديولوجية العثمانيَّة (Ottomanism) ـ أَن مُنِيَت بالإخفاق، فاعتبرت فاشلة، في وقت كانت النزعات القومية التي غلبت علىٰ القرن التاسع عشر، والسياسات الإمبريالية التوسّعية للقوى العظمى، تُقَوِّض علىٰ نحو دائم ونظامي، ركائز هذا المشروع التوحيدي. فكانت الإمبراطورية العثمانيَّة، والحالة هذه، مُكْرَهَةً علىٰ إعادة صياغة لأيديولوجيتها، تماشياً مع الترتيبات الجغرافية والعرقية في الأَراضي المنضوية تحت لوائها، هذه الأَراضي التي كانت هي عينها واقعة علىٰ التخوم الفاصلة للتوسّع العالمي الشامل الذي شهده الغرب خلال القرن التاسع عشر. ومن هنا، كان من الطبيعي أَن تكون محاولات البحث عن أيديولوجية مُوَحِّدة، مثل تلك التي ابتكرها السلطان عبد الحميد الثاني، وعُرِفت بالحميدية (Hamidian ideology) والمؤيدة لاتحاد إسلامي أَو لاتحاد تركي، والناشطة في ظل تركيا الفتاة، قد ميّزت البُنية السياسيَّة أَو الجو السياسي العام، وذلك في منتصف القرن.

ولقد تزامن اندماج الاقتصاد العثماني في النظام الرأسمالي العالمي مع التأثير السلبي للتغريب السياسي. ففيما الزخم الأَوَّلي، الذي غَلَبَ علىٰ توسيع الأسواق، والاستقرار المتنامي كانا يفيدان من وجود طبقة ضمّت في صفوفها كل أولئك الذين

كانوا يمسكون بزمام النفوذ الاقتصادي، أرْخى إخضاعُ الأَسواقِ العثمانيَّة إلىٰ سيطرة الغرب الاقتصادية والمالية، بِظِلِّه تدريجاً علىٰ هذه الفوائد فَحَجَبَها. إذْ ما لبث العملاء الاقتصاديون العثمانيون، الذين كانوا يفيدون في الماضي من قدرتهم علىٰ دخول البناءات المحلية للتجارة والإنتاج والاستهلاك، وبالتالي علىٰ التحكّم بها، أَن وجدوا أنفسهم مُلْزَمين علىٰ لعب دور ثانوي. فالأموال والاستثمارات والخدمات الغربية المنشأ، والمتَّحدة مع النفوذ السياسي والدبلوماسي المتنامي، جعلت من الصعب بمكان علىٰ التجَّار والمنتجين المحليين التَّصدّي لهذه الهيمنة، أَو حتى الإبقاء علىٰ بعض من استقلاليتهم. زِدْ علىٰ ذلك أَن النمو المطّرِد والمُلفت للتجارة العالمية الشاملة والناشطة في ظل السيطرة الغربية، قد ساهم هو أيضاً في تخفيض الحصة التناسبية للسوق العثمانيَّة من التجارة العالمية، وكثَّف من ميلها إلىٰ قبول نموذجي بالأسعار في ظل النظام الجديد، معتمدة علىٰ شتَّى أنواع التوازن التي لم يكن بإمكانها التَّحكم بها أَو حتى التأثير عليها. ومع نهاية القرن التاسع عشر، كان علىٰ النخبة الاجتماعية والاقتصادية الساعية للبقاء، القبول بالتَّبعيّة المطلقة أَو الجزئية للغرب، سواء عبر تلبية حاجاته، من خلال ما يشبه الـ«كومپرادور» (Comprador) ـ أي الوكيل أَو المستشار الوطني الذي تستخدمه مؤسسة أجنبية، قنصلية أَو مالية، للإشراف علىٰ شؤون مستخدميها ـ في علاقته بالسُّوق المحلية أَو عبر التكيّف،

الذي بات مألوفاً لكثرة ما تكرَّر، مع النظام الجديد مباشرة، من طريق تأدية الخدمات الموالية والمسَهِّلَة للاختراق الأوروبي.

والجدير ذكره أَن إِحدى النتائج المهمّة التي أدَّى إِليها التغريب، والتي ٱكتنف عليها واقع التطورات الاقتصادية والسياسيَّة، كمنت في توزيع جديد للأدوار، كان من شأنه أَن ٱخترق الطبقة الحاكمة وغالبية المجتمع، فأوجد شقاقاً بين المُتَغَرِّبين العصريين من جهة، والتقليديين من جهة أُخرى، مُعيداً إِلىٰ الذاكرة ذلك التنازع الذي عاشه كل من الموالين للأسلاف وأولئك المشجعين علىٰ التحديث والعَصْرَنَة في أواخر القرن السابع عشر وخلال القرن الثامن عشر. ومع ذلك، فلقد ٱمتاز هذا الصدع في المجتمع العثماني بالفرادة بمعنى أنَّ النِّزاع كان واقعياً ومبتدعاً في آن: وتعود واقعيته إِلىٰ أنّه شكَّل موضع الرهان في معظم حالات النفوذ، وأيّاً كانت الأَشكال التي اتّخذها، فيما يرجع الابتكار فيه إِلىٰ قدرة القليل من التسميات التعريفية، التي أُطْلِقَت علىٰ كل من المُعَسْكَرَيْن المتنازعَين، علىٰ وصف جوهره. إِذْ عانت المفاهيم ـ التي تنوّعت بين «الغرب» و«العصرنة» أَو «الحداثة» و«التقدّم» من جهة، و«التقليد»، و«الرجعية» و«التخلّف» من جهة أُخرى ـ من سوء الاستعمال الذي اعتمد الطُّرق الشكلية والمعيارية، فوضعها غالباً في سياق ٱزدواجية النجاح والإِخفاق، التي أَمْلَتْها الأزمة والظروف المتشابكة في تلك الأوقات، ولم يتوانَ عن النظر

إليها من خلال المنظور الاستعادي للماضي المُسْقَط على حاضر النِّزاع.

وهكذا أخذ التغيير ـ مع ما أكتنف عليه من دلالات إيجابية للتقدّم والتحديث ـ يرتبط أكثر فأكثر بالتغريب، مُشَرِّعاً بالتالي التأثير الغامر للغرب على كل من الدولة والاقتصاد والمجتمع، فيما برز الركود والتخلّف على نحو تتطابقا فيه وهوية الخاسرين في هذا النِّزاع. فإذا بهذا الصدع يؤدي إلى مضاعفة وتعميق الاختلافات بين المستفيدين من النظام الجديد، من جهة، وضحايا هذا النظام من جهة أُخرى، في وقت دخل فيه العصر الذهبي للتقليد الأيديولوجي الأبوي المعتمد من قبل الدولة، في صراع مع الأهداف التغريبية التي باتت الآن أهداف من كان نافذاً من عناصره. وجاءت النتيجة أن أكْرَهت القِوى المحرِّكةُ للتغيير مُعْظَمَ قطاعاتِ المجتمع على الدخول في عملية من التَّهْميش، التي لم تكن إلاَّ لتعمل على تَنْمِيَةِ شعورها بالغبن، وما يَتَأَتَّى عن ذلك من خيبة وإحْباط.

وفي خِضَمّ هذا الجَيَشان، جَسَّدت العاصمة كُلَّ ما اشتملت عليه من تناقضات متأصِّلة فيها وملازمة لها، إذ أصبحت إسطنبول، وأكثر من أي وقت مضى، مساحة تتقاطع فيها الحدود المشتركة بين القِوى الأساسية على الأرض، وهي تتخبّط في شتى أنواع التجارب والضغوطات والنزاعات. فمن منظور الدولة، التي استمرت بالمحافظة على دورها المركزي

وعلىٰ قيمتها الرمزية في إرساء قواعد السيطرة العثمانيَّة والتحكّم بكل الأَراضي المنضوية تحت لواء الإمبراطورية، كانت المدينة قد تحوَّلت تدريجاً إلىٰ واجهة يَعرضُ فيها الغرب بضائعه ومفاهيمه، وإلىٰ حَيِّزٍ بدا له أَكثر ملاءمة، لما كان يقدمه من تسهيلات مَيَّزَتْه عن غيره من أَراضي الإمبراطورية، لوضع الإصلاحات قيد الاختبار. وبهذا المعنى، كان لكل من الزخم وسرعة التغيير اللذين شَهِدَتْهما العاصمة، أَن جعلا من الاختلافات الطويلة الأَجل والمستمرّة بين وسط الحاضرة المركزي وأَرْباضِها أَو محيطها، أَكثر حِدّة.

والجدير ذكره أَن الوجود المتنامي للنفوذ الأجنبي ـ سواء كان دبلوماسياً، اقتصادياً أَو مالياً ـ وَتَسَلُّلِهِ التدريجي إلىٰ داخل الشبكات السياسية والاقتصادية السَّابقة لبروزه، ساهم هو أيضاً في التحوّلات المثيرة والمذهلة التي شهدتها المدينة. إذْ، وخلافاً للحالات الأُخرى التي عرفتها عملية إحياء الأرباض أَو المحيط، فإن ما اعتمدته النخبة العثمانيَّة الحاكمة من أهداف تغريبية واعية، سمح للوجود الغربي وما رافقه من تأثير، أَن يُلْقي بنفسه علىٰ البناءات المحلية. فَانْتَفَت والحالة هذه الحاجة إلىٰ إيجاد مركز بديل عن إسطنبول، لإدارة الاختراق الأوروبي، والتحكّم به، أَو علىٰ الأقل مراقبته. إذ، عوضاً عن ذلك، قامت العملية المحيطية بإلزام المدينة بإعادة تعريف لدورها. فإضافة إلىٰ وظيفتها القديمة المتمثّلة بالسيطرة السياسية، كان

عليها أَن تؤدي مهمة إِدماج محيطها الخاص في النظام الاقتصادي التابع للعالم الرأسمالي. وكان لهذه المهمة أَن ساعدت بدورها إِسطنبول علىٰ اكتساء طابع جديد، إِذ لم تعد مركزاً للاستهلاك يعمل علىٰ إِمداد ما تبقّى من الإِمبراطورية بما يَحتاجه من مواد وسلع، وإِنما أصبحت قط أحد الروابط بالنظام العالمي. وجاءت النتيجة أَن فقدت قسماً كبيراً من استقلاليتها، وراحت تلحق بالرِّكاب دونما جهد يُذكر، فاستحالت إِلىٰ مَركز خدمات يفيد منه الغرب في اختراقه للسوق العثمانيَّة.

وما لبث أَن أَصبح الدور التاريخي للمدينة الذي برزت من خلاله كمركز سياسي، دوراً ثانوياً. إِذ باتت وظيفتها الأساسية تَنْحَصِرُ في تزويد الهيكليات الإِدماجية بما تحتاج إِليه لإِقامة النظام الجديد.

وكما الإِمبراطورية بمجملها، بدأت إِسطنبول تعكس انشقاقاً متنامياً بين الحداثة والتقليد. ففيما كانت بعض أجزائها تتكيّف والوظائف والأدوار الجديدة الموكَلَةِ إِليها، كان قسم لا يُسْتَهان به من المدينة غير قادر علىٰ مُشَاكَلَةِ التشابك الحديث العهد للظروف، فبدأ بالانحلال والتلاشي نتيجة الوهن الذي أصابه والركود الذي حَلَّ به، في وقت كانت فيه طوپوغرافيا النفوذ في طور التغيير، اتِّسَاقاً في بعض النواحي مع عملية داخلية كانت قد اسْتُهِلَّت في القرن الماضي، واستجابة في معظم الحالات للتأثير المباشر للتغريب. والجدير ذكره أَن أَكثر

المظاهر لفتاً للنظر، وإثارة للعجب في هذا التحوّل، كان توسّع المدينة الفُجائي والمسْتَشْرِي، علىٰ نحو أَبعدها عن مركزها التاريخي، في إِطار عملية كانت قد اسْتُهِلَّت منذ زمن بعيد وتمثَّلت بتشييد كوكبة من العِزَب والقصور الفخمة (كالمنازل المبنية علىٰ ضفاف الماء، والقصور) (Kasirs)، و(Kösks) التي كانت الأسرة الإِمبراطورية والنُّخبة الحاكمة قد عمدت إِلىٰ إِعلائها علىٰ طول شواطىء القرن الذهبي (the Golden Horn) وضفاف البوسفور (the Bosphorus). وما لَبِثَ البلاط الإِمبراطوري نفسه أَن انضَمَّ إِلىٰ هذه المنشآت مع حلول منتصف القرن التاسع عشر. وبعد انقضاء أربعة قرون تقريباً من الحكم العثماني الذي اتّخذ من المدينة المسَوَّرة حيِّزاً له، أخذ رأس النفوذ بالانتقال إِلىٰ خارج المدينة، وصولاً إِلىٰ شواطىء البوسفور الأوروبية، مُشَيِّداً لنفسه القصور في كل من «بيشكتاش» (Besiktas)، و«دولمابـاش» (Dolmabahçe)، و«شيراغان» (Çirağan)، و«يلدز» (Yildiz).

ولم تكن هذه الخطوة المُتَجَلِّيَة خلال القرن التاسع عشر بريئة عفوية مُجَمَّدة المعاني، وإِنما شَكَّلت انعكاساً للرمزية التي ٱنْطَوَى عليها وجَسَّدَها الأسلوب الغربي المعتمد في بناء هذه الصروح الإِمبراطورية الجديدة، والتي ٱتخذت مواقع لها في الحي الأَكثر تماثلاً بل قُلْ تماهِياً مع كل من الوجود والتأثير الأوروبيين، إِذْ تخلّى السلطان عن الإِقامة في المركز التقليدي

للمدينة، وأمر بنقل بناء قصره المشيَّد على الطراز الإفرنجي فأقامه بمحاذاة المقاطعات الإفرنجية، أي «غلطة» (Galata)، و«پيرا» (Pera)، ومنطقة السفارات الأوروبية؛ ومع أَن إعادة التموضع هذه أَبقت على بعض المسافة بينها وبين هذه المؤسَّسات الأجنبية، إلاَّ أنها أَدَّت إلى إقامة مركز جديد للنفوذ لم تَكْتَفِ فقط بجذب أقسام من الجيش والإدارة، وإنما أَيضاً دفع بالعديد من البيروقراطيين إلى بيع ما ملكوه من «كوناكس» (Konaks) في كل من «آكْسَراي»، و«فاتح» (Fatih)، و«شمبرليتاش» (Çemberlitas)، بهدف الاستقرار على شواطىء البوسفور، وعلى التخوم الجديدة لكل من «هاربيي» (Harbiye)، و«شيشلي» (Sisli)، و«نيانتاش» (Niantas)، و«مَشْكا» (Maçka). وبالرغم من أَن معظم البيروقراطيين نقلوا أماكن إقامتهم، فلقد بقيت وزاراتهم وإداراتهم قائمة في الرواق القائم بين «السلطان أحمد» (Sultan Ahmed) و«پيازيد» (Pbayezid)، مُلْزِمين النخبة الحاكمة وتلك البيروقراطية بالتنقّل كما المكّوك بين المناطق السكنية الجديدة والبلاط، ومركز الإدارة القائم في المدينة القديمة.

ولقد أَكَّد تطور كل من «غلطة» (Galata) و«پيرا» (Pera)، الذي أتى نتيجة للوجود المتنامي للغربيين، هذا الإنفجار المطرد والمتقطّع النظير الذي شهدته المدينة باتجاه الشمال، مع العلم أَن ما بَدَت فيه «غلطة» (Galata) من إتخام تجلى في كثافتها السكانية، كان سبق له أَن دفع بالمتَّحدات الأجنبية، وبعدد لا

يُستهان به من الرعايا من غير المسلمين الذين اسْتَلْهَموا يَقْظَتَها وساروا علىٰ خُطاها، إلىٰ الاستقرار علىٰ طول الطريق الذي يربط بين برج «غلطة» (Galata) ومدافن «تاكسيم» (Taksim)، في القرن الثامن عشر. وما لبثت هذه النزعة أن سَرَّعت من وتيرتها، خلال القرن التاسع عشر، في وقت كانت فيه «غلطة» (Galata) تتحوّل إلىٰ مركز يَزْخَرُ بالنشاطات الغربية التجارية والمالية، وفيما كانت «پيرا» (Pera) تنمو هي الأُخرى، كمركز سكني يَضُمُّ في كنفه كلاً من الأوروبيين الغربيين، والمستغربين من العثمانيين من غير المسلمين. ومع حلول الربع الأخير من القرن، كانت هذه المتَّحدات قد أَحْكَمَت استقرارها في المقاطعات الواقعة إلىٰ الشمال من «تاكسيم» (Taksim)، حتى إنها توسّعت فعبرت الجانب الآسيوي للمدينة، وصولاً إلىٰ مناطق «كاديكوي» (Kadiköy) و«مودا» (Moda) بشكل خاص. فأصبحت المستوطنة الإفرنجية، التي سبق لها في يوم من الأيام أَن شابهت الغَيْتَ أَو المَجْبَر، منافساً لأَكثر أحياء المدينة قِدَماً، كونها قامت وازدهرت إلىٰ يمينها تماماً.

وكان هذا التنافس اقتصادي الطابع خصوصاً، إِذْ أَضْحَت «غلطة» (Galata) مركزاً بديلاً للنفوذ التجاري والمالي، فَحَلَّت فعلياً مَحَلْ المنطقة الواقعة بين كل من «إيمينونو» (Eminönü) و«بيازيد» (Bayezid)، وبرزت كقلب المدينة الاقتصادي النَّابض. وبالرغم من كونه نجح في البقاء حَيّاً، لم يتمكّن المركز

التقليدي من تفادي التَّهميش الذي طاله بسبب عجزه عن الوصول إلىٰ الشبكات الأساسية وإلىٰ وسائل النشر والإعلام التي تحكّمت بقدر الإمبراطورية الاقتصادي. وكان لبناء الجسر الرابط بين شاطِئَيْ «القرن الذهبي» (the Golden Horn) أن شَكَّل تأكيداً علىٰ تحويل النفوذ التجاري والمالي. وما لبثت دينامكية «غلطة» (Galata) أن استدرجت كلاً من «سيركيسي» (Sirkeci) و«إيمينونو» (Eminönü) ـ وهما كانتا سابقاً أجزاءً مُتَتَامَّة أو متكاملة مع المدينة ـ إلىٰ داخل مدارها الخاص[138].

ولقد كان لإعادة الصياغة الاقتصادية هذه أن ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بشتَّى أنواع التغيّرات الهيكلية وبالمؤسَّسات الجديدة المركّزة في المناطق النامية. فالأدوات الأساسية المعتمدة في الاختراق الرأسمالي للسوق، والمصارف وشركات التأمين،

(138) إن معظم النقاش القائم حول الطوپوغرافيا الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية أو المكانية للمدينة كما كانت عليه في نهاية القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين، يرتكز علىٰ البحث الذي أجريناه، معتمدين علىٰ أرشيف المصرف العثماني. (انظر:

«Batililasma, Modernlesme ve Kozmoplitizm: 19. Yüzil Sonunda ve 20, Yüzyil Basinda Istanbul,» in Zeynep Rona (ed.), Osman Hamdi Bey ve Donemi (Istanbul, 1993), pp. 12-26; Edhem Eldem, «Culture et signature: quelques remarques sur les signatures de clients de la Banque Impériale Ottomane au début du XX^{e} siècle», in Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée. Oral et écrit dans le monde turco-ottoman, 75-76 (1995/1-2), pp. 181-195; Edhem Eldem, «Istanbul 1903-1918: A Quantitative Analysis of a Bourgeoisie», Bağaziçi Journal. Review of Social, Economic and Adminstrative Studies, 11 [1-2] (1997), pp. 53-98.

وسوق الصَّرف والمغامرات التجارية الصغيرة التي لا تُعَد ولا تحصى خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فوجدت لها كلها تقريباً مستقرّاً في الأصل في «غلطة» (Galata)، مُرْفَقَةً بالمستلزمات الأكثر فَعَّالية في التنظيم والأكثر استعمالاً في الحيِّز الحَضَري. ولقد طال التطوّر أولاً في «غلطة» (Galata)، التنظيم البلدي والنقل العام والخدمات الحضرية، كما أُعيد تصميم الواجهة المَدَنِيّة وتلك الاجتماعية. فالشقق السكنية، والأَزْوِقَةُ ذات الأُسلوب الغربي، والمدن والمحال والمخازن، والأَسواق حيث تُباع السِّلع المستوردة الرخيصة الأثمان والمتعدِّدة الأنواع، والفنادق والنوادي، والردهات حيث يجتمع الناس لاحتساء المشروبات والمسارح، وصالات العروض الفنِّيَّة، والمدارس، كلها غيَّرت جذرياً من هيكلية هذه المقاطعة، وأمْلَت على ساكنيها نماذج جديدة في السّلوك والاستهلاك. ومع نهاية القرن التاسع عشر، كانت كل من «غلطة» (Galata) و«پيرا» (Pera) قد اتخذتا شكل ومظهر البلدة الأوروبية، المحلية الريفيَّة نوعاً ما، وأخذتا على عاتقهما تزويد السكان من الأَجانب، ومن أولئك المستغربين المحليين المنتمين إلى كل من الطبقة الوسطى والطبقة الراقية[139] بما كان يتوقعون تلبيته من حاجات

(139) انظر:

Ernest Giraud's «Chronique de Constantinople-La Rue», published monthly in the Revue Commerciale du Levant. Bulletin mensuel de la

ومتطلبات، حتى وإن شابَ هذا الإمداد شيئاً من النقص، بحسب معظم توصيفات ذلك الزمن. وعلىٰ رأس هذا العالم الأوروبي المصَغَّر، كانت السفارات الغربية والمؤسَّسات، مثل المصرف العثماني، تعتمد كمرجعِيَّات رئيسة في مجال النفوذ الاجتماعي والسياسي.

وجاءت نتيجة النمو المطرد لهذا الجزء من المدينة مُبَالَغَة في تَمَيُّزِه عن ما تبقى منها، فيما باتت تسمية «المدينة القديمة» ترمز إِلىٰ أَكثر ما هو تاريخي بَحْت؛ إِذْ ٱكتنف هذا اللَّقب علىٰ شيء من الركود والتّخلّف ودُنو الزوال، وهي كلها مفاهيم تتنافى وديناميةَ العرنة أَو التّحديث والتغريب. زِدْ علىٰ ذلك أنّ فَرَض نوعاً من الشقاق الثقافي ـ وهو كان مبتدعاً إِلىٰ حدٍّ ما ـ علىٰ واقع التهميش والإِقصاء عن الشبكات السَّائدة في ذلك الزمن. والجدير ذكره أَن الوقائع المادية عكست هذا الشقاق المجازي، لأن النسيج الحضري لشبه الجزيرة كان آخذاً في التغيير البطيء، وهو ما أوحت به مبادرة قسم من الدولة إِلىٰ رعاية تجديد وإِعادة بناء منطقة المرفأ الواقعة قبالة «غلطة»، مع العلم أَن تغيرات أُخرى داخل أسوار المدينة اقتصرت علىٰ تلك

Chambre de Commerce Française de Constantinople (1989-1914).
والجدير ذكره هو أَن هذا المؤَلَّف هو أفضل ما كتب عن المتناقضات التي زخرت بها إِسطنبول وعن الصفة الريفيَّة التي اتسمت بها، من وجهة نظر الغربيين.

المناطق التي، ولكثرة ما شهدته من حرائق أَتَتْ عليها مراراً وتكراراً، كانت جاهزة للتخطيط ولما رافقه من تحديث، فجعلت هذا الأخير ممكناً[140].

وباستثناء مثل هذه الجُزر الاتفاقية والمرتبطة بالظروف والحالة الراهنة، فإن معظم المدينة القديمة حافظت على هيكليتها السَّابقة وبقيت غافلة عن رياح التغيير التي كانت تلوح في أفق ما تبقّى من الحاضرة، حتى أَن بعض المقاطعات القائمة على الحَدّ المتاخم للمحور حيث تراصفت كل من «غلطة» ـ (Galata) ـ «پيرا» (Pera) ـ «هارْبِيي» (Harbiye) ـ و«شيشلي» (Sisli) المواكبات للتغيير والمتحولات بفعل منه ـ بقيت على حالها. وبهذا كانت «طوفان» (Tophane) و«قاسم باشا» (Kasimpasa)، أَو حتى الأحياء الغربية ذات الغالبية المسلمة، أَكثر بُطأً في التكيّف وضرورات العملية. وبالرغم من أنّها وقعت على تخوم المقاطعات الحديثة، إلاّ أنّها لم تتأثّر بها، بل بقيت جزراً يتّخذ منها التقليد مستقراً له، وتزدهر فيها، في نظر البعض، المجلوبية.

أما ما بدا استثنائياً في النمو المدني الذي طال إِسطنبول،

(140) إذا شاء القارىء الإطلاع على تحليل شامل وكامل حول التغيرات الحضرية التي شهدتها إِسطنبول في القرن التاسع عشر، فله إِمكانية العودة إِلى مُؤَلّف «زينب شيليك»،

Zeynep Çlik, The Remaking of Istanbul: Portrait of an Ottoman City in the Nineteenth Century (Seattle, 1986).

في العقود الأخيرة من الحكم العثماني، فكمن في تلازم العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسيَّة البارزة علىٰ أرض الواقع، مع الشِّقاق الثقافي والفكري لثنائية التقليد والحداثة، الذي كان من شأن الطوپوغرافيا المادية للمدينة، أَن عكسته بوضوح وجلاء. إِذ لم يَعُد من الضروري بعد الآن، أَن يرتبط خِيار السكّان لأماكن إِقامتهم بالمعايير الاجتماعية والاقتصادية، بل بات يعتمد أَكثر فأَكثر علىٰ الاعتبار الإِضافي للقيمة الثقافية للمقاطعات. فالمسلم المتمتّع بمكانة اقتصادية ما، عَنَى بانتقاله إِلىٰ الأقسام الأوروبية الطَّابع من المدينة للإِقامة فيها، التعبير عن خيار ثقافي يرتكز علىٰ تَبَنّيه للموقف المستغرب المنافي والمتصدي لخِيار التأكيد علىٰ موقف أَكثر تقليديَّة ورجعية من خلال بقائه في محيط المدينة المسَوَّرة. ولقد كان لليونانيين المقيمين في «الفنار» (Phanar)، أَن نَهَجوا التصرّف عينه، فاختلفوا عن أولئك الذين أقاموا من أبناء جِلْدَتِهم في «پيرا» (Pera)؛ تلك كانت أيضاً حال اليهود، مِن مَن أَقاموا في «بلاط» (Balat) و«هاسكوي» (Hasköy)، والذين اعتمدوا الخطوة عينها، فاختلفوا عن مَنْ تشارك وإِياهم الإِيمان بالعقيدة الدِّينيَّة نفسها، بانتقالهم للإِقامة في كل من «غلطة» (Galata) و«شيشان» (Sishane)[141]. وفي وقت كانت فيه الدولة قد فشلت فشلاً ذريعاً

(141) انظر «ريڤا كاستوريانو»:
Riva Kastoryano, «Passage par Galata: mobilité sociale des Juifs

في محاولاتها لابتكار هوية عابرة للعرقيات، كان الاستغراق والالتزام والاندماج مع النموذج يؤسِّس شيئاً فشيئاً لابتكار ما يشبه الهوية الكوزموبوليتانية (Cosmopolitan identity)، أي تلك المرتكزة على مفهوم المواطنية العالمية، والتي تدخل كل من الشبكات والقِيَم الأوروبية في تركيبتها. فاعتماد:

- اللغة الفرنسية لغة للتعليم.
- ونماذج الاستهلاك والاستثمار الغربية الطابع.
- واستعمال الأماكن العامة في المحيط الحضري.
- والاتصال والتواصل مع مجموعة من القِيَم والسلوكيات المستقدمة من الخارج والمتماثلة مع الغرب.

كانت كلها عوامل شَكَّلت أَرْضِيَّةً مشتركة أمكن للأفراد، أيّاً كانت منابتهم العِرقية ومعتقداتهم الدِّينيَّة وخَلْفِيَّاتهم الاجتماعية والاقتصادية الالتقاء فيها، فَكَوَّنوا بذلك نوعاً جديداً من المجتمع التعددي. ولكن المثير للعجب يكمن في ارتكاز هشاشة هذا البناء على إقصاء الغالبية السَّاحقة من السكّان خارج الشبكات الاقتصادية والثقافية على حدٍّ سواء، مُجَرِّدة نفسها بالتالي من الوسائل التي تمكّنها فعلياً من تجاوز الضغوطات

---

d'Istanbul», in Eldem, Première Rencontre Internationale (Istanbul, 1991), pp. 172-181,

وهو بحث تتوفّر فيه المعلومات حول التحركية المكانية أَو الجغرافية لليهود المرْتَقِين في الهرمية الاجتماعية والاقتصادية، في مدينة إِسطنبول.

obeikandl.com

والنزاعات القومية التي كان لهذا الإقصاء أن يُطْلِقَ العنان لها. وما لبث الاعتقاد الواهم بوجود مجتمع مَشْرقي «كوزموبوليتاني»، يحتل مفهوم المواطنية العالمية الحيِّز الأكبر فيه، أن تبعثر واندثر بتأثير من الوقائع القاسية التي نتجت عن حرب العام ألف وثمانمائة وثمانية وسبعين (1878)، وما أدَّت إليه من كوارث تمثَّلت في:

- تدفّق أفواج المسلمين المهاجرين من البلقان.
- المجازر الأرمنية التي حَلَّت في العقد الأخير من القرن.
- النزاع اليوناني ـ التركي الذي وقع عام ألف وثمانمائة وثمانية وتسعين (1898).

وفي ظل الاستياءات والامتعاضات المتنامية التي طبعت الحقبة والمتزامنة مع بزوغ فجر القومية التركية المتمثِّلة بحركة «تركيا الفتاة»، ما لبث الحكم التَّعَدُّدِي أن تَحَوَّلَ إلىٰ كابوس اشْتَدَّ اسْوِدَادُ لَيْلِهِ مع اندلاع الحرب العالمية الأولى وحرب الاستقلال[142]. ومع حلول العقد الثاني من القرن العشرين

(142) للقارىء إمكانية العودة إلىٰ مُؤَلَّف «أسطفان يراسيموس»، Stéphane Yerasimos (ed.),

الصادر تحت عنوان:

Istanbul, 1914-1923. Capitale d'un monde illusoire ou l'agonie des vieux empires,

في باريس، عام 1992، والزاخر بالشهادات المؤلمة والرؤى المؤثِّرة عن الانحطاط الذي حَلَّ المدينة بعد عام ألف وتسعمائة وأربعة عشر (1914).

obeikandl.com

(1920)، أصبح ما كان يقوم مقام العلامة التجارية الدَّالّة على نجاح القسطنطينية العثمانيَّة، عائقاً أساسياً أمام إسطنبول التركية في وقت أضْحَى وشيكاً فيه أَن تقوم كل من المقاومة الأناضولية ونخبتها المتخذة من «أنقرة» (Ankara) مستقراً لها، بإعلان الحرب على الانحطاط والفساد، اللذين باتت عاصمة النظام القديم تُعرف بهما.

ولكن الأمر يكون من باب المغالاة إن نحن رَمَيْنا بكل المسؤولية المترتِّبة عن الزوال الذي حَلَّ تدريجاً بالمدينة، على أكتاف أَو كاهل التجربة التَّعدديّة الفاشلة في أواخر القرن التاسع عشر، إذ ما يُفَسِّر بوضوح هشاشة إسطنبول، كمن في واقع اقتصادها الخاص الذي ارتكز على أرضيات غير ثابتة كلياً. فبالرغم من الإبقاء على علاقتها بالتقليد الطاعن في السِّنّ، بَقِيَت سُبُل الرزق في المدينة، تعتمد على ما امتازت به هذه الأخيرة من طبيعة طفيلية، ومن قدرة على اشْتِقَاق عوائدها من النظام الإمبراطوري. ولكن، ومنذ منتصف القرن التاسع عشر، كان النظام يفقد باستمرار استقلاليته حتى شارف على الانهيار الكلي، الأمر الذي أكره النُّخَب في المدينة على الانتقال إلى قاعدة نفوذ بَدَت لهم أَكثر استقراراً، وهي تلك التي اخْتُصَّت بالاختراق الغربي، وإحكام السيطرة الأوروبية على الأَراضي العثمانيَّة، المعْتَبَرة كمساحة مُشْتَرَكة تَلْتَقِي فيها تُخُومُ الرأسمالية الغربية بالمحيط العثماني، مما جعل قدر المدينة يعتمد على المحافظة

علىٰ كل منهما، في محاولة بدت وكأنّها توازن صعوبة التحقيق نوعاً ما بين المصالح المتضاربة غالباً. وبهذا تكون الحرب العالمية الأولى قد وضعت حداً مفاجئاً لهذا الوهم الذي شكّلته التسوية المؤقتة، والذي أُعِيدَ إحياؤه لفترة وجيزة خلال حِقبة الاحتلال الأجنبي. ولقد كان لمخطّطات الحلفاء القاضية بتحويل المدينة إلىٰ منطقة مَنْزوعة السلاح والهوية القومية ـ أي ما يشبه مدينة «هونغ كونغ» (Hong Kong) في الشرق الأوسط أَنْ تآلفت والدور الذي حُدِّدَت لها تأديته سابقاً. ومع ذلك، فلقد افتقرت هذه المخططات للواقعية. فكان الانتصار النهائي والحاسم من نصيب الصيغة القائلة بالدولة القومية، وذلك من خلال حرب الاستقلال التركية التي أثارت في المدينة حاجتها إلىٰ إعادة تعريف نفسها بناءً لقواعد لعبة جديدة لم تألَفْها من قبل. ولقد كانت إسطنبول مستعدة ـ ولو جزئياً ـ للشروع في عملية من التطهير والتكيّف مع معايير النظام الجديد. وبعد مرور ثلاثين عاماً تقريباً علىٰ دولة فاقدة الوعي مستسلمة للركود، أمكن لإسطنبول أَن تَجنِيَ أخيراً فوائد خضوعها الطوعي للنظام العالمي الجديد، عبر استعادتها ـ وعلىٰ نحو انتقامي ـ تفوّقها في الميزان الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. ذاك كان عنف العودة إلىٰ الوضع السَّوي، الذي كانت المدينة توشك علىٰ تطويره في حاضرة صَعُبَ ضبطها وتعذّر التحكّم بها ومراقبتها، وسادت فيها الفوضى في الثمانينات والتسعينات من القرن

العشرين. وإذا كان يمكن للمرء أن يثق بالثبات الذي عكست المدينة معه قَدَرَ البلاد، فللتطورات الأخيرة إمكانية الاكتناف علىٰ دلالتين، كمنت أولاهما في الفشل النسبي الذي حَلَّ بالبرنامج القومي الذي وضعه «كمال أتاتورك»، فيما برزت ثانيهما في نشأة نظام اقتصادي عالمي يبحث عن بديل إقليمي يذكِّر، ببعض نواحيه، بالوضع الذي ساد قبل قرن من الزمن.

obeikandl.com

الخاتمة

أَوْساط وخصائص

منذ ما يقارب النصف قرن، عمد كل من السِّير «هاميلتون چيب» (Sir Hamilton Gibb) و«هارولد بووين» (Harold Bowen) إلىٰ وضع نموذج للإمبراطورية العثمانيَّة أقاموا المقابلة فيه بين المقاطعات الناطقة باللغة العربية وتلك العثمانيَّة التي، بحسب افتراضهما، بدت لهما أَكثر المناطق ملاءمة لمثل هذه المقاربة في الأناضول والبلقان[1]. وأتَتْ أَكثر الأبحاث معاصرة حول المدينة العثمانيَّة لِتُبْقي علىٰ الاختلاف[2] الذي أفضى إِليه

---

(1) انظر هاميلتون چيب وهارولد بووين:
Gibb, Hamilton and Bown, Harold, Islamic Society and the West (London, 1950).

(2) نقصد بالأبحاث الأَكثر معاصرة تلك التي تشتمل علىٰ أحدث الأدبيات في هذا المجال، ونخص بالذكر الدراسة التي تستعرض فيها «جانيت ل. أبولوغود» أَدبيات المدينة الإِسلامية تحت عنوان:
«The Islamic City-Historic Myth, Islamic Essence and Contemporary Relevance» in International Journal of Middle East Studies 19 (1987): 155-176.

obeikandl.com

النموذج، فاسْتَنَدَت الحالة الاستثنائية العربية إلىٰ الافتراض القائل بأن اللغة المشتركة والتقاليد الإسلامية التي سبقت بزمان وصول العثمانيين إلىٰ الحكم، زَوَّدَت رعايا السلطان العرب بأرضية ثقافية امتازوا بها عن غيرهم من الشعوب التي عاشت في الأَراضي العثمانيَّة الوسطى حيث سادت المؤسَّسات العثمانيَّة الإسلامية. ولقد كان للتوصيفات التي سَلَّطت الأضواء علىٰ المدن العثمانيَّة الثلاث المقدمة بين دَفَّتَي هذا الكتاب، أَن ساعدت علىٰ تبديد المفهوم القائل بتفرّع الحضارة العثمانيَّة إلىٰ شعبتين وعلىٰ مناقشة الطرح المؤمن بوجود نموذج معياري إسلامي للمدينة، ينطبق علىٰ مُلازِمَتِها العثمانيَّة، وهو طَرْحٌ شكَّل رَدّاً علىٰ المفهوم المنبَثِق من النموذج الذي وضعه «ڤيبر» (Weber) للمدينة الأوروبية المُرْتَكَز. وكان من شأن اشتمال هذا الكتاب علىٰ مدينة حلب، أَن أشار إلىٰ أَن فئة المدينة العربية العثمانيَّة هي أيضاً محل جدل ونِقاش.

ففي سياق آلية التوصيفات السردية التي يعتمدها هذا الكتاب، لا يكتف مؤلّفوه فقط بتفكيك هذه النماذج وإنما ينكبون أيضاً علىٰ مناقشة الخاصية التي تمتاز بها كل من حلب (Aleppo)، وإزمير (Izmir) وإسطنبول (Istanbul)، نافِذِين من خلالها إلىٰ المعاني التي تكتنف عليها كل المدن العثمانيَّة

وللقارئ إمكانية العودة كذلك إلىٰ دراسة «درور زيڤي»،
Dror Ze'evi, An Ottoman City.

والشرق أَوسطية الأُخرى. ففي مستهل الحِقبة الحديثة، سارعت إِسطنبول إِلىٰ البروز كأَكثر المواقع مثالية، فخرجت بالتالي من دائرة المعايير المعتمدة. والجدير ذكره أَن السلاطين العثمانيين، الذين تعاقبوا علىٰ الحكم، قَصَدُوا عن سابق تصوّر وتصميم، تشكيلَ هذا الموقع علىٰ نحو أَقْتَادُوا فيه بالمراكز الإِمبراطورية العظيمة التي ازدَهَى بها الشرق الأَوسط في الماضي، ولم يُغفِلوا العناية بجماليته إِذ كان قِبلة السلاطين الذين اختاروا العمل فيه علىٰ تعزيز هيبة ونفوذ سلالتهم. ومن هنا لا يَسَعُ الوافدون إِليها بحراً من الشمال أَو من الجنوب إِلاَّ ملاحظة الجوامع الكاتدرائية البارزة في أفق المدينة، حيث لم يَبْق إِلاَّ «هاجيا صوفيا» (Haghia Sophia) ـ المتحولة رمزياً بما أُضِيفَ عليها من مآذن ـ لِتُذَكِّر الزائر بماضي المدينة البيزنطي. فمع الطابع الهندسي الذي أَضفوه علىٰ المدينة، أظهر العثمانيون سَطْوَتَهم وهَيْمَنتهم وأقاموا مطالبتهم بحاضرها ومستقبلها. فأضحت «إِسطنبول» مرادفاً للدولة المركزية ونفوذها، وباتت لفظة «إِسطنبولي» في المناطق النائية مثل البوسنة وسورية، تعني عثماني، بكل بساطة.

وما لبثت إِسطنبول ـ التي أصبحت مركزاً للنفوذ السياسي في إِمبراطورية اتّسعت رُقْعَةُ أَراضيها فامتدت من «بودا» (Buda) إِلىٰ البصرة (Basra)، ومن «تلمسان» (Tlemcen) إِلىٰ «تَبْريز» (Tabriz) ـ أَن أَجتذبت الناس من كل الأَراضي العثمانيَّة ومن العالم الأَكثر اتساعاً الذي وقع خلفها. ومما لا شك فيه أَن

المدينة ٱشْتَمَلت علىٰ أكثر الشعوب تفاوتاً في العالم؛ وبما إنها افتقرت إلىٰ مخزون يُلَبّي بانتظام حاجات جماهيرها الغذائية، أُلْزِمَت الدولة باعتماد التدخّل المنتظم، مما حَوّل القسطنطينية في ظل الحكم العثماني، مركزاً أساسياً للاستهلاك أكثر منه للإنتاج، إذ غالباً ما تخطّت الواردات إليها، صادراتها.

ومنذ الاستيلاء عليها، ارتأى السلاطين الأشراف علىٰ تطور المدينة ونُموّها. فكان للسلطان محمَّد الثاني ومن خلفه في الحكم أن أسدوا الأوامر إلىٰ الحرفيين بالانتقال إلىٰ إسطنبول، في وقت ألزموا فيه آخرين بإمدادها بقطعان رخيصة الثمن مضطردة العدد من الخراف، دون أن يُغْفِلوا ضبط سعر الخبز وغيره من السِّلع والبضائع فيها. ولقد كان لهذه التدخليّة أن ضَلَّلَت الباحثين المعاصرين، إذ خُيِّل إليهم أن الدولة تُعنى بإدارة اقتصاديات الإمبراطورية بمجملها مباشرة، في حين اقتصرت فيه هذه الإدارة المحلية الضيِّقة النطاق علىٰ العاصمة، حيث لم تكن منتظمة وفَعّالة الأداء في غالب الأحيان، وعُنِيَت خصوصاً بتزويد الأُسَر الإمبراطورية بالمؤن. وفيما كان كبار الرسميين يَبْسِطون هَيْمَنَتَهم علىٰ حياة سكان مدينة إسطنبول اليومية، بدت الحكومة المركزية في المدن العثمانيَّة الأُخرى، كحلب وإزمير، قَصيَّةً بعيدة، مُنْشَغِلة عنها، في وقت ٱفْتَقَرت فيه علاقاتها وتصرفاتها للترابط المنطقي.

ومع ذياع عظمة منشآتها العامة، وشهرة المكائد التي كانت

الأسرة الإمبراطورية تلهو بحياكتها، استحوذت التّخَيلاتْ العجيبة الغريبة علىٰ الغربيين المعاصرين. إذْ كانت علىٰ الصعيدين الجغرافي والثقافي أسهل منالاً من كل الحواضر الأُخرى في آسيا. فشعر الأوروبيون الغربيون بحرِّيَّة التجوال فيها، ومشاهدة معالمها ومراقبة ما يدور فيها من اشتغال في المضاربات التجارية، علىٰ نحو استحال عليهم القيام بمثله في كل من «إيدو» (Edo) و«پكين» (Beijing) أَو «أصفهان» (Isfahan). وما لبث هذا الشعور بالحرِّيَّة أَن اتَّصَف بالحميمية لِعُمْق جذوره، إذ غالباً ما اعتمد الرحَّالة والسّيّاح، بشكل منتظم، علىٰ المترجمين وغيرهم من المُخْبِرين المحليين عَلَّهُم «يُتَرجمون» لهم المدينة، التي بَقِيَت بالنسبة لمعظمهم لغزاً غامضاً. فأتت أدبياتهم، التي أَعتمدناها فيما كتبناه، لتعكس بجلاء ووضوح معنى الغَيْرِيَّة التي وَلّدها انذهالُهُم بها.

ولكن، وبناء لما أَوضحه «أَلْدِم» (Eldem)، لم يكن الوهم المسَوِّق لفكرة المجلوبية التي طَغَت علىٰ القسطنطينية إلاَّ غطاءً اندثرت تحته مدينة عاملة، كافح الشعب الحقيقي فيها للإبقاء علىٰ توازنه في ظِل تحوّل ما كانت تناله المكائد السياسية والمنافسة الدائرة بين زمر وأحزاب إسطنبول، من حظوظ. وكان لانفصال «غلطة» (Galata) عن إسطنبول القديمة، بواسطة كل من القرن الذهبي (The Golden Horn) و«يوسكودار» (Üsküdar)، وعن الاثنين بواسطة البوسفور، أَن ساهم في تعقيد الحاضرة أكثر.

ولقد أدّى هذا الانقسام الثلاثي الأقطاب الجغرافي والاقتصادي إلىٰ عَزل سكان المدينة أكثر داخل حَيَواتِهِم الخاصة حتى وإن عُنِيَت المدينة برعاية منظور وهوية مُتَمَيِّزين.

والجدير ذكره أَن أهم الخيوط التي ربطت أَوصال المدينة بعضها ببعض كانت النُّخبة عينها، إذ كان قدر إسطنبول وثيق الارتباط بالسلالة التي أَبْقَت عليه.

وفيما أصبح العثمانيون أقل انشغالاً بفتح العالم وأقل انهماكاً باللعب علىٰ الخطوط الجانبية المنبثقة من تطوّرات أكثر أهمية سُجِّل حدوثها في القارة الأوروبية، طال التقلّص إسطنبول، فَحَوَّلها من عاصمة عالمية إلىٰ مركز واقع في المحيط بالنسبة للعاصمة الحديثة أنقرة. ولكن، ونظراً لما زخرت به من تراث، استحال عليها، حتى ولو لم تعد عاصمة دولتها الخاصة، أَن تعود فتصبح ريفية تماماً.

وإذا كانت صيرورة إسطنبول قد ارتبطت بمسار آل عثمان، فلقد عكست مرآة التاريخ عن إزمير صورة متناقضة مع تلك الإسطنبولية، إذ برز تطورها بوضوح، علىٰ الرغم من محاولات العثمانيين إخضاعها لتخطيط مركزي. فأتى نمو إزمير عضوياً نوعاً ما، كنتيجة لإعادة توزيع التبادل بين الأناضول وأوروبة. إذ خلافاً لإسطنبول، كانت إزمير بعيدة عن متناول السلطان، وما لَفَّ لفه من حاشية وبطانة، وعلىٰ عكس حلب، لم يكن لديها

هيكلية هرمة تثقل كاهلها، كما أفتقرت لوجود نخبة مسلمة ثابتة الأُسس فيها. ولكنها استعاضت عن هذين العاملين بعصامية طبعت نشاط الوافدين إليها من المهاجرين الذين اختاروا المدينة مستقراً لهم، فصنعوا أنفسهم بأنفسهم خارج اصطخاب عالم التجارة الإقليمية وبمعزل عن اهتياج عالم التجارة الدولية. وإذا أمكن لإسطنبول أن تمثّل الدعوة العثمانيَّة لبناء مجتمع خاضع، بما اشتمل عليه من اقتصاديات، لسلطة الدولة وتحكّمها ومراقبتها، فإن إزمير، مع ما اكتنفت عليه من أصول ارتبطت بالقرصنة، جسَّدت الإمكانيات المتاحة أمام سياسة عدم التدخّل العثماني في شؤونها.

والجدير ذكره أن ماضي إسطنبول الإمبراطوري وحاضرها، والركائز الثقافية العربية الإسلامية التي قامت عليها حلب، بَقيت مراسٍ آمنةً خلال الحِقب العثمانيَّة، خلافاً لإزمير، حيث كمن الثابت الأساسي في وجود الغرباء من الأوروبيين، الذين شدَّدوا على ضرورة تشكيل المدينة على نحو تتلاءم فيه وحاجاتهم وأذواقهم. فقبل حلول القرن التاسع عشر، لم يكن من الممكن الوقوع على شارع للفرنجة في معظم أرجاء العالم العثماني. ففي هذه المدينة المرفئية النموذجية من حيث مماثلتها للنموذج الاستعماري، أمكن للأوروبيين وفي وقت، كانت فيه كل من حلب وإسطنبول مراكز للمعرفة والثقافة الإسلاميتين، تتفاخر كل منهما بنخبة من المفكّرين المحليين الذين ورثوا تقليداً ثقافياً

ساهموا في تأسيسه كما في إنمائه المستمر، كانت إزمير كالوافد حديثاً، حيث وكما في العديد غيرها من المدن المرفئية الاستعمارية المعاصرة، كانت الثقافة الشعبية هجيناً من شعوب متعدّدة ومتنوعة قطنت المدينة. ففي خضم تدفق الوافدين إليها والساعين للاستقرار فيها، كان كل شيء ممكن الحدوث، ولم يكن من المستهجن للغاية أَن تكون المدينة قد وَلَّدت العقيدة المسيحية اليهودية التي نادى بها «تزيڤي» (Tzivi) في القرن السابع عشر، أَو تلك الإيقاعات النابضة المتذبذبة المنبثقة من موسيقى الـ«ريمبتيكو» (rembetiko) في أواخر القرن التاسع عشر.

ثم إن إزمير كانت أكثر اعتماداً من حلب وإسطنبول على التجارة الدولية، ولا سيما منها تلك القائمة مع الغرب، فشكّلت بالتالي نِتاجاً من التحوّلات التي كان بإمكانها أَن تؤدي إلى اقتصاد عالمي تسيطر عليه حاضرة أوروبية غربية. ومن هنا، كانت النُّخَب فيها تجارية الطابع، ٱنضَوَى البعض منها تحت لواء طبقة أرستقراطية ممثَّلة بوجهاء من أمثال «سنيطوغلو» (Cennetoğlu) ومتخذة من مناطق الداخل التابعة مباشرة للمدينة، مستقراً لها. ومع ذلك فإنهم ـ أي الوجهاء الآنفي الذكر ـ لم يتمكّنوا من السيطرة على الأعمال التجارية اليومية فيها.

وتجدر الإشارة إلى أَن تشديد «غوفمان» (Goffman) على دور الدخلاء في تاريخ إزمير، لم يُشْتَق أَو ينبثق من المرجعية المَشْرِقِيَّة، وإنما تَكَيَّف مع الدور الأساسي الذي أَدّوه في تاريخ

المدينة العثمانيَّة. إذ كانت إزمير مدينة عثمانية مع كل ما نتج عن هذا الاتحاد من مؤسَّسات ومتّحدات. ومع ذلك، فما من مدينة عثمانيَّة أُخرى تمكَّنت، حتى القرن التاسع عشر، من صَهْر الأَجانب من الدخلاء في جسمها السياسي كُليّاً. وبدونهم، لكانت إزمير بقيت بالفعل بلدة ريفية متواضعة أُخرى علىٰ بحر إيجه. وكان لهذه الدينامية عينها أَن أدَّت كذلك إلىٰ نمو عدد سكَّان المدينة من غير المسلمين لتأدية الأدوار التجارية الحاسمة الوسيطة بين الداخل الإسلامي الزراعي إلىٰ أبعد حد من ناحية، والتجَّار الأوروبيين من ناحية ثانية. فبهذا المعنى، أصبحت المدينة أقلّ مشابهة لحلب، حيث الشغف بالقومية ما لبث أَن دفع، في نهاية المطاف، بالمسلمين وغير المسلمين علىٰ حدٍّ سواء، إلىٰ الإيمان بقضية مشتركة، وذلك أكثر من مدينة بيروت (Beirut)، حيث سلكت المتَّحدات مسارات منفصلة عن بعضها البعض مما أدَّى خلال الحِقبة العثمانيَّة، إلىٰ نتائج مأساوية.

ولعل تصنيف إزمير، علىٰ غرار بيروت (Beirut) والإسكندرون (Alexandretta) هو تصنيف يكتنف علىٰ كثير من الدقَّة، إذْ كانت، مثل كل منهما، مدينة مرفئية تنمو وتتطوّر بفعل ما كانت تقدمه من خدمات وتسمح به من ازدهار في مساحة واقعة علىٰ التخوم بين العالمين العثماني والأجنبي. ومع ذلك، فلقد اختلفت بداية صيرورتها عن من نافسها من المدن العثمانيَّة. فعلىٰ سبيل المثال، لم تستطع ولا واحدة من

المدينتين العربيتين الآنفتي الذكر من السيطرة على مناطقها في نفس التوقيت المبكر أو بنفس الطريقة الشمولية التي تمكّنت بأي منهما هذه البلدة المرفئية الغرب ـ أناضولية. زِدْ على ذلك إنَّه لم يكن في وسع بيروت ولا في مقدور الإسكندرون أن تستحوذا على التجارة والثقافة الأوروبية الغربية كما إزمير. وأخيراً، لم تقارب هاتين المدينتين حجم التسهيلات التي اتّخذت من إزمير مجازاً عبرت من خلاله إلى المناطق الأُخرى. وربما أمكن لنا مشابهتها بكل من «كالكوتا» (Calcutta) التي سيطرت على إقليم البنغال الواسع، في ظل السلطان القضائي، أو بمانيلا (Manila)، التي بفعل احتلال الإسبان لها، استطاعت أن تعطي صورة واضحة عن إرتقاء إزمير التجاري المفاجىء.

ويمكن للمرء أن يقارن ما طال إزمير من تحوّلات ملفتة بتلك التي حَلَّت بكل من الإسكندرون (Alexandretta) وبيروت (Beirut)، فانتقلت بهما من مدينتين مرفئيتين متواضعتين ثانويتين إلى مخزنين أساسيين في الحقبة العثمانيَّة. كما كان للقاهرة (Cairo) الكثير لتتشارك به وإسطنبول كما بدت في التوصيف الذي أعطاه «إلْدِم» (Eldem) عنها، حتى وإن بقيت الأولى عربية الجوهر، وافتقرت إلى الأرضية الزاخرة بالتعقيدات الناتجة عن التعددية الثقافية. أما حلب (Aleppo) التي كانت تُعَد مخزناً للتجارة الإقليمية كما للتجارة الطويلة المدى، فكانت تشبه غيرها من مدن القوافل التاريخية التي تواجدت في كل مكان من

الشرق الأوسط، وهي بذلك لم تختلف كثيراً عن دمشق. ففي الحقبة المملوكية، لعبت كل من المدينتين أدواراً مشابهة في المضمار التجاري، حتى عندما كانت دمشق تسيطر على منافستها الواقعة سياسياً إلى الشمال. وبالتزامن مع الاستيلاء العثماني على دمشق، بدأت الظروف في المدينتين بالتباعد إلى حدٍّ بعيد، بالرغم من أَن التباعد كان له الأثر القليل في وصول العثمانيين.

وفي وقت كان فيه الوجود الأوروبي آخذاً بالنمو الثابت المضطرد، على امتداد القرن السادس عشر، كان معظم تجارة الهند موجّه نحو ليشبونة (Lisbon) وأمستردام (Amsterdam)، فلم تعد الأَسواق في دمشق لتقدّم الكثير للأوروبيين الذين ما لبثوا أَن وضعوا حَداً لعملياتهم فيها. أما حلب، فاستمرت في اجتذاب الأوروبيين على مدى قرنين آخرين، بفضل الاتِّجار بالحرائر الإيرانية الصّنع، فكانت النتيجة أَن بقيت حلب وحدها، من بين كل مدن القوافل القديمة، مساحة متوسطة بين الشرق والغرب، في وقت كانت فيه منافستها القديمة دمشق تدير ظهرها مجازياً للعالم الشرق أَوسطي. وفي وقت كان فيه سكان هذه المدينة من المسلمين يعملون على ابتكار تاريخ لهم، وصياغة هوية لأنفسهم مدَّعين إِنَّه لم يكن للفرنجة أبداً إِمكانية التنقّل بحرِّيَّة في شوارع دمشق، أضحت حلب مركزاً كوزموپوليتانياً متنامياً.

أَضِف إِلىٰ ذلك ما تحوّلت إِليه حلب من حيِّز وسطي بين التقاليد العربية والعثمانيَّة، لدرجة أصبحت معها أَكثر المدن العربية عثمانيَّة، بما يتعلق بثقافتها وعلاقتها السياسية مع المركز. وخلافاً لإِزمير، لم يكن للأوروبيين إِلاَّ تأثيراً سطحياً علىٰ إِيقاعات الحياة اليومية فيها، خلال معظم الحقبة العثمانيَّة. وفي هذه الميزة استثناء ملفت للنظر ومثير للدهشة، كمن في اتخاذ المسيحيين من المدينة مستقراً لهم لما وجدوه فيها فعلياً، من فُرَصٍ مناسبة لا تقاوم لإِنماء الاستقلالية المحلية والتربية المستغربة التي كانت الكاثوليكية تقدّمها.

ولقد ٱكتنفت كل واحدة من المدن الثلاث علىٰ أحياء أوروبية وذلك علىٰ امتداد الحِقب العثمانيَّة. فبالرغم من أَن «غلطة» إِسطنبول كانت نموذجاً أولياً للحي الشرق أوسطي التجاري المتمتع باستقلالية واسعة النطاق حيث الغرباء والأَجانب ـ ولا سيما منها رعايا الدول الأوروبية المسيحية ـ عاشوا وعملوا، فإِنه أمكن لحلب التباهي والمفاخرة بمصانعها ومحطاتها التجارية ـ حيث كان التجَّار من الأَجانب يحطون رحالهم ويخطّطون لنشاطاتهم ـ، كما أمكن لإِزمير أَن تزهو بشارع الفرنجة فيها. ولقد استحال علىٰ المتَّحدات الأجنبية المتواجدة في أي من المدن العثمانيَّة الأُخرى، موازاة تلك التي قامت في كل من حلب وإِزمير، حجماً وأَقدمية ونفوذاً. فعلىٰ سبيل المثال، كانت السجلات المعنية ببيان الوجود الأجنبي،

تظهر دائماً أسماء الهولنديين والإنجليز والفرنسيين والبندقيين المقيمين في الإمبراطورية العثمانيَّة، على امتداد القرنين السابع والتاسع عشر. أضف إلى ذلك بعض المستوطنات الأُخرى، وقد كانت سطحية الوجود، مشتّتة التوزيع، فلم ترقى إلاَّ إلى مستوى اللواحق التابعة لهذه المواقع الأساسية الثلاثة حيث استقرت التجارة الغربية.

ولكن تلك لم تكن الحال دائماً: فعلى الرغم من إنَّه أمكن لإزمير أَن تدفع بحسم أَكثر منافساتها الأناضولية الغربية خلال الحقبة العثمانيَّة، إلى التّنحّي جانباً، فلقد بدت كل من حلب وإسطنبول أيضاً مختلفتين كثيراً كما كانتا عليه في القرون الأولى من الحكم العثماني. وينبغي مع ذلك الإشارة إلى وجود ثلاثة أشكال ضخمة حجبت في الغالب تطور ونموّ كل واحدة من هذه المدن:

- تركيز الاستشراق على المدينة الإسلامية؛
- قومية الدول العثمانيَّة المتعاقبة؛
- اهتمام واسع بالاندماج العثماني في النظام الاقتصادي العالمي؛ صحيح أَن الذين ناصروا وأيَّدوا هذه الوجهات قد ساهموا كثيراً في فهمنا لهذه المدن، حتى وإن اختص كل واحد منهم بجدول أولويات محدَّد. ولكن هذه النماذج تتشاطر أيضاً رؤيا غائية نوعاً ما عن تاريخ القرن التاسع عشر، إذ رأوا فيها الذروة التي أدَّت إليها الحِقب السابقة.

إن هذا المفهوم الخارج عن التاريخ قد دفع بالباحثين إلىٰ التأكيد علىٰ أوجه الشبه الحضرية التي انبثقت إلىٰ حدٍّ بعيد من القومية، والعصرنة والإحاطية التي سادت في القرن التاسع عشر. ولقد سعت هذه العمليات إلىٰ إقصاء الكثير من التنوّع الذي مَيّز المدن العثمانيَّة في مستهل الحداثة، في حين أَن الغرض من هذا المؤَلف هو تقديم مقاربة بديلة عن طريق إجراء مَسْحٍ لهذه المدن الثلاث علىٰ امتداد الحِقبة العثمانيَّة بمجملها، مع تسليط الأَضواء بشكل خاص علىٰ المراكز المتوسطة أَكثر من التركيز علىٰ تلك التي شهدت تكوين كل منها أَو تلك التي بلغت فيها أوج نضجها. وبكلام أوضح، وَدَدْنا من خلال هذا الكتاب تقديم عن كل من حلب وإزمير وإسطنبول في القرنين السابع والثامن عشر، تصوّراً بَرَزْنَ فيه كمدن سبقت وبَشَّرت كل منها، علىٰ طريقتها الخاصّة، بقيام الدولة القومية، وليس كأمثلة بَيِّنَةٍ عن الانحطاط العثماني. ففي هذا الرسم البياني، يصبح القرن التاسع عشر فكرة التِّلْوِيَّة نوعاً ما، إذ لا يخطر في البال إلاَّ فيما بعد. فعوضاً عن أَن يطالها التجديد أَو أَن يُعاد تشكيلها فتنبعث من جديد، بدت هذه المدن وكأنّها تتقلّص فتتحوّل إلىٰ رسوم كاريكاتورية تظهر المغالاة في تشويهها لماضٍ حضري عثماني مزدهر.

وبالفعل فإن معاينة مدننا الثلاث خلال حقبهن العثمانيَّة

المتوسطة، تعرض لتناقضات ملحوظة. فالجدير ذكره أَن معظم الباحثين يعتبرون «غلطة» (Galata) وما تَفَرَّع منها من امتداد شُيِّد علىٰ هضبة، موقعاً أساسياً أفاد منه الغرب في اقتحامه للإمبراطورية العثمانيَّة. فإن كثرة ما زخرت به من أَجانب وحانات وفنادق وهندسة غلب على كل منها الطراز الأوروبي الملفت للنظر، تجعل منها نقيضاً للفن والثقافة والمطبخ العثماني. ومع ذلك، فإن الفصل الثالث والأخير من كتابنا هذا، يثبت أَن هذا الانطباع يؤدي بالزائر إلىٰ التضليل، إذ لا «پيرا» (Pera) ولا «غلطة» (Galata) تباهت يوماً بإيوائها غالبية من الأَجانب بين سكّانها. كما أَن هؤلاء الأَجانب أَو حتى أولئك العثمانيين من غير المسلمين، لم يحطوا رِحالَهم في أي من هذين الحَيَّيْن، ليقتنصوا فرص اللهو والتسلية التي كثرت فيهما، كما حاولت إثباته الروايات التي كان يسردها الإنكشارية الذين عرفوا بإسرافهم بشرب الخمرة، أَو تلك الإشاعات التي كان يطلقها أولئك الذين اتصفوا بالشدة مِن مَنْ عملوا في المرافىء (Levends). ثم إن الادعاء القائل بسيطرة «غلطة» (Galata) علىٰ الحياة السياسية والتجارية في إسطنبول كان هو أيضاً من باب التضليل. إذ وبعيداً عن ذلك كله، شكّلت هذه المقاطعة في البَدء مظهراً ثانوياً عن المدينة التي يَحارُ المرء بتنوعها. ذلك أَن معظم تاريخ «غلطة» (Galata) يتجانس مع المقيمين فيها وأولئك الذين يكيِّفون أنفسهم مع متطلبات التجارة والسياسة والمجتمع العثماني، وليس العكس.

وبالرغم من أَن المتَّحد الأجنبي في إِسطنبول يمكن أَن يكون قد ٱفتقر للتأثير، فإِنه لم يكن منفصلاً، ولو جزئياً، عن ما تبقى من المدينة. ففي أَكثر الأحيان، كان الناس، وأياً كان نوعهم، يتحرّكون ويتنقّلون بحرِّيَّة بين «غلطة» (Galata) و«أوسكودار» (Üsküdar)، و«إِسطنبول» (Istanbul)، بالمعنى الضيِّق للكلمة، موجدين فسيفساء متحدية ثقافية من الشعوبة، وإِن طالها التقسيم الواسع النطاق علىٰ الصعيدين الاجتماعي والديني. وبما تؤشر إِليه فصلنا الأولى، فإِن تلك لم تكن الحال في حلب، حيث عاش نِثار من التجَّار الفرس والهنود والأفارقة الذين انضموا إِلىٰ الأوروبيين، وحيث عمل العديد من الأغراب في محطات تجارية تمتّعت بالاكتفاء الذاتي نسبياً. أضف إِلىٰ ذلك أَن هؤلاء التجَّار لم يكتفوا بالسيطرة علىٰ التجارة الحلبية، وإِنما أيضاً اقتحموا كالطفيليين، مادياً وربما أيضاً عاطفياً، تلك الشبكة التجارية القديمة والمهيبة التي كانت تمر في كل من أوروبا الغربية، وجنوب شرقي آسيا. وهم نزعوا إِلىٰ الإِبقاء علىٰ أنفسهم ضمن مقاطعاتهم الخاصة القائمة داخل أراضٍ غريبة عنهم، كما أنهم مارسوا القليل من التأثير الحقيقي علىٰ الآبار النفطية في التجارة السورية.

إِذا شكّلت محطات حلب التجارية نوعاً من التراجع المختلف والمتقشف مقارنة بـ«پيرا» (Pera)، فإِن شارع الفرنجة في «إِزمير» (Izmir) كان نزَّاعاً للعيش أَو للتعايش مع غيره من

أبناء جنسه. فبالفعل، وما أَن اسْتُهِلّ منتصف القرن السابع عشر، حتى سارع كل من العثمانيين والأوروبيين الغربيين على حدٍّ سواء، إِلىٰ اعتبار مدينة إِزمير نفسها مرادفة لذلك الشارع الذي تاخم ورسم حدود شاطىء المرفأ. وما لبث الأجانب أَن سيطروا ديموغرافياً على المقاطعة، التي كان من شأنها ربط البرّ، مادياً ورمزياً، بالطُّرقات البحريَّة التي انتهت إِلىٰ المدينة. وخلافاً لإِسطنبول التي استوعبت دونما عناء كل الأشخاص في نسيجها التجاري والاجتماعي، أَو خلافاً لحلب التي لم تبالي بالوافدين الجدد إِليها، بل نظرت إِليهم بعين ملؤها الازدراء، فإِن إِزمير أتاحت لقناصل وأمم كل من الهولنديين، والإِنجليز والفرنسيين والبندقيين، الاستقرار في قلبها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. فخلافاً لحلب وإِسطنبول، فاقت سيطرة المتَّحدات الأجنبية علىٰ إِزمير في أواسط القرون العثمانيَّة ما كانت عليه في أواخرها.

في البَدء، طغى علىٰ مؤلّفي هذا الكتاب، الارتباك الناتج عن الاختلاف الذي طال تطوّر العلاقات القائمة بين الأَجانب من جهة، وحكومة ورعايا السلطنة العثمانيَّة من جهة ثانية، في كل واحدة من المدن الثلاث. فسرعان ما اكتشفنا، علىٰ سبيل المثال، إِنَّه وحيثما عَلَتْ الكنائس الحديثة البناء والمعابد اليهودية في إِزمير القرن السابع عشر، دَقَّت الأجراس، وأُنْشِدَت التراتيل والترانيم، وشاع ارتداء الأزياء المجلوبة، في حين كان من

الصعب علىٰ المعنيين بالأمر في حلب الحصول علىٰ الإذن بإصلاح البُنى المسيحية واليهودية. فكان الأَجانب في هذه المدينة، يركنون فيها إلىٰ الصلاة بصمت، ويَتَدَثَّرون بالزي المحلي خارج منازلهم، عَلَّهم ينجحون بالتآلف السريع واليسير مع المجتمع الحلبي. ولم يسعنا إلاَّ أَن نلاحظ أَن الأَجانب الذين أقاموا في إسطنبول تمكّنوا من البقاء فيها علىٰ قيد الحياة، بل قُلْ من الازدهار، بفضل ما اتّبعوه من سلوكية حربائية تتلوّن باختلاف المواقف، وتواكب تقلّب الأحداث، مُتَّسِقَة مع تقاليد وأعراف النُّخب المتصلبة في المدينة. وهم لم يتوانوا عن اتباع السياسة عينها في حلب، حيث حرصوا علىٰ البقاء بعيداً نوعاً ما عن المراكز الاقتصادية، وعن الهيكليات الاجتماعية المطَوَّقَة بإحكام. ولكن تلك لم تكن حالهم في إزمير حيث حقَّقوا الازدهار لأعمالهم عبر الانخراط كلياً في الحياة التجارية والاجتماعية والسياسية للمدينة. ومن شأن هذه الاختلافات أَن تُؤشِّر إلىٰ وجود ثقافات عامة مختلفة، وهويات حضرية لم تكتف فقط باحتواء المتّحدات الأجنبية المستقرّة في كل من هذه المدن الثلاث، وإنما أيضاً استطاعت تجاوزها.

إن دراسة تعتمد، كتلك التي أعددناها، مقاربة المقارنة، تلقي الضوء علىٰ المظاهر الأُخرى التي برزت في التأريخ الحضري الشرق أَوسطي والعثماني. فخلال السنوات العشر الأخيرة تقريباً، كثرت الأعمال التي أخذت علىٰ عاتقها دراسة

المساهمات الإسلامية في الحياة الاقتصادية العثمانيَّة. ولقد جاء هذا التركيز رداً واسع النطاق على التقليد التأريخي الذي درج على تسليط الأضواء على المجتمع الإسلامي، عن طريق اعتماد المنظور النظري عوضاً عن اعتماد ذلك التجريبي، مهملاً بالتالي، بل قُلْ مستخفّاً ومُقَلِّلاً من شأن ما أتى به المسلمون من مساهمات في الميدان التجاري. وبات اليوم معلوماً ـ وهذا ما يسعى مُؤَلَّفُنا هذا للتأكيد عليه ـ أَن المسلمين قد انخرطوا كلياً في الحياة التجارية في كل من حلب وإسطنبول، على الصعيد المناطقي، والصعيد التبادلي بين الأقاليم، وحتى على الصعيد الدولي. ولكن هذا لا يعني أَن المسلمين تمكّنوا من الهيمنة أَو من بسط نفوذهم على كل واحدة من المدن العثمانيَّة. ويبدو أَن دراسة إزمير تظهر دوراً هزيلاً لعبه هذا المتَّحد في المضمار التجاري، وهو ما لا يزوِّدنا فعلياً بأية معلومات حول العلاقة بين الإسلام والتجارة. عوضاً عن ذلك، تشير هذه الدراسة إلى أَن إزمير ـ كما غيرها من المواقع العثمانيَّة ـ هي نتاج ظروفها الجغرافية والتاريخية، التي علينا العودة إليها بغرض إلقاء الضوء على إدارة وجهتها والمصير الذي آلت إليه.

إن هذه الاختلافات العميقة في العلاقات بين الأَجانب ورعايا الدولة العثمانيَّة في المدن الثلاث ـ إسطنبول، إزمير وحلب ـ تشير إلى أَن هنالك شيئاً كان ينبغي أَن يكون دائم الوضوح ربما، وهو إنَّه لا يوجد ما يسمّى بالمدينة العثمانيَّة أَو

العربية أَو الإِسلامية المعيارية، كما لا يوجد ما يسمى بالحواضر الفرنسية والإِنجليزية والمسيحية النموذجية. قد يكون صحيحاً أنّه يستحيل وجود المدن وقيامها دون توافر بعض المزايا، مثل مناطق الداخل، والمؤسَّسات التجارية والطبقية الاجتماعية. ومع ذلك، فإِن هذه الخصائص ليست محدَّدة جغرافياً أَو أيديولوجياً. وحتى ولو اشتملت المفاهيم، مثل «أزمات القرن السابع عشر»، و«العصر الذهبي العثماني» حول الواجهات الضخمة لمثل هذه النماذج. ولا يسعنا إِلاَّ أَن نؤكِّد كذلك، أَن أيّة محاولة تسعى إِلىٰ «تكرير» المدينة الإِسلامية، العربية أَو العثمانيَّة، هي ولا شكّ تنطوي علىٰ خطر مماثل.

من الممكن أَن يكون تصنيف هذه المدن ضمن الجغرافيا أَو النموذج مثمراً؛ ولكن تلك لن تكون الحال إِن اعتمد حصرياً في دراسة الحواضر العثمانيَّة أَو الإِسلامية. فمن وجهة نظر التجارة علىٰ الأَقل، يمكن للمرء أَن يجادل فيقول إِن لإِزمير أَوْجُهَ شبهٍ تتقاسمها مع «ليغورن» (Leghorn)، تفوق عدداً تلك التي تتشارك فيها مع «قونيا» (Konia)؛ وإِن لحلب قواسم مشتركة مع مدينة ليون (Lyon) الفرنسية أَكثر من ما يجمعها ببغداد؛ وأن إِسطنبول تماثل البندقية (Venice) أَكثر من ما تشبه «إِيديرن» (Edirne). لا شك، ونحن نعتقد أَن العديد من مواطني هذه المدن الشرق أوسطية شعروا أنّهم أَكثر قُرباً من بعضهم البعض في حين لم يتشاطروا الشعور نفسه مع سكان المدن غير المرفئية